حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الأسس المنهجية لتحرير المعجم التاريخي للغة العربية

د. المعتز بالله السعيد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٥٩٠ - الحولية ٤٢

١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م (مـارس)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل، وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الحولية الثانية والأربعون
الرسالة التسعون بعد المئة الخامسة
١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢م

هيئة التحرير

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد الغزالي
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. تغريد محمد القدسي
قسم دراسات المعلومات

أ.د. نعمان محمود أحمد جبران
قسم التاريخ

أ.د. باقر سليمان النجار
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أ.د. هشام فتحي جاد الرب
قسم علم النفس

د. عبد الله محمد الجسمي
قسم الفلسفة

د. إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية

د. أحمد مبارك الحصم
قسم الجغرافيا

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ.د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ.د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ.د. حمدي حسن أبو العينين
قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ.د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

أ.د. ساري حنفي
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية - بيروت

أ.د. عبد الله الوليعي
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

أ.د. مأمون فندي
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُستَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُختصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٨٠٠*٦٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:

١ – الهوامش: – توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذِكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النَّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).

٢- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، منها:

quickquide/mla/com.libguides.irsc:http

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433–.

ويمكن زيارة موقع: http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصَّة بهذا النِّظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّاتِ على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه في جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ - على الأقلِّ - على نَشْرِه في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ خَمْسينَ نسخةً من بَحْثِه المنشورِ، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت
ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الثالث من الحولية الثانية والأربعين – مارس ٢٠٢٢

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

بعد مرور عامين منذ بدء الجائحة، بدأت (مرة أخرى) بوادر الانفراجة تلوح في الأفق بعدما توسع العالم في عمليات التطعيم ضد هذا الفيروس، وبعد أن جاء المتحور الأكثر نشاطًا وعدوى (أوميكرون) وبأقل الأعراض مقارنة بالمتحورات الفيروسية الأخرى. بدأت بوادر الانفراج والانفتاح في دول العالم بعد أن طغى الإغلاق الكلي والجزئي، ليحقق العلم أيضًا انتصاره في نهاية المطاف بعد اكتشاف التطعيم الذي أنقذ العالم من كارثة وطاعون جديد يفتك ليس بأجزاء من المعمورة كما فعلت الأوبئة الأخرى إنما بجميع أنحائها؛ إذ لم يشهد التاريخ البشري انتشار مثل هذا الوباء وانتقاله بهذا الشكل وبهذه السرعة. نعم، انتصر العلم على كل رأي خالف التطعيم وضرورته وأهميته، وانتصر العلم بعدما خرج العالم بأقل الخسائر في الأرواح على الرغم من العدد الكبير الذي فقدناه منهم. لقد بينت الدراسات أن التحورات المتعددة التي حصلت لهذا الفيروس كان العامل المؤثر فيها هو شريحة غير المحصنين، وقد يكون أبرز أسباب عدم التحصين هو عدم توافق كمية إنتاج اللقاحات المعتمدة وسرعة وصوله للعالم بأسره في زمن يسمح بتوزيع عادل وسريع، إضافة إلى عدم رغبة بعضهم في الإقدام عليه، وهو الذي جاء مؤثّرًا أيضًا في بعض الأوقات. فانتشر المتحور الهندي على سبيل المثال في بيئة كثيفة السكان غير محصنة، والمتحور جنوب الإفريقي وأوميكرون في بيئة لم يكن التطعيم والتحصين فيها قد استوفى نسبًا مناسبة بين السكان. وقد جاء ذلك تزامنًا مع النشاط العلمي وزيادة في كمية الإنتاج وصلت إلى ما وصلت إليه الحالة الآن، وتم الانتصار على هذه الجائحة، ونرجو ألا يكون هذا الانتصار انتصارًا مؤقّتًا. إن هذا الانتصار بكل تأكيد هو انتصار حذر؛ فما زالت التعليمات بالتشديد على مسألة التباعد الاجتماعي في بعض الدول ولبس الكمامة، مع انفتاح دول أخرى وبشكل موسع وإعلان الانتصار الكامل، على أن يكون التعامل مع هذا المرض أو الفيروس بوصفه مرضًا عاديًّا سنويًّا باقيًا معنا

كبقية الأمراض. نسأل الله أن يلطف بنا وبالعباد، وأن يكون للعالم العربي إسهام ومشاركة في انتصارات علمية قادمة.

في هذا العدد ست رسائل متنوعة في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانية: جاءت الرسالة (٥٨٧) في المجال الإعلامي وركزت على قضية شغلت الرأي العام المحلي تحديدًا تمثلت في الاعتماد على وسائل الإعلام خلال الهجمات الإرهابية؛ فجاءت دراسة حالة عن حادثة تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت، وهي من إعداد خالد الحميدي القحص من قسم الإعلام بجامعة الكويت. وجاءت الرسالة (٥٨٨) في اللغة العربية، وهي عبارة عن دراسة وتحقيق، وجاءت تحت عنوان: (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) لمحمد بن محمد بدر الدين الغزي (ت ٩٨٤هـ) لعبد الرحمن إسماعيل التميمي من جامعة الإمام الصادق. أما الرسالة (٥٨٩)، فكانت في الفلسفة وعن: (النزعة التوفيقية في فلسفة ولتر ستيس) لمحمود سيد أحمد من قسم الفلسفة من جامعة الكويت. وجاءت الرسالة (٥٩٠) لمعتز بالله السعيد من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في بحث عن (الأسس المنهجية لتحرير المعجم التاريخي للغة العربية). وجاءت الرسالة (٥٩١) دراسة مقاربة في التطوير وعن: (هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظم البرلمانية) للباحثين خالد العدوان من قسم العلاقات الدولية في كلية أحمد بن محمد العسكرية بدولة قطر، وخالد الدباس من قسم العلوم السياسية من جامعة اليرموك. أما الرسالة الأخيرة (٥٩٢) في هذا العدد، فهي في مجال علم النفس وعن: (أثر بعض إستراتيجيات التعلم النشط في تحسين عمليات الذاكرة وأساليب التعلم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة الكويت) للباحثين سعود الغانم من قسم علم النفس بجامعة الكويت، وعبد المطلب عبد القادر المستشار النفسي في دولة الكويت.

ونرجو أن يحقق هذا التنوع الغاية المرجوة، وأن يكون مفيدًا وممتعًا للقارئ العربي.

10.34120/0757-042-590-001

الرسالة ٥٩٠

الأسس المنهجية لتحرير المعجم التاريخي للغة العربية

د. المعتز بالله السعيد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثانية والأربعون ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م

المؤلف:

د. المعتز بالله السعيد

- دكتوراه في علم اللُّغة والدِّراسات السَّاميَّة والشَّرقيَّة.
- أستاذ الدِّراسات اللُّغويَّة المُشارك بكلِّيَّة دار العلوم في جامعة القاهرة.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١- العربيَّة والذَّكاء الاصطناعيّ، (بالاشتراك)، تحرير: المعتزّ بالله السَّعيد، مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربيَّة، الرِّياض، ٢٠١٩.

٢- مُقدِّمة في حوسبة اللُّغة العَرَبِيَّة، (بالاشتراك)، تحرير: المعتزّ بالله السَّعيد، ومُحسن رشوان، مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربيَّة، الرِّياض، ٢٠١٩.

٣- الموارد اللُّغويَّة الحاسُوبيَّة، (بالاشتراك)، تحرير: المعتزّ بالله السَّعيد، ومُحسن رشوان، مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربيَّة، الرِّياض، ٢٠١٩.

٤- المُعالَجة الآليَّة للنُّصُوص العربيَّة، (بالاشتراك)، تحرير: المعتزّ بالله السَّعيد، ومُحسن رشوان، مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربيَّة، الرِّياض، ٢٠١٩.

ثانيًا – من الأبحاث:

١- المُعالَجة الآليَّة للمُصطلَح العربيّ «دراسة تطبيقيَّة في مُصطلحات الفلسفة الحديثة»، مجلَّة العربيَّة «Al-'Arabiyya» (مجلَّة رابطة أساتذة اللُّغة العربيَّة)، جامعة جورج تاون، العدد ٥٥، أكتوبر ٢٠٢٢ [قَيد النَّشر].

٢- المُعجم التَّأثيليّ للُّغة العربيَّة «المنهج والنَّموذج»، حوليَّات الآداب والعُلُوم الاجتماعيَّة، مجلس النَّشر العلميّ، جامعة الكُوَيت، الكُوَيت [قَيد النَّشر].

٣- إدارة الصِّناعات اللُّغويَّة العربيَّة، مجلَّة عجمان للدِّراسات والبُحُوث، دراسة فائزة بالمركز الأوَّل لجائزة راشد بن حُمَيد للثَّقافة والعُلُوم [فرع: العُلُوم الإداريَّة]، مج ١٨، العدد ١، ٢٠١٩.

٤- نحوَ مُعجمٍ للُّغة العربيَّة للنَّاطقِينَ بغيرِها «مُعالجة حاسُوبيَّة إحصائيَّة»، مجلَّة «التَّواصُل اللِّسانيّ» – المجلَّة الدَّوليَّة لهندسة اللُّغة العربيَّة واللِّسانيَّات العامَّة، فاس، المغرب، مج ١٩، ٢٠١٨.

٥- كيفَ نبني مُدوَّنةً لُغويَّةً مُوَسَّمةً تركيبيًّا للُّغة العربيَّة بطريقة نصف آليَّة، مجلَّة الدِّراسات اللُّغويَّة، مركز الملك فيصل للبُحُوث، الرِّياض، مج ١٩، العدد ٣، ٢٠١٧.

٦- رُؤية جديدة لترتيب الوحدات في المُعجم العربيّ، مجلَّة مَجمَع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، العدد ١٣٦، ٢٠١٧.

٧- توظيف المُدَوَّنات اللُّغويَّة في تطوير مُقرَّرات اللُّغة العَرَبيَّة لمراحل التَّعليم العامّ، مجلَّة التَّخطيط والسِّياسة اللُّغويَّة، مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربيَّة، الرِّياض، العدد ٣، ٢٠١٦.

المحتوى

الملخص ١٣

مقدمة ١٥

إشكالات تحرير المعجم التاريخي للغة العربية ٢٤

منهجية تحرير المعجم التاريخي للغة العربية ٣١

التطبيق ٩٠

نتائج الدراسة ١٠٥

الخلاصة ١٠٩

المراجع ١١١

الملخص

لا يزالُ الأملُ قائمًا لدى أبناء العربيَّة وأربابها لإنجاز مُعجم تاريخيٍّ، يكونُ سجلًّا للتُّراث العربيّ المُدوَّن، ويُؤرِّخُ لمُفرَدات العربيَّة ومعانيها عَبرَ المراحل الزَّمنيَّة المُتعاقبة للُّغة. وفي الوقت الحالي تعملُ أكثرُ من مُؤسَّسة على إنجاز هذا المُعجم. ورغبةً في الاستثمار الأمثل للموارد والطَّاقات المُوَجَّهة لأجل صناعة المُعجم التَّاريخيّ من ناحية، وتوجيه القائمينَ عليه إلى الأسُس والضَّوابط الَّتي تُساعدُهم على تجاوُز إشكالات تحرير المُعجم المنشود من ناحية أخرى، فإنَّ هذه الدِّراسةَ تسعى إلى تقديم رُؤية منهجيَّة قابلة للتَّطبيق لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة. وقد التزَمَت الدِّراسةُ **المنهجَ التَّحليليَّ** القائمَ على التَّفسير والنَّقد والاستنباط، انطلاقًا من واقع الصِّناعة المُعجميَّة العربيَّة، واستئناسًا بتجارب اللُّغات الأخرى في صِناعة المعاجم اللُّغويَّة التَّاريخيَّة.

وتهدفُ الدِّراسةُ إلى تقديم إطارٍ مرجعيٍّ لضبط معايير تحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة من خلال عشرة محاورَ يتداخلُ فيها شكلُ المُعجم الخارجيّ مع مُحتواهُ الدَّاخليّ. وتتمثَّلُ هذه المحاورُ في: التَّرتيب، وتحرير المباني، وتحرير المعاني الوظيفيَّة، والتَّعريف، والاستشهاد، والتَّأريخ، وتَعيين مُستعملي الشَّواهد، وتحرير مُستويات الاستعمال، والتَّوثيق. **وتوصَّلَت الدِّراسةُ إلى جُملة من النَّتائج**، منها: تقديمُ تصوُّرٍ عن مُواصَفات المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، واقتراح منهجيَّةٍ واقعيَّةٍ لتحرير المُعجم العربيّ عُمُومًا، والمُعجم التَّاريخيّ على وجه الخُصُوص.

الكلمات الدَّالَّة: المُعجم التَّاريخيّ، اللُّغة العربيَّة، التَّحرير المُعجميّ، المَعنى، الصِّناعة اللُّغويَّة.

١. مُقَدِّمــة:

ظهرَ التَّفكيرُ فــي صِناعــة مُعجمٍ تاريخيٍّ للُّغة العربيَّة مع مطلع القرن العشــرين، وتحـديدًا فــي مُـؤتمــر اللُّغويِّين الألمــان الَّذي عُقدَ فــي مـدينـة بــازل Basel عــام ١٩٠٧م، حينَ أعلَنَ المُستشـرقُ الألمـانيُّ أوجُسـت فيشـر August Fischer (1865-1949) عن رغبَتِه في تنفيذ مشرُوع لصِناعة هذا المُعجم (**فيشر**، ١٩٦٧: ٢٩). ومُنذُ ذلكَ الحين، كانَ هناك العديدُ من المُحاولات العربيَّة والغربيَّة لإنجاز مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة، بدءًا بمُحاولة فيشر نفسه، الَّتي تبنَّاها مَجمَعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، ومُـرُورًا بمُحاولات توقَّفَت أو انحرفَ مسارُها، كمُحاولة جمعيَّة المُعجميَّة العربيَّة بتُونُس ومُحاولة جمعيَّة المُستشرقين بألمانيا، وانتهاءً ببعض المُحاولات الَّتي لا تزالُ قائمةً، كمُحاولة اتِّحاد المجامع العربيَّة ومُحاولة المركز العربيّ للأبحاث في الدَّوحة. ومع ما توافرَ لهذه المُحاولات من دعم وعناية، إلَّا أنَّ أكثرَها لم يَخطُ على الوجه المنشود إلى الآن في سبيل إنجاز هذا المُعجم.

ومع وُجُود أكثرَ من مُؤسَّسة علميَّة تطمحُ إلى صِناعة مُعجم تاريخيٍّ للُّغة العربيَّة، فإنَّ هذه الدِّراسةَ تسعى إلى وضع مجموعة من الأسُس والضَّوابط لتحرير المُعجم التَّاريخيّ المنشود. ونلتمسُ من خلالِها أمرَين، أوَّلُهُما: ضبطُ معايير الصِّناعة المُعجميَّة العربيَّة بمفهومها الدَّقيق على النَّحو الَّذي يُخرجُها عن أُطُر «التَّأليف والتَّحقيق والتَّحليل ...» إلى إطارٍ منهجيٍّ واضح لصِناعة لُغويَّة مُكتملة الأركان، وثانيهما: حمايةُ المُحاولات القائمة لصِناعة مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة من الانحراف عن الغاية الرَّئيسة الَّتي قامَت لأجلها، وهي غايةُ بناء مُعجم عربيٍّ يكونُ ديوانًا للعربيَّة؛ فيحفظُ بذلكَ تُراثَها ويُؤرِّخُ لمبانيها ومعانيها واستعمالاتها وتطوُّراتها عبرَ المراحل الزَّمنيَّة المُتعاقبة للُّغة، بما يضمنُ استثمارًا جيِّدًا للموارد وتوظيفًا مُناسبًا للطَّاقات.

وتأتي هذه الدِّراسةُ في ستَّة محاورَ أساسيَّة، تتضَمَّن مُقدِّمةً حولَ ماهيَّة التَّحرير المُعجميّ وحُدودِه وطبيعتِه في المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة ثُمَّ عرضًا لإشكالات تحرير المُعجم التَّاريخيّ. ويلي ذلك تقديمُ منهجيَّة لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، ثُمَّ تطبيقٌ عمليٌّ للمنهجيَّة المُقترَحة على نماذجَ مُعجميَّة من مادَّة (صبح). وأخيرًا يستعرضُ الباحثُ نتائجَ الدِّراسة ويعرضُ خُلاصةً بحثه.

وتحقيقًا للغاية البحثيَّة، فسوفَ تسعى الدِّراسةُ إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما حُدُودُ التَّحرير المُعجميّ؟ [مِن أينَ يبدأ؟ وكيفَ يسيرُ؟ وإلى أينَ ينتهي؟]

٢- كيفَ نضعُ منهجًا لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة؟ وإلى أيِّ مدًى يُمكنُ تطبيقُ هذا المنهج في صِناعة المُعجم المنشود؟

٣- ما الإجراءاتُ المُصاحبةُ لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة؟ وكيفَ تُساعدُ هذه الإجراءاتُ على تحرير المعلومات المُعجميَّة وضبط معايير الصِّناعة؟

١،١. في ماهيَّة التَّحرير المُعجميّ:

يُمكنُ تعريفُ التَّحرير المُعجميّ **Lexical Editing** بأنَّهُ «**فَنُّ تجميع وكتابة المُعجم**» **(Singh, 2013: 30)**. وبعبارةٍ أكثرَ تفصيلًا، **هو إجراءٌ عمليٌّ، يتمُّ من خلاله إعدادُ المادَّة المُعجميَّة، وضعًا وصياغةً وترتيبًا وتنسيقًا، في صُورةٍ هيكليَّةٍ مُنتظمةٍ ودقيقةٍ ومُتكاملة، على النَّحو الَّذي يُحافظُ على ترابُط العَلاقات بينَ المباني [الألفاظ] والمعاني [الدِّلالات]؛ بهدف تمكين مُستخدمي المُعجم من الوُصُول إلى المعلومات المُعجميَّة الَّتي ينشُدُونَها بسُهُولة**. وفي الصِّناعة المُعجميَّة Lexicography، يُعَدُّ التَّحريرُ المُعجميُّ مرحلةً وسيطةً بينَ مرحَلَتَين، تُعنى الأولى بجمع مادَّة المُعجم وتصنيفِها، وتُعنى الأخرى بالنَّشر المُعجميّ.

لقد شَهِدَ التَّحريرُ المُعجميُّ عدَّةَ مراحلَ حتَّى استقرَّ على هيئته الحاليَّة؛ حيثُ بدأَ في صُورة إجراءات يضعُها المُعجميُّ ويُلزِمُ بها نفسَه، وتطوَّرَ أمرُ التَّحرير من (التَّأليف الفرديّ) إلى (الصِّناعة الجماعيَّة). وعمدَ القائمونَ على هذه الصِّناعة أخيرًا إلى توظيف الآلة في تحرير المعاجم، من خلال ما يُعرَفُ بـ«أنظمة التَّحرير المعجَميّ (Dictionary Writing Systems (DWS»).

ومع أنَّ التَّحريرَ المُعجميَّ يُؤدِّي إلى تنظيم المعلومات المُعجميَّة وإظهارِها على نحوٍ مُتجانس، إلَّا أنَّنا لا نستطيعُ وسمَهُ بأنَّهُ منهجٌ مُقَيِّدٌ أو صارم؛ إذ إنَّ فيه من المُرُونة ما يسمحُ للمُعجميِّينَ بالتَّحكُّم في ضوابطه وإجراءاته الفرعيَّة. وتخضعُ هذه المُرُونة لاعتبارات عدَّة، منها: غايةُ المُعجم، والفئةُ المُستَهدَفة، والمواردُ المُتاحة، وطبيعةُ اللُّغة، وحجمُ المادَّة المُعجميَّة، وغيرُ ذلك. ويُمكنُ القَولُ: إنَّ ضوابطَ التَّحرير المُعجميّ تختلفُ في المعاجم اللُّغويَّة العامَّة (مثل: المعاجم التَّاريخيَّة) عن تلكَ المصنُوعة لأغراض تعليميَّة (مثل: المعاجم المَدرَسيَّة)، وتختلفُ في المعاجم المُوَجَّهة لأبناء اللُّغة المُعَيَّنة عن تلكَ المُوَجَّهة للنَّاطقينَ بغَيرِها، وتختلفُ كذلكَ في معاجم اللُّغات الاشتقاقيَّة (مثل: العربيَّة) عنها في معاجم اللُّغات الإلصاقيَّة (مثل: الإنجليزيَّة)، وهكذا.

وبالنَّظر إلى مفهوم التَّحرير المُعجميّ وضوابطه وإجراءاته في الصِّناعة المُعجميَّة الحديثة Modern Lexicography نجدُ أنَّ تحريرَ المعاجم العربيَّة لم يَلْقَ العنايةَ الَّتي لقيَها التَّحريرُ المُعجميُّ للُغات أُخرى، مثل: الإنجليزيَّة والألمانيَّة والفرنسيَّة؛ ذلكَ أنَّ الصِّناعةَ المُعجميَّةَ الحديثةَ تنبني على رُؤية مُتجانسة مع العُرف اللُّغَويّ لدى الجماعة؛ ومن ثَمَّ تتوحَّدُ الأُطُرُ العامَّة للصِّناعة المُعجميَّة، على النَّحو الَّذي نجدُهُ مثلًا في المعاجم الحديثة للُّغة الإنجليزيَّة؛ إذ تكادُ تتَّفقُ في مناهجها المُعتَمَدة للتَّحرير، بخلاف المعاجم العربيَّة الَّتي تتعدَّدُ مناهجُها. ويصلُ الأمرُ في بعضِها إلى تعدُّد مناهج التَّحرير في المُعجم الواحد،

كأن يلتزمَ صُنَّاعُهُ منهجًا مُعيَّنًا للتَّرتيب في مواضعَ ويلتزموا غَيرَهُ في مواضعَ أخرى، أو أن يقوموا بتأثيل بعض المُفردات وإهمال أخرى، أو نحو ذلك.

١,٢. حُدُود التَّحرير المُعجميّ:

تُعنى المُعجميَّةُ الحديثة بالبُعد الاقتصاديّ للصِّناعة المُعجميَّة، سواءٌ على مُستوى الإنتاج [الَّذي تُمثِّلُهُ مُخرَجاتُ الصِّناعة المُعجميَّة] أم الاستهلاك [الَّذي يرتبطُ بالفئات المُستَهدَفة]. لهذا فإنَّ المُعجميِّين الجُدُدَ يهتمُّون بـ«تكلفة المعلومات المُعجميَّة Lexicographic information cost» الَّتي تُساعدُهم على ترشيد الموارد، وفي الوقت ذاته تُساعدُ مُستخدمي المُعجم على تحقيق الفائدة القُصوى بأقلّ تكلفة مُمكنة من الوَقت والجُهد المَبذُولَين في البحث والفهم والاستدلال. ومع الطَّفرة المعلُوماتيَّة الهائلة، فمن البَدَهيّ أن يُعرِضَ المُستخدمُ عن مُعجم يُكلِّفُهُ وقتًا وجُهدًا أكبرَ من قيمة ما يُحصِّلُهُ من المعرفة المنشُودة **(Nielsen, 2008: 174)**. ومن هذا المُنطَلَق، ينبغي أن ينتبهَ صُنَّاعُ المُعجم إلى حُدُود كُلِّ مرحلة، تجنُّبًا لتَكرار الإجراءات من ناحية، ومُراعاةً للبُعد الاقتصاديّ من ناحية ثانية، واستثمارًا للموارد المُعجميَّة من ناحية ثالثة. وعودًا إلى ما ذُكِرَ آنفًا من أنَّ الصِّناعةَ المُعجميَّة تقومُ على ثلاث مراحلَ أساسيَّة، هي (الجمع، والتَّحرير، والنَّشر)، يُمكنُ القَولُ: إنَّ التَّمييزَ الدَّقيقَ بينَ هذه المراحل يُساعدُ على تعيين حُدُود كُلٍّ منها على حِدة.

تُعنى المرحلةُ الأولى (الجمع) بالمادَّة المُعجميَّة في صُورتها الأوَّليَّة، بعدَ مُعالجتها آليًّا بهدف استخلاص المعلومات المُعجميَّة؛ وتكونُ مُخرَجاتُها نُصُوص المُدوَّنة اللُّغَويَّة Linguistic Corpus المُمثِّلة لواقع المُستوى اللُّغويّ للمُعجم، بالإضافة إلى قوائم الكلمات والسِّياقات وإحصاءاتها. **وتُعنى المرحلةُ الثَّانية (التَّحرير) بالمُعالَجة المُعجميَّة للمباني [المُستَخلَصة من الكلمات]**

والمعاني [المُستَخلَصة من السِّياقات] وما صاحَبَ هذه المُعالجةَ من معلومات تأثيليَّة وشواهدَ وإحصاءات تتَّصلُ بالمباني والمعاني واستعمالاتها اللُّغَويَّة؛ وتكونُ مُخرَجاتُها مادَّةَ المُعجم بعدَ إخضاعها لإجراءات تنسيقيَّة مُعَيَّنة. أمَّا المرحلة الثَّالثة والأخيرة (النَّشر) فتُعنى بالإخراج الفنِّيّ للمُعجم والوسائل غير اللُّغَويَّة لشرح المعنى، كالصُّورة [في النَّشر الورقيّ] والمقاطع الصَّوتيَّة والمرئيَّة والرُّسُوم المُتحرِّكة [في النَّشر الإلكترونيّ].

يبدأ التَّحريرُ المُعجميُّ إذن من حيثُ انتهى العملُ في جمع المادَّة الأوَّليَّة، وينتهي بالمُراجَعات العلميَّة واللُّغويَّة الَّتي تسبقُ إعدادَ المُعجم للنَّشر. ويُمثِّلُ التَّحريرُ المُعجميُّ بذلكَ لُبَّ الصِّناعة وقوامَها؛ حيثُ يُعَوَّلُ على إجراءاته ومُخرَجاته في الحُكم على جودة المُعجم. ومع وجود احتمال لظُهور بعض الإشكالات الَّتي تُحيطُ بالعمل المُعجميّ أثناءَ تحريره، فإنَّ نجاحَ الصِّناعة يتطلَّبُ التَّمهيدَ للتَّحرير المُعجميّ بالتَّخطيط الجيِّد، استنادًا إلى منهج واضح للإجراءات التَّحريريَّة والمعلومات المُحرَّرة، مع ضرورة تقييم ذلك المنهج من خلال نموذج مُعجميٍّ واف Prototype، للتَّأكُّد من تجانُس المادَّة وسلامتها، وضمانةً لتحقيق أهداف الصِّناعة المأمولة.

١,٣. تحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة:

المُعجَمُ التَّاريخيُّ مُنتَجٌ لُغَويٌّ يُمَثِّلُ أحدَ أشكال المعرفة الإنسانيَّة النَّاتجة عن الاستثمار المعرفيّ. وينبغي لهذا المُنتَج أن تتحقَّقَ فيه معاييرُ الجَودة الَّتي تفرضُها الضَّوابطُ العامَّة للمعاجم اللُّغويَّة التَّاريخيَّة من ناحية، وأن يُلبِّي حاجةَ مُستخدميه [الفئات المُستَهدَفة] من ناحية أخرى. ومن ثمَّ، فإنَّ تحريرَ المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة يستدعي الإجابةَ عن السُّؤالَين الآتيَين:

١- ما مُواصَفاتُ المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة؟

٢- ما الجديدُ الَّذي يُقدِّمُهُ المُعجَمُ للقارئ العربيّ؟

تستدعي الإجابةُ عن السُّؤال الأوَّل أن نقفَ على التَّجارب النَّاجحة للمعاجم التَّاريخيَّة في اللُّغات الأخرى، مع الأخذ بعَين الاعتبار طبيعةَ اللُّغة العربيَّة وحاجاتِ أربابها وواقعَ التُّراث المُعجميّ العربيّ. وسنخلُصُ من هذا إلى وُجُود العديد من التَّجارب الَّتي يُمكنُ الاهتداءُ بها في صِناعة المُعجم المنشود، كالتَّجربتَين: **الألمانيَّة** [الَّتي تُعَدُّ أولى تجارب صِناعة المعاجم التَّاريخيَّة] **والإنجليزيَّة** [الَّتي كانت أسبقَ هذه التَّجارب إلى الاكتمال والظُّهُور]؛ ويُعينُنا على ذلكَ اتِّفاقُ هذه التَّجارب في الأُطُر العامَّة للمعاجم التَّاريخيَّة، وإن تبايَنَت أحجامُ المادَّة المُعجميَّة وطرائقُ مُعالجتها. وسنخلُصُ كذلكَ إلى أنَّ ثمَّةَ تُراثًا لُغَويًّا عربيًّا هائلًا، يحوي قدرًا ليسَ بالقليل من المعارف المكتوبة الَّتي وصلَتنا عن طريق الرِّواية في عُصُور العربيَّة الأولى، وأنَّ هذه المعارفَ وغيرَها قد عرفَت طريقها إلى العربيَّة في وقتٍ مُبكِّرٍ عن طريق التَّدوين.

ويُمكنُ حينئذٍ توصيفُ المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة بأنَّه:

- **مُعجمٌ لُغويٌّ عامّ.**
- **يُعنى باللُّغة العربيَّة المُشتَرَكة.**
- **ويُؤرِّخُ لمبانيها ومعانيها وشواهدِها واستعمالاتِها.**
- **ويهتمُّ بتأثيل مُفرَدات اللُّغة وتطوُّراتها عبرَ المراحل الزَّمنيَّة المُتعاقبة.**
- **ويستمدُّ مادَّتَهُ من التُّراث العربيّ المُدوَّن في مُختلَف العُلُوم والفُنون والآداب.**

تضعُ هذه المُواصَفاتُ إطارًا لهيكل المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، في ضوء تجارب اللُّغات الأخرى. فالمُعجمُ المنشُودُ (**مُعجَمٌ عامٌّ [وليسَ مُختَصًّا]**)، (**يُعنى بالعربيَّة المُشتَركة [دونَ لهجاتها]**)، (**يُؤرِّخُ لمُفــرَدات اللُّغة ومعانيها وشواهدها**)، (**يبحثُ في أُصُول المُفــرَدات وتطوُّراتها**)، وأخيرًا (**يستمدُّ مادَّتَه من لُغةٍ حيَّةٍ مكتوبةٍ [لا مَحكيَّة]، استنادًا إلى نصٍّ يدلُّ على استعمالها**). وعلى أساس ذلكَ التَّوصيف، يُمكنُ وضعُ حدٍّ لعددٍ من القضايا الخلافيَّة الَّتي شَغَلَت الباحثينَ في المجامع اللُّغويَّة والمُؤسَّسات المعنيَّة بصِناعة المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة.

أمَّا الإجابةُ عن السُّؤال الثَّاني فتستَدعي نظرةً علميَّةً مُتأنِّيةً في التُّراث المُعجميّ العربيّ المُدوَّن عبرَ تاريخ العربيَّة المديد، للوُقُوف على ما فاتَ أسلافَنا من المباني والمعاني والاستعمالات؛ وتستدعي كذلكَ وُلُوجًا إلى مناهج الصِّناعة المُعجميَّة الحديثة، بُغيَةَ توظيفها في تطوير آليَّات صناعة المُعجم وضبط منهجه ومُخرَجاته. ولعلَّ مُقامَ البحث لا يطُولُ إذا انطَلَقنا من أنَّ التَّأليفَ المُعجميَّ العربيَّ بدأَ في مرحلة مُبكِّرة من تاريخ العربيَّة [نحوَ مُنتصف القرن الثَّاني الهجريّ]، وأنَّ أسلافَ المُعجميِّينَ قد عَمَدُوا إلى أساليب المُشافَهة والاستماع والرِّواية عن أهل اللُّغة من الأعراب في عُصُور العربيَّة الأولى، فأُتيحَ لهم بذلكَ من المعارف ما لم يُتَح للمُتأخِّرين.

لقد قامَ الخليلُ بنُ أحمد (ت ١٧٣ هـ) بوضع أوَّل مُعجم عربيٍّ استنادًا إلى منهج إحصائيٍّ يقومُ على التَّقاليب [التَّباديل والتَّوافيق]. ومكَّنَهُ ذلكَ المنهجُ من حصر جميع المُفردات المُحتمَلة للعربيَّة، سواءٌ أكانت مُستعمَلةً أم مُهمَلة. وقد أدرَكَ المُعجميُّونَ بعدَ الخليل صُعُوبةَ الاستدراك عليه، وصرَّحُوا بذلك. مثلًا، يقولُ مُحمَّد بن الحسَن الزُّبَيديّ (ت ٣٧٩ هـ) في خاتمة كتابه (مُختَصَر العَين): «ولم نَعرِض لذكر المُستَعمَل الَّذي أَهمَلَهُ صاحبُ الكتاب [أي: العَين]؛ إذ لا يقُومُ

ذلكَ بكماله إلَّا عن مُطالَعة بالغة وتنقيب مُوعَب» (**الزُّبَيديّ، ١٩٩٩: ٢/٧٣٥**). ولا يَختلفُ الأمرُ عندَ المُتأخِّرين؛ حتَّى أنَّ المُستشرقَ الهولنديّ رينهارت دوزي Reinhart Dozy (1820 - 1833) الَّذي قضى أربعينَ سنةً يجمعُ فيها مادَّةَ كتابه (تكملة المعاجم العربيَّة) قد اعتمدَ في أكثر ما دوَّنَهُ على المُفرَدات المُولَّدة والمُعرَّبة والدَّخيلة والدَّارجة، مع نَزْرٍ يسيرٍ ممَّا فاتَ السَّابقين، بالإضافة إلى المعاني المُستَحدَثة للمُفرَدات في عربيَّة القُرُون الوُسطى **(Dozy, 1927)**.

سيقودُنا الاستقصاءُ إلى نتيجة مفادُها أنَّنا لن نكونَ بصدد بناء مُعجم للُغة أخرى غير تلكَ الَّتي حواها التُّراثُ المُعجميُّ العربيُّ وتناولتها الأقلامُ شرحًا وتهذيبًا. كذلكَ فإنَّهُ لن يُجديَ نفعًا أن يُعنى المُعجمُ المنشُودُ بالمُهمَل من مُفرَدات العربيَّة؛ إذ لم يكُن هذا المُهمَلُ مُستعمَلًا يومًا ما. واستنادًا إلى هذه النَّتيجة يُمكنُ القَولُ: إنَّ الجديدَ الَّذي يُقدِّمُهُ المُعجمُ سيكونُ في: ضبط معايير الصِّناعة وتقويمها، وتدوين ما أهملته المعاجمُ العربيَّة من المُفردات ومعانيها، وتتبُّع التَّطوُّرات الحادثة لهذه المُفرَدات. ومن ثمَّ، فإنَّ تحريرَ المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة ينبني على عدَّة محاورَ، يتداخلُ فيها جانبُ الشَّكل الَّذي يُعنى بالهيكل الخارجيّ المُحدِّد لضوابط المعلومات المُعجميَّة وأنماطها وتسلسُلها ومنهجيَّة ترتيبها، مع جانب المُحتوى الَّذي يُعنى بالمعلومات المُعجميَّة ذاتها. وإذا كانَ جانبُ الشَّكل يُحدثُ التَّجانُسَ بينَ عناصر المُعجم ويُساعدُ مُستَخدميه على الوُصُول إلى المعلومات المُعجميَّة بسُهولة ويُسر، فإنَّ جانبَ المُحتوى يُوظِّفُ معارفَ المعاجم المُنجَزة سلفًا في الاهتداء إلى معارفَ جديدة، تُمثِّلُ الأساسَ الَّذي يرتكزُ عليه المُعجمُ التَّاريخيّ.

١،٤. مِن الدِّراسات السَّابقة:

تَلقَى فكرةُ المُعجم التَّاريخيّ عنايةَ الباحثينَ في المُعجم والصِّناعة المُعجميَّة؛ حيثُ أثرَوا المكتبةَ العربيَّة بالعديد من الدِّراسات الَّتي تَعرِضُ لمُختلَف قضايا المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، وإن كانَ أكثرُ هذه الدِّراسات يرتكزُ على الأُطُر النَّظريَّة. ومع هذا، فثمَّةَ بعضُ الدِّراسات الَّتي تُعنى بالجوانب المنهجيَّة في المُعجم التَّاريخيّ المنشود للعربيَّة؛ ومنها على سبيل المثال:

- دراسة بعُنوان (**الشَّواهد في المُعجم التَّاريخيّ: تاريخها، أغراضها، خصائصها، ضوابطها**) للدُّكتور علي القاسمي: تُقدِّمُ هذه الدِّراسة رؤيةً منهجيَّةً للشَّكل الَّذي ينبغي أن يكونَ عليه الشَّاهدُ في المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، كما تعرضُ لبعض الضَّوابط المنهجيَّة للاستشهاد القائم على نُصُوص حقيقيَّة. وتنطلقُ هذه الدِّراسةُ من قاعدة مفادُها أن تكونَ للمُعجم المنشود مُدوَّنةٌ لُغويَّةٌ مُمثِّلةٌ للُّغة العربيَّة عبرَ الزَّمان والمكان، تُستَمدُّ منها مداخلُ المُعجم وشواهدُه (**القاسمي**، ٢٠٠٧: ٦٥–٩٠).

- دراسة بعُنوان (**المُعجم التَّاريخيّ وشُرُوط إنجازه**) للدُّكتور عبد الرَّحمن الحاج صالح: تُقدِّمُ هذه الدِّراسة بعضَ الضَّوابط لجانبَي: المداخل والتَّعريفات [المعاني] في المُعجم التَّاريخيّ؛ كما تُقدِّمُ رُؤيةً لمنهجيَّة البحث عن تاريخ المُفرَدات الَّتي يُعنى بها المُعجم. ومع تأكيد هذه الدِّراسة أهمِّيَّةَ المُدوَّنة اللُّغويَّة في بناء المُعجم المنشود، فهي تُقدِّمُ تصوُّرًا طَموحًا لتلكَ المُدوَّنة بأن تكونَ شاملةً لكُلِّ نُصُوص العربيَّة. وتسعى هذه الدِّراسةُ إلى الدَّفع بهذا الأمر من خلال مشروع الذَّخيرة العربيَّة (**صالح**، ٢٠٠٧: ٩–٣٠).

- دراسة بعُنوان (**المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة: إجراءات منهجيَّة**) للدُّكتور صالح بلعيد: تتناولُ هذه الدِّراسةُ رؤيةً للإجراءات الَّتي تسبقُ تحريرَ المُعجم؛ لا سيَّما ما يتَّصلُ بجمع مصادره من النُّصُوص والمعاجم؛ كما تُقدِّمُ تصوُّرًا للهيكل العلميّ والإداريّ الَّذي يُفتَرَضُ أن ينهضَ ببناء المُعجم التَّاريخيّ المنشود (**بلعيد، ٢٠٠٨: ١٤١-١٨٤**).

- دراسة بعُنوان (**في مفهوم المُعجم التَّاريخيّ وتطبيقاته على العربيَّة**) للدُّكتور إبراهيم بن مُراد: تُقدِّمُ هذه الدِّراسة تصوُّرًا لمفهوم المُعجم التَّاريخيّ، استنادًا إلى بعض تجارب اللُّغات الأخرى (كالتَّجربة الفرنسيَّة) والمُحاولات السَّابقة (كمُحاولة أَوجُست فيشر)؛ وترتكزُ هذه الدِّراسةُ على قضيَّة التَّأريخ في المُعجم التَّاريخيّ، انطلاقًا من تجربة جمعيَّة المُعجميَّة العربيَّة في تُونُس لإنجاز مشرُوعَيْها: المُعجم العربيّ التَّاريخيّ، ومُدوَّنة المُعجم العربيّ التَّاريخيّ. وتعرضُ هذه الدِّراسةُ نموذجًا مُعجميًّا يشملُ: المداخلَ، ومعانيها، وشواهدها، وتواريخها (**ابن مُراد، ٢٠١٤: ٩-٥٤**).

٢. إشكالات تحرير المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة:

ثمَّةَ بعضُ الإشكالات المُحتَمَلَة الَّتي قد تُواجهُ تَحريرَ المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، لعلَّ أبرزَها:

٢,١. القُصُور في جمع مادَّة المُعجَم [بناء المُدوَّنة]:

تختلفُ مناهجُ المُعجميِّينَ في جمع مادَّة المُعجم واختيار موارده؛ حيثُ تَعمدُ طائفةٌ إلى الإفادة ممَّا انتَثَرَ في المعاجم اللُّغويَّة المُنجَزة سَلفًا، وتَعمدُ طائفةٌ ثانيةٌ إلى الجمع بينَ المعاجم ومَصادرَ مُنتقاة للتُّراث المكتوب، وتَعمدُ طائفةٌ ثالثةٌ إلى المُحاكاة المُطلقة لواقع اللُّغة من خلال المُدوَّنات اللُّغويَّة. وفي العربيَّة يُمكنُ

التَّمثيلُ على منهج الطَّائفة الأولى بـ(المُعجم الوسيط) الَّذي أنجَزَهُ فريقٌ من الخُبراء في مَجمَع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة (**مَجمَع، ٢٠٠٤**)، ويُمكنُ التَّمثيلُ على منهج الطَّائفة الثَّانية بـ(مُعجم اللُّغة العربيَّة المُعاصرة) الَّذي أنجزَهُ الدُّكتور أحمد مُختار عُمَر (١٩٣٣–٢٠٠٤) بمُساعدة فريقٍ من الباحثين (**عُمَر، ٢٠٠٨**)، ويُمكنُ التَّمثيلُ على منهج الطَّائفة الثَّالثة بـ (مُعجم أكسفورد للعربيَّة Oxford Arabic Dictionary) **(Arts, 2014)**.

وأيًّا كانَ المنهجُ أو الطَّريقة، فإنَّ القُصُورَ في جمع المادَّة يُؤدِّي حتمًا إلى خللٍ في التَّحرير؛ إذ يُعَوَّلُ على مادَّة المُعجم الأوَّليَّة في استخلاص المعلومات المُعجميَّة. ونظرًا لطبيعة المُعجم اللُّغَويّ التَّاريخيّ وحاجته إلى معلوماتٍ قد لا تتوافرُ في المعاجم المُنجَزة سلفًا، وقد لا تكتملُ بالاعتماد على مصادرَ مُنتقاةٍ على غَير أساسٍ علميٍّ مُحكَم، فإنَّ تجاربَ المعاجم اللُّغويَّة التَّاريخيَّة الَّتي عَرَفَتها الصِّناعةُ المُعجميَّةُ الحديثة تقومُ في مادَّتها الأساسيَّة على مواردَ مُتعدِّدة، أهمُّها المُدوَّناتُ اللُّغويَّة. وتَتَّسعُ هذه المُدوَّنات: **رأسيًّا** [زمانيًّا] **وأفقيًّا** [مكانيًّا] **ومعرفيًّا** [موضُوعيًّا]، على النَّحو الَّذي يضمنُ تمثيلَها لواقع اللُّغة واشتمالَها على المعلومات الرَّئيسة الَّتي يستدعيها التَّحريرُ المُعجميّ.

والواقعُ أنَّنا لا نستطيعُ المُضيَّ في تحرير المُعجم التَّاريخيّ على أساسٍ قويم ما لم نَصنَعْ لهُ مُدوَّنةً لُغويَّةً وافيةً ومُنضَبطةً ومُراجَعةً. ولن يكونَ من المقبول مثلًا أن تُغطِّي هذه المُدوَّنةُ بعضَ الحقَب الزَّمنيَّة وتُهملَ غيرَها، أو تُغطِّي نُصُوصَ اللُّغة في مكانٍ دونَ آخَر، أو يغلُبَ على نُصُوصها الطَّابعُ الأدبيُّ أو الدِّينيُّ أو التَّاريخيّ على حساب النُّصُوص ذات الطَّابع العلميّ. وليسَ من المقبول أيضًا وُجودُ قُصورٍ في نسبة نُصُوص المُدوَّنة لأَصحابها، أو الخطأ في تحقيق تواريخ وَفَيات هؤلاء؛ إذ تُعَدُّ هذه التَّواريخُ معيارَ تتبُّع التَّطوُّرات والتَّغيُّرات الَّتي أصابَت اللُّغة. وكذلك، فليسَ من المقبول أن تضُمَّ المُدوَّنةُ قدرًا

يصعُبُ التَّحكُّمُ فيه من التَّصحيفات والتَّحريفات الَّتي تُعيقُ الاستدلالَ على المباني والمعاني. وعلى جانبٍ آخر، فقد تدعو الحاجةُ إلى الاستعانة بالمادَّة المُتَضَمَّنة في المعاجم المُنجَزة سلفًا، إثراءً لموارد المُعجم. وحالَ ذلك، ينبغي عدمُ التَّسليم بصحَّة المعلومات المُستمدَّة من هذه المعاجم؛ بل ينبغي أن تخضَعَ لمُراجَعةٍ دقيقةٍ للتَّأكُّد من سلامتها.

٢,٢. تهميش دَور الآلة في تنفيذ إجراءات التَّحرير:

تفرضُ طبيعةُ المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة أن تُستمَدَّ مادَّتُهُ من مُدوَّنة لُغويَّة كبيرةٍ نسبيًّا، تضُمُّ عشرات [أو مئات] الملايين من الكلمات، وينتُجُ عنها آلافُ المداخل والوَحدات والمعاني والشَّواهد المُعجميَّة. ومع التَّنامي الحَتميّ لمُدوَّنة هذا النَّوع من المعاجم ومُخرَجاته، فإنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ أن يُغفَلَ دَورُ الآلة في تنفيذ إجراءات التَّحرير المُعجميّ، بدءًا بمُعالجة المادَّة المُستخلَصَة من المُدوَّنة اللُّغويَّة، ومُرُورًا بإجراءات التَّحرير [التَّرتيب، والتَّعريف، والاستشهاد، ...]، ثُمَّ المُراجَعات العلميَّة واللُّغويَّة والفنِّيَّة للمادَّة المُعجميَّة، وانتهاءً بإعدادِها للنَّشر [الورقيّ أو الإلكترونيّ].

والواقعُ أنَّ دورَ الآلة يبدُو هامشيًّا في صِناعة المُعجم العربيّ بصُورةٍ عامَّة؛ إذ يقتصرُ في أكثرِه على العمليَّات السَّطحيَّة، كالصَّفِّ والتَّصنيف والتَّنسيق ونحو ذلك، دُونَ عنايةٍ تُذكرُ بالعمليَّات العميقة الَّتي تُمثِّلُ أساسًا للمُعالَجة المُعجميَّة، لا سيَّما العمليَّاتُ الَّتي تُعنى باستخلاص المباني والمعاني. وتَنتُجُ عن ذلكَ التَّهميش تكلفةٌ مُباشرةٌ في الوقت والجُهد المَبذُولَين في التَّحرير، وتكلفةٌ أخرى غيرُ مُباشرةٍ في حصر ومُعالجة الأخطاء الَّتي يُمكنُ أن تقعَ في مُخرَجات العمل المُعجميّ؛ وتزدادُ هذه التَّكلفةُ إذا لم تكُن هناكَ بنيةٌ تحتيَّةٌ مُتماسكةٌ للتَّحرير المُعجميّ؛ حيثُ يُعَوَّلُ على هذه البنية في تيسير عمل الآلة آنيًّا ومُستقبلًا (**السَّعيد، ٢٠١٤**: ٥٧–١١٢).

لقد أشرنا آنفًا إلى اعتماد الصِّناعة المُعجميَّة الحديثة على (أنظمة التَّحرير المعجَميّ)؛ وهي أنظمةٌ حاسُوبيَّةٌ تفاعُليَّةٌ تَستقبلُ المعلوماتِ المُعجميَّةَ المُستخلَصةَ من المادَّة الأوَّليَّة، وتُعيدُ صياغَتَها في قاعدة بياناتٍ مُعجميَّةٍ مُنتظمةٍ من خلال واجهةِ تحكُّم وأدواتٍ لإدارة الموارد المُعجميَّة **(Abel, 2012: 84)**. ولأنَّ أنظمةَ التَّحرير المُعجميّ المُتاحةَ لا تدعمُ العربيَّةَ دعمًا كاملًا، نظرًا لضعف الإقبال عليها في سُوق الصِّناعة المُعجميَّة العربيَّة [من قِبل الصُّنَّاع والمُنتجين]، فإنَّ تفعيلَ دور الآلة في تحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة يستدعي بناءَ نظام تحريريٍّ قياسيٍّ خاصٍّ بها، يُراعي طبيعَتَها ويُحقِّقُ أفضلَ استثمارٍ مُمكنٍ لموارد المُعجم **(Reqqass, 2014: 1)**.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ إصابةَ الغاية من بناء هذا النِّظام تفرضُ ألَّا يكونَ إجراءً مُوازيًا لإجراءات التَّحرير المُعجميّ؛ بل ينبغي أن يكونَ سابقًا عليها ومُمهِّدًا لها، وأن يُعتمَدَ في بنائه على دراسةٍ نموذجيَّةٍ وافيةٍ للإشكالات أو الأخطاء المُحتمَلة. ذلكَ أنَّ الهدفَ الرَّئيسَ من بناء نظام التَّحرير المُعجميّ هو الاستغناءُ عن العُنصُر البشريّ في جميع ما يُمكنُ للآلة إدراكُه من العمليَّات؛ إذ مهما بلَغَت دقَّةُ العُنصُر البشريّ ومهارتُهُ، فإنَّ احتمالَ وُقُوع الخطأ منهُ يظلُّ قائمًا، خُصُوصًا إذا غابَ عنهُ التَّخطيطُ الحسابيّ؛ ومهما بلَغَت سُرعتُهُ في الإنجاز، فإنَّهُ لن يُوازي سُرعةَ الآلة الَّتي تقومُ بترجمة أيَّام عمل الإنسان وساعاتِه إلى ثوانٍ وأجزاءٍ ثانية.

٢,٣. غِياب الإحصاء عن التَّحرير المُعجَميّ:

المُعجَمُ كيانٌ من الوَحدات المُتراصَّة والمُتسلسلة في نَسَقٍ واحد. ولأنَّ هذه الوَحدات مَعلُومةٌ ومحدودةٌ لدى صُنَّاع المُعجم الَّذينَ يَميزونَ بينَ أوَّلِها وآخِرِها، فهي تُمثِّلُ بياناتٍ كمِّيَّة، يُمكنُ حصرُها واستخلاصُ معلوماتٍ إحصائيَّةٍ

دقيقةٍ بشأنها. ومع أنَّ الإحصاءَ هو وسيلةُ التَّحكُّم في البيانات الكمِّيَّة وضبط مُخرَجاتِها، فإنَّهُ لم يَلقَ العنايةَ لدى جُلّ صُنَّاع المعاجم التَّاريخيَّة. فمثلًا، حينَ شرعَ (الأخوان جريم) في بناء (مُعجم اللُّغة الألمانيَّة Deutsches Wörterbuch) توقَّعا أن يستغرقَ العملُ حُدُودَ عَشر سنوات، وأن يخرُجَ المُعجمُ كاملًا في حُدُود ستَّة أو سبعة مُجلَّدات **(Evhenia, 2014: 215)**؛ لكنَّ المُعجمَ لم يكتمل إلَّا بعدَ مئة وعشرينَ سنة، وخرجَ في ٣٢ مُجلَّدًا، بخلاف الملاحق. والحالُ قريبٌ من ذلكَ في المعاجم التَّاريخيَّة للُّغات: الإنجليزيَّة والهُولنديَّة والسّويديَّة والدَّنماركيَّة؛ إذ لم يتمكَّن صُنَّاعُ هذه المُعجمات من إنجاز أيٍّ منها في الإطار الزَّمنيّ التَّقريبيّ أو بالحجم المُتوقَّع **(Zgusta, 1971: 348)**. ومع تعدُّد الإشكالات الَّتي أدَّت إلى هذا التَّأخُّر، يبقى غيابُ الرُّؤية المُستقبليَّة القائمة على أساسٍ علميٍّ [إحصائيّ] أبرزَ هذه الإشكالات.

في ضوء ذلك يُمكنُ القَولُ: إنَّنا إذا أردنا وَضعَ خُطَّة لصناعة مُعجم تاريخيٍّ للُّغة العربيَّة، فعلَينا أن نُجيبَ فيها عن أسئلة عديدة، منها: **ما التَّكلفة التَّقريبيَّة للمُعجم؟ وكم عدد المُحرِّرين ومُساعدي التَّحرير؟ وما المُدَّة التَّقريبيَّة الَّتي يستدعيها بناءُ المُعجم؟ وكم عددُ المداخل والوحدات الَّتي سيضُمُّها المُعجم؟ وما مُتوسِّط عدد الشَّواهد الَّتي يضُمُّها المدخلُ المُعجميُّ الواحد؟ وما تقديرات الأخطاء المعياريَّة المُحتمَلة؟** وغير ذلكَ من الأسئلة الَّتي لن نتمكَّنَ من الإجابة عنها إلَّا من خلال تحليل البيانات الكمِّيَّة الَّذي يقومُ أساسًا على الإحصاء.

وإذا غابَ الإحصاءُ عن تحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، فمن البَدَهيّ أن يزدادَ احتمالُ الوُقُوع في أخطاءٍ منهجيَّةٍ تَصعُبُ مُعالجتُها. وسيُلقي الأمرُ بظلالِه حينئذٍ على جانبَين:

- **الجانب الإداريّ**: إذ قد تغيبُ القُدرةُ على التَّحكُّم في الموارد المُعجميَّة والبشريَّة، أو تطولُ مُدَّةُ إنجاز المُعجم بلا مُحدِّداتٍ زمنيَّةٍ واضحة

ومعلُومة، أو تتضخَّمُ تكلفةُ إنتاج المُعجم بصورةٍ هائلة، لا سيَّما عندَ ظُهُور إشكالاتٍ غَير محسوبة أو اكتشاف وقُوع أخطاءٍ تستدعي التَّدخُّلَ الآنيَّ لاستدراكها.

- **الجانب العلميّ**؛ إذ قد تتكرَّرُ المداخلُ والوحداتُ الَّتي يُختلَفُ في أصولها، أو تتكرَّرُ المعاني المُعجميَّة، أو تضطربُ مناهجُ التَّرتيب والتَّأثيل والتَّأريخ. وقد تغيبُ الأحكامُ العلميَّةُ الدَّقيقة عن المعلومات المُتَضَمَّنة في المُعجم، خُصُوصًا تلكَ الَّتي تتَّصلُ بمُستويات استعمال الوحدات بينَ الشُّيُوع والإهمال أو الإباحة والحظر أو نحو ذلك.

٢,٤. الاضطراب البِنَويّ والدِّلاليّ في المنظُومة المُعجميَّة العربيَّة:

لا ينتجُ هذا الإشكالُ عن قُصُورٍ أو خللٍ في الصِّناعة المُعجميَّة العربيَّة، وإنَّما هو ناتجٌ عن مجموعةٍ من العوامل الَّتي أحاطَت باللُّغة العربيَّة فأكسَبَتها طبيعةً خاصَّة في مبانيها ومعانيها. وكانَ لهذه الطَّبيعة أثرٌ في توصيف اللُّغة وتقعيدها؛ حيثُ اختلَفَ أهلُ اللُّغة ورُواتُها بشأن تفسير بعض الظَّواهر اللُّغويَّة الَّتي تتناولُ قضايا الاشتقاق والتَّصريف والتَّرادُف وغيرها. وأدَّى هذا الاختلافُ إلى اضطراب البنية والدِّلالة في المنظُومة المُعجميَّة العربيَّة. ولعلَّنا نلمحُ أثرَ هذا الاضطراب عندَ استقصاء مادَّة المعاجم اللُّغويَّة العربيَّة؛ ومن ذلكَ مثلًا:

- اضطراب قَبُول الوحدة المُعجميَّة الواردة بصيغة الجمع للإفراد، على النَّحو الَّذي نجدُهُ في كلمات (أبابيل، محاسن، مسامّ، مقاليد)؛ حيثُ تُهمِلُ إفرادَها بعضُ المعاجم (الأزهريّ، ٢٠٠١: ١٨٣/٤)، وتُفردُها معاجمُ أخرى (الفراهيدي، ١٩٨٩: ١٤٣/٣).

- اضطراب تحديد الأصل [الجذر] الَّذي جاءَت منهُ الوَحدة المُعجميَّة، على النَّحو الَّذي نجدُهُ في كلمات (حانة [حنو / حون]، أُقْحُوان [ءقح / قحو]، أُنْبُوب [ءنب / نبب]، حانُوت [حنت / حون]، أرنَب [ءرن / رنب])، وغيرها كثير (**مَجمَع، ٢٠٠٤**).

- اضطراب تحديد المعنى الَّذي تدلُّ عليه الوحدة المُعجميَّة، على النَّحو الَّذي نجدُهُ في كلمة (الفُوم)؛ حيثُ يرى البعضُ أنَّها لُغةٌ في (الثُّوم) استنادًا إلى القراءة القُرآنيَّة، ويرى آخرونَ أنَّها تعني (الحِنطة) استنادًا إلى شواهدَ أخرى (**ابن سيده، ٢٠٠٣: ١٢/ ٢٠١**).

- الخلط بينَ الدَّالّ والمدلول عندَ تعريف الوحدة المُعجميَّة، على النَّحو الَّذي نجدُهُ عندَ تعريف كلمات (الجاهل، الغَضَنفر، الهِزَبر) بأنَّها تعني (الأسَد)؛ مع أنَّها أوصافٌ تقترنُ بالأسد، وتختلفُ دلالةُ كُلٍّ منها عن الأخرى (**العَسكريّ، ١٩٩٦: ٣٨٣**).

سنلحَظُ أنَّ الاضطرابَ البِنَويَّ ناتجٌ عن تغليب السَّماع عندَ البعض، وتغليب القياس عندَ غيرهم، كما سنلحَظ أنَّ الاضطرابَ الدِّلاليَّ ناتجٌ عن اختلاف الفهم والتَّأويل بينَ الرُّواة. ولعلَّ نُدرةَ القرائن الَّتي تُرجِّحُ قولًا على آخر تدفعُنا إلى الاعتقاد بأنَّ الاضطرابَ في المعاجم العربيَّة كانَ أقربَ إلى الاجتهاد منه إلى المعرفة. ومن ثمَّ، فإنَّنا لا نملكُ تبنِّي تأويلٍ أو تفسيرٍ مُعَيَّن. فعلى مُستوى البنية، نحنُ بحاجةٍ إلى الإبانة عن المُستعمَل فعليًّا من مُفردات اللُّغة، وبحاجةٍ أيضًا إلى تعيين الأنساق اللُّغويَّة للمُفرَدات غير المُستعمَلة؛ لأنَّها تعكسُ ما ينبغي أن يكونَ عليه البناء اللُّغويّ. وعلى مُستوى الدِّلالة، نحنُ بحاجةٍ إلى حفظ المورُوث عن أهل اللُّغة، لا سيَّما الرُّواة الأوائل. وبناءً على ذلك، فإنَّ ما نملكُهُ لمُعالجة هذا الإشكال عندَ تحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة أن نُثبتَ المباني والمعاني الَّتي دوَّنَتها المعاجمُ العربيَّة، مع تمييز المُستعمل من غير المُستعمَل.

٣. منهجيَّة تحرير المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة:

سَيطَرَ الاتِّجاهُ المعياريُّ Prescriptive على المعاجم العربيَّة حتَّى العصر الحديث؛ حيثُ ظلَّ التَّأليفُ المُعجميُّ مُقَيَّدًا بحُدُود الزَّمان (القرن الثَّاني لعرب الحاضرة، والرَّابع لعرب البادية) والمكان (كبد الصَّحراء العربيَّة حيثُ العَرَبُ والأعراب غير المُتَّصلينَ بالأجانب) ومصادر الاستشهاد (القُرآن والحديث والشِّعر والنَّثر الأدبيّ)، ثُمَّ تحوَّلَ المُعجمُ العربيُّ إلى الاتِّجاه الوصفيّ Descriptive فيما يُشبهُ مُحاكاةً للمعاجم الغربيَّة الحديثة (عُمَر، ٢٠٠٩: ٥٨). وساعدَ مَجمعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا التَّحوُّل باتِّخاذ قراراتٍ لُغويَّة مُهمَّة، منها: إطلاقُ القياس، وتحريرُ السَّماع من قُيُود الزَّمان والمكان، والاعتدادُ بالألفاظ المُولَّدة (مَجمَع، ٢٠٠٤: ٢٦). وفَتَحَ المجمعُ بذلكَ البابَ أمامَ صُنَّاع المعاجم العربيَّة للخُرُوج عن جلابيب أسلافهم.

وانطلاقًا من واقع الصِّناعة المُعجميَّة – بمفهومها الحديث – من ناحية، وتوصيف المُعجم التَّاريخيّ من ناحيةٍ أخرى، فسوفَ تسعى الدِّراسةُ – في الصَّفحات الآتية – إلى عرض وتقديم مجموعة الضَّوابط الَّتي تُشَكِّلُ أُسُسًا منهجيَّةً لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة؛ وذلكَ عبرَ المحاور العشرة المُوَضَّحة في (الشَّكل ١)، باعتبارها مُوجِّهاتٍ رئيسةً تجمعُ بينَ عناصر الهَيكَلَين: الخارجيّ (الَّذي يُعنى بالشَّكل) والدَّاخليّ (الَّذي يُعنى بالمُحتوى) في المُعجم المنشود.

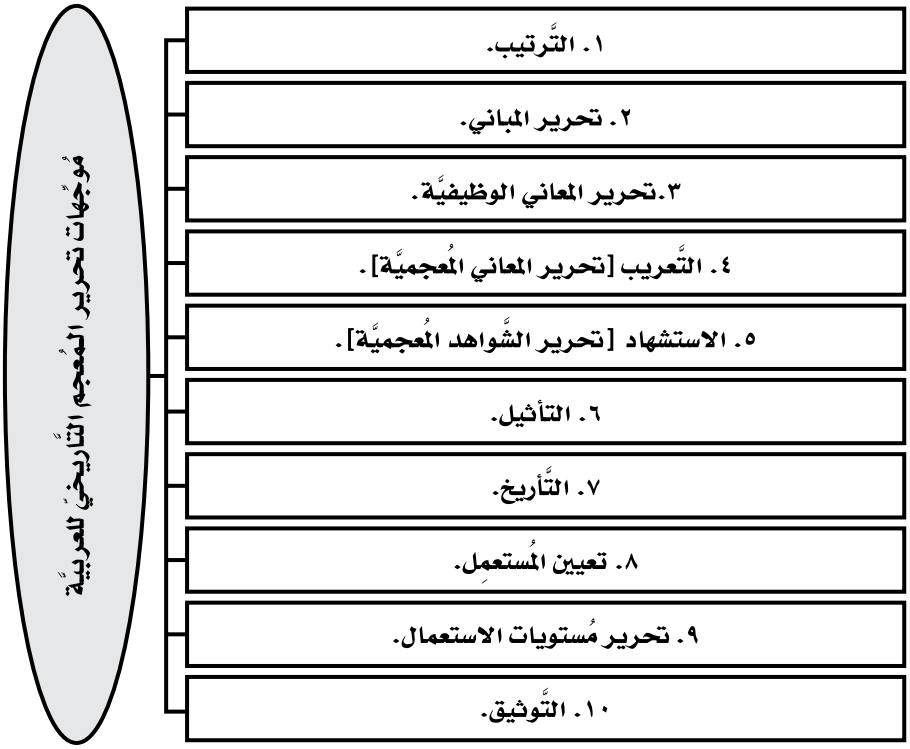

الشَّكل ١: المُوَجِّهات الرَّئيسة لتحرير المُعجَم التَّاريخيّ للعربيَّة

٣,١. منهجيَّة التَّرتيب:

٣,١,١. ترتيب المباني [الألفاظ]:

٣,١,١,١. ترتيب المداخل المُعجميَّة:

في تاريخ التَّأليف المُعجميّ العربيّ توجدُ خمسةُ أساليب لترتيب المداخل، تشمل أساليب التَّرتيب على أساس: (التَّقليبات الصَّوتيَّة، والتَّقليبات الهجائيَّة، والتَّقفية، والأبنية، والهجائيَّة) (السَّعيد، ٢٠١٧). وتكادُ المعاجمُ العربيَّةُ الحديثة تجتمعُ على ترتيب المداخل على أساس الهجائيَّة [الألفبائيَّة]. ونظرًا لسُهولة

هذا التَّرتيب من ناحية، ومُوافقته لطبيعة اللُّغة العربيَّة الاشتقاقيَّة من ناحية أخرى، ترى الدِّراسةُ مُناسَبَتَهُ للمُعجم التَّاريخيّ.

٣،١،١،٢. ترتيب الوحدات المُعجميَّة:

ترتبطُ الوحداتُ المُعجميَّةُ ارتباطًا وثيقًا بالمعاني الوظيفيَّة والتَّعريفات والشَّواهد. ويستدعي هذا الارتباطُ اعتمادَ نظام واحد للتَّرتيب والتَّأكُّدَ من صلاحيَّة هذا النِّظام؛ لأنَّ العُدُولَ عنهُ في مرحلةٍ لاحقةٍ يعني إجراءَ تغييرات جذريَّة في الإحالات والتَّعريفات ومواطن الاستشهاد، ولا شكَّ أنَّ مثلَ هذه التَّغييرات تُمثِّلُ عبئًا على صُنَّاع المُعجم والقائمينَ عليه. أضف إلى ذلكَ أنَّ تغييرَ نظام التِّرتيب – حالَ الحاجة إلى ذلك – يستلزمُ التَّخلِّي عن بعض ما أُنجِزَ في العمل المُعجميّ، ما يُؤدِّي إلى إهدار في الوقت والجُهد. ولأجل هذا، ينبغي أن نُراعيَ الغايَتَين المُشار إليهما آنفًا، في معرض الحديث عن ترتيب المداخل؛ ونعني: سُهُولة الاستخدام، ومُوافَقة طبيعة اللُّغة.

لقد ظلَّ ترتيبُ الوحدات في المُعجم العربيّ عشوائيًّا حتَّى حدود مُنتَصَف القرن التَّاسع عشر الميلاديّ. ولم يستقرَّ المُعجمُ العربيُّ على ترتيب مُعَيَّن حتَّى الآن؛ حيثُ توجدُ أساليبُ مُتعدِّدة، لعلَّ أبرزَها: (التَّرتيب المُزدَوَج «الصَّرفيّ الهجائيّ») الَّذي يقومُ على منهجَين مُختلفَين لترتيب كُلٍّ من الأفعال والأسماء، ويسيرُ عليه مجمعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، و(التَّرتيب الهجائيّ) الَّذي تُرَتَّبُ فيه الوَحداتُ بحسب لفظها، بصرف النَّظر عن المدخل الَّذي تنتمي إليه، وينتشرُ في معاجم المدرسة اللُّبنانيَّة، و(التَّرتيب التَّكراريّ) الَّذي يقومُ على أساس إحصائيٍّ لأغراض تعليميَّة، ويسيرُ عليه بعضُ المُستشرقين، و(التَّرتيب التَّاريخيّ) الَّذي يقومُ على التَّسلسُل الزَّمنيّ للوحدات، وتسيرُ عليه بعضُ المشروعات القائمة لصناعة مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة. ولأنَّ أيًّا من هذه الأساليب لا يُراعي اجتماعَ غايَتَي التَّرتيب، فإنَّ الباحثَ يقترحُ ترتيبَ الوحدات على أساس البِنية

الصَّرفيَّة. وتقومُ فكرةُ (التَّرتيب البِنويّ) – الَّذي سبَقَ للباحث أن قدَّمَهُ في ورقةٍ علميَّة مُفَصَّلة – على تمييز الوحدات إلى قسمَين؛ هما: (**الوَحدات المُتَصرِّفة**)، و(**الوَحدات غَير المُتصرِّفة**)، ثُمَّ ترتيبها في كُلِّ قسمٍ على النَّحو المُوَضَّح في (الجدول ١) (**السَّعيد**، ٢٠١٧).

م	الوحدات	أنماط الوحدات	ضوابط التَّرتيب
١	المُتصرِّفة	الأفعال المُتصرِّفة الأفعال الجامدة [النَّاقصة] الأسماء المُتمكِّنة	– تُوَزَّعُ الوَحدات على حُزمَتَين للأفعال والأسماء، ثُمَّ تُرَتَّبُ في كُلِّ حُزمة بحسب أسبقيَّة الحُروف الأصليَّة ثُمَّ الحُروف الزَّائدة [بترتيب وُرُودها]، مع تقديم الثُّلاثيّ على الرُّباعيّ، والرُّباعيّ على الخُماسيّ، والمُجرَّد على المزيد. – إذا اتَّفقَت مواضعُ الأصول والزَّوائد، رُتِّبَت الوَحداتُ المُتَّفقةُ هجائيًّا، وإذا اتَّفَقَت مواضعُ الأصُول والزَّوائد واتَّفَقَت معها حُرُوفُ الكلمة، رُتِّبَت الوَحَداتُ بحسب الحَرَكات من أخفِّها إلى أثقلها، فيأتي السَّاكنُ قبلَ المُتحرِّك، ويأتي المفتوحُ قبلَ المضموم، ثُمَّ يأتي المكسور.

م	الوحدات	أنماط الوحدات	ضوابط التَّرتيب
٢	غير المُنصرفة	الكلمات الدَّخيلة الأسماء غير المُتمكِّنة الأفعال الجامدة [التَّامَّة] الأدوات	– توضَعُ في حُزمةٍ مُعجميَّةٍ واحدة، على النَّحو الَّذي تفرضُهُ طبيعةُ هذه الوَحدات، بما يجعلُها مدخلًا ووحدة في آنٍ واحد. – إذا اتَّفَقَت أصُولُها مع أصُول الوحدات المُتصرِّفة، تُقدَّمُ مداخلُ الوحدات المُتصرِّفة. – تأتي الوحداتُ الأحاديَّة سابقةً على الوحدات الثُّنائيَّة، وتأتي الوحداتُ الثُّنائيَّة سابقةً على الوحدات الثُّلاثيَّة، وهكذا. – إذا تماثَلَت أصُولُها في أكثر من وَحدة، رُتِّبَت بحسب الحَركات من أخفِّها إلى أثقلها. – إذا اتَّفَقَت مداخلُها في الأصول والحركات، يُقَدَّمُ الفعلُ والاسمُ على الأداة (الحرف).

الجدول ١: منهجيَّة مُقتَرَحة لترتيب الوحدات في المُعجم التَّاريخيّ

٣,١,٢. ترتيب المعاني:

يَتبَعُ كلَّ وَحدة معنًى مُعجميٌّ واحدٌ أو أكثرُ من معنى، بحسب التَّغيُّرات [والتَّطوُّرات] الدِّلاليَّة الَّتي تطرأ على الوَحدة فتُكسِبُها معنًى أو دلالةً جديدة. والضَّابطُ المنهجيُّ المُقتَرَحُ لترتيب المعاني المُعجميَّة – حالَ تعدُّدها – أن ترِدَ في تسلسُلٍ زمنيٍّ، من الأقدم إلى الأحدث، استنادًا إلى التَّرتيب التَّاريخيّ للشَّواهد المُصاحبة لهذه المعاني. ويسمحُ التَّرتيبُ على هذا النَّحو بتتبُّع التَّطوُّرات الدِّلاليَّة الواقعة في المباني، بما يتَّفقُ مع توصيف المُعجم التَّاريخيّ وأهدافه. ومع أنَّ هذا التَّرتيبَ يُمثِّلُ إجراءً مُنظِّمًا لطريقة عَرض المعاني والشَّواهد المُصاحبة للوَحدات، إلَّا أنَّهُ لا يقومُ دليلًا على وُقُوع تطوُّر دلاليٍّ حقيقيٍّ بالضَّرورة؛ إذ يُمكنُ للوحدة أن تتأثَّرَ بعواملَ أخرى خلاف الزَّمن، كالمكان والبيئة، فتُفيدُ بذلكَ دلالاتٍ مُتغايرةً، قد تكونُ أقربَ إلى التَّزامُن منهُ إلى التَّطوُّر.

٣,٢. منهجيَّة تحرير المباني:

يُقصَدُ بالمباني Forms مجموعةَ الألفاظ الَّتي يُعنى المُعجَمُ بشرحها والكشف عن معانيها وشواهدها واستعمالاتها اللُّغويَّة. وتتكوَّنُ المباني في المُعجم العربيّ من أُصُول وفُرُوع؛ حيثُ يُشارُ إلى الأصل بـ (المدخل المُعجميّ Lexical Entry) الَّذي يُعبِّرُ عن الحُرُوف الأصليَّة المُشكِّلة للكلمة [بعدَ تجريدها من حُرُوف الزِّيادة]، ويُشارُ إلى الفرع بـ (الوَحدةُ المُعجميَّة Lexeme) الَّتي تُعبِّرُ عن الكلمة المفتاحيَّة في أبسط صُوَرها الدَّالَّة على معنى. ومن هذا المُنطَلَق، فإنَّ المدخلَ المُعجميَّ الواحدَ يُمثِّلُ أصلًا تتفرَّعُ عنهُ مجموعةٌ من الوحدات المُعجميَّة. ويُمكنُ القَولُ – بعبارة أخرى – : إنَّ المباني هي مجموعةٌ من الصِّيَغ الصَّرفيَّة الَّتي تتنوَّعُ بتنوُّع (أقسام الكلام Parts of Speech). لهذا، فإنَّ إقرارَ منهجيَّة لتحرير المباني في المُعجم التَّاريخيّ المنشود يستدعي أوَّلًا أن نقفَ على الصِّيَغ

الصَّرفيَّة في العربيَّة لتمييز ما يصلحُ منها لأن يكونَ وحدةً مُعجميَّة ممَّا يلزمُ إهمالُه.

وفقًا للتَّصنيف التَّقليديّ لأقسام الكلام في العربيَّة، تأتي الكلمةُ (فعلًا أو اسمًا أو أداة). وتتنوَّعُ الصِّيَغُ الصَّرفيَّةُ للأفعال والأسماء بينَ الصِّيَغ السَّماعيَّة والقياسيَّة. أمَّا الأدواتُ فإنَّها تلزمُ صورةَ البناء الَّتي لا تخضعُ لقوانين التَّصريف والاشتقاق. وبالنَّظَر إلى صِيَغ الأفعال والأسماء المُتصرِّفة، نجدُ غلبةَ الجانب السَّماعيّ على بعضها، كالأفعالَ الثُّلاثيَّة (باعَ، طافَ، كَتَبَ) ومصادرها (بَيْع، طَوَفان، كتابة)؛ حيثُ يُستَدَلُّ على مثل هذه الصِّيَغ عبرَ قوانين تصريفيَّة غَير مُطَّردة [غَير ثابتة]. وعلى جانب آخرَ، نجدُ غلبةَ الجانب القياسيّ على بعض الصِّيَغ، كالأفعال الرُّباعيَّة (سلَّمَ، سالَمَ، أسلَمَ) ومصادرها (تسليم، مُسالَمة، إسلام) وأسماء الفاعلينَ المُشتقَّة منها (مُسَلِّم، مُسالم، مُسلِم)؛ حيثُ تخضعُ هذه المصادرُ والمُشتقَّاتُ جميعًا لقوانينَ تصريفيَّة ثابتَة.

لا إشكالَ في تعيين المداخل المُعجميَّة؛ إذ تُمثِّلُ جُذُورَ الكلمات (المُتصرِّفة) أو أُصُولَها (غير المُتصرِّفة). أمَّا الوحداتُ المُعجميَّةُ فأمرُها مُختَلف، نظرًا لتعدُّد أنماطها. ومع هذا، فإنَّنا **ننطلقُ من قاعدة عامَّة لتحرير الوحدات المُعجميَّة، مفادُها أن تستقرَّ الوَحدةُ في صُورتِها الأَوَّليَّة المُجرَّدة من الزَّوائد [السَّوابق واللَّواحق]. فإذا كانت الوَحدةُ فعلًا، جاءَت على صيغة (الماضي، المبنيّ للمعلوم، المُسنَد إلى الغائب، المُفرَد). وإذا كانت الوَحدةُ اسمًا، جاءَت على صيغة (المُفرَد المُذَكَّر). وإذا كانت الوَحدةُ أداةً، جاءَت على هيئتِها الأصليَّة.** وبطبيعة الحال، فإنَّ ثمَّةَ استثناءات للأقسام الثَّلاثة، كأن يأتي الفعلُ على صيغة (الماضي المبنيّ للمجهول) إذا كانَ مُلازمًا للبناء على المجهول، كحالة الفعل (جُنَّ)، وأن يأتي الاسمُ على صيغة (المُفرَد المُؤنَّث) إذا كانَ التَّأنيثُ لهُ أصلًا، كحالة الاسم (إبرة)، وأن تأتي الأداةُ مُسندةً إلى ضمير

حينَ تخرُجُ عن دلالتِها الوظيفيَّة إلى دلالةٍ مُعجميَّة، كحالة الأداة (على) حينَ تتحوَّلُ إلى اسم الفعل (عَلَيكَ)، وهكذا.

ونظرًا للطَّبيعة التَّوليديَّة الاشتقاقيَّة للمُفردات في اللُّغة العربيَّة، فإنَّ تطبيقَ هذه القاعدة عندَ تحرير المباني في المُعجم التَّاريخيّ المنشود لن يكونَ أمرًا سهلًا؛ حيثُ سنجدُ أنفُسَنا أمامَ مجموعةٍ كبيرةٍ من الوحدات المُعجميَّة الَّتي تنسدلُ عن كُلِّ مدخلٍ مُعجميّ، وستتنوَّعُ هذه الوحداتُ بينَ الصِّيَغ السَّماعيَّة والقياسيَّة. وسعيًا إلى ضبط منهجيَّة تحرير المباني، فإنَّ الدِّراسة تقترحُ **تقييدَ الوَحدة المُعجميَّة بالصِّيَغ الصَّرفيَّة السَّماعيَّة دونَ القياسيَّة**، على أن تردَ الصِّيَغُ القياسيَّة (كمصادر الأفعال الرُّباعيَّة والخُماسيَّة ومُشتقَّاتها) –باعتبارها وحداتٍ مُعجميَّة– في إحدى حالتَين: إذا أضافَت معنًى مُعجميًّا جديدًا لم يُؤدِّهِ مصدرُ الاشتقاق، وإذا اكتَسَبَت دلالةً مُعجميَّةً أو مُصطلحيَّة مُختلفة عن دلالة مصدر الاشتقاق (**السَّعيد**، ٢٠١٧).

ولهذه القضيَّة بُعدان يستدعيان الانتباه. **أمَّا الأوَّلُ فبُعدٌ علميّ**؛ حيثُ يُعنى المُعجمُ أساسًا بالجوانب السَّماعيَّة من اللُّغة دونَ غيرها من الجوانب القياسيَّة الَّتي تُعنى بها كتُبُ التَّقعيد النَّحويّ. **وأمَّا الآخَرُ فبُعدٌ اقتصاديّ**؛ حيثُ يُؤدِّي إيرادُ جميع صِيَغ الوحدات الَّتي تتبَعُ المداخلَ المُعجميَّة إلى استنزاف الوقت والجُهد المَبذُولَين في التَّحرير من ناحية، وتضخيم حجم المُعجم من ناحيةٍ ثانية، وإحداث ضوضاءَ معرفيَّة لمُستخدمي المُعجم بلا جدوى من ناحيةٍ ثالثة. ولتوضيح ذلك نقولُ: إنَّهُ ليسَ من المنطقيّ مثلًا أن نقومَ بتعريف الأفعال (بَدَّدَ، تَبَدَّدَ، استَبَدَّ) الَّتي تنتمي إلى المدخل (بدد)، ثُمَّ نقوم بتعريف الأسماء الدَّالَّة على مصادرها القياسيَّة (تبديد، تَبَدُّد، استبداد) أو المُشتقَّات الدَّالَّة على الفاعلينَ منها (مُبَدِّد، مُتَبَدِّد، مُستَبِدّ)، إلَّا إذا كانت هذه المصادرُ والمُشتقَّاتُ قد أضافت معنًى جديدًا أو اكتَسَبَت دلالةً جديدةً عن دلالة الوحدة الواردة مصدرًا

للاشتقاق. ولو افترَضنا أنَّ معنى الفعل [(استبدَّ) بالأمر: انفردَ به]، فما الذي يضيفُهُ تعريف اسم الفاعل [المُستبدّ] بأنَّهُ: المُنفرد بالأمر، أو تعريف المصدر [الاستبداد] بأنَّهُ: الانفراد بالأمر؟!

وتتمَّةً لتحرير المباني، نُشيرُ إلى أنَّ ثمَّةَ نَمَطَين من الوحدات المُعجميَّة الفرعيَّة:

- **الأوَّل**: الوحدات الَّتي تبدو في صُورة صيغة صرفيَّة سماعيَّة تابعة للوحدة المُفرَدة الرَّئيسة، كصيغة الفعل الثُّلاثيّ المُضارع (حركة عَين الفعل)، وصيغ جُموع التَّكسير، وصيغة التَّأنيث من مِثل: (فَعلان، وفَعول). وتردُ هذه الوحداتُ مُلحقةً [غَير مُستقلَّة] بالوَحدة الرَّئيسة، على أن تخضَعَ لمنهجيَّة الاستشهاد [على نحو ما سيأتي لاحقًا].
- الآخَر: الوحدات المُعجميَّة المُرَكَّبة، كالتَّعابير الاصطلاحيَّة Idioms والمُتلازمات اللَّفظيَّة Collocations. وضابطُها أن ترِدَ **مُتَضَمَّنةً في الوحدات المُمثِّلة للَّفظة الأسبق وُرُودًا [الأولى]**. ومثالُ ذلك الوحدة المُرَكَّبة (مالك الحَزين)؛ حيثُ تأتي مُتضَمَّنةً في الوَحدة الواردة أوَّلًا (مالك)، لا ضِمنَ الوَحدة الواردة تاليًا (الحَزين)، وهكذا.

٣,٣. منهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة:

تَلزَمُ الوَحدةُ في المعاجم اللُّغويَّة العربيَّة – في مُصاحَبَة المعنى – إحدى حالَتَين: إمَّا أن يجتمعَ فيها المعنى المُعجميّ والمعنى الوظيفيّ، فتكونَ بذلكَ فعلًا أو اسمًا، وإمَّا أن تستقلَّ بالمعنى الوظيفيّ، فتكونَ بذلكَ أداة؛ أي: أنَّ المعنى الوظيفيّ عاملٌ مُشتَرَكٌ بينَ أقسام الكلام الثَّلاثة [الفعل والاسم والأداة]. ويُشيرُ المعنى الوظيفيُّ Functional Meaning إلى الدِّلالة النَّحويَّة [الصَّوتيَّة أو الصَّرفيَّة أو التَّركيبيَّة] المُصاحِبة للوحدة **(Hagberg, 2018: 60)**. سواءٌ

أكانَت هذه الدِّلالةُ (صريحة)، كما هو الحالُ عندَ تعيين وظائف الأدوات الَّتي تردُ وحداتٍ مُعجميَّة؛ أم (ضمنيَّة)، على نحو ما نجدُ في تمييز وحدات الأسماء عن الأفعال بأداة التَّعريف [الـ].

وسعيًا إلى إرساء منهجيَّة واضحة لتحرير المعاني الوظيفيَّة في المُعجم المنشود، ينبغي أن نضعَ تمييزًا واضحًا بينَ (الأنماط اللُّغويَّة غَير المحدودة) الَّتي استقرَّت في اللُّغة العربيَّة عن طريق السَّماع والمُشافَهة، و(الأنماطُ اللُّغويَّة المحدودة) الَّتي تخضعُ للقواعد النَّحويَّة القياسيَّة. فالمُعجمُ يُعنى بالأنماط اللُّغويَّة غَير المحدودة؛ لأنَّها تُمَثِّلُ الإطارَ المعرفيَّ المُستَهدَفَ لمُستخدمي المُعجم. أمَّا الأنماطُ اللُّغويَّة المحدودة فمحلُّها كُتُبُ التَّقعيد النَّحويّ، على نحو ما أشَرنا سلفًا [عندَ تقديم منهجيَّة تحرير المباني]. ويُوضِّحُ (الجدول ٢) بعضَ نماذج هذه الأنماط في العربيَّة.

م	قسم الكلام	النَّمَط اللُّغَويّ	النَّمُوذَج	المورد
أوَّلاً: الأنماط اللُّغويَّة غَير المحدودة				
١	الفعل	حالة الفعل بينَ اللُّزُوم والتَّعـدِّي	صامَ (لازم)	المُعجَم
			أعطى (مُتعدٍّ)	
٢	الاسم	دلالة الاسم على الجنس	التَّمر (الجنس)	
		دلالة الاسم على الجمع	التُّمُور (الجمع)	
٣	الأداة	دلالة الأداة على المُصاحَبة	﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾	
الأنماطُ اللُّغويَّة المحدودة				
١	الفعل	دلالة الفعل على المُضارَعة	يُكافِح	القواعد
٢	الاسم	دلالـة الاسـم علـى الجمـع السَّالـم	عاملُون (للمُذكَّر)	
			عاملات (للمُؤنَّث)	
٣	الأداة	دلالـة الأداة علـى [العَطـف، أو الجـرّ، ..]	أو (للعطف)	
			على (للجرّ)	

الجدول ٢: نماذج من الأنماط اللُّغويَّة للمعاني الوظيفيَّة في العربيَّة

في ضَوء ذلك، ومُراعاةً للمعاني الوظيفيَّة الَّتي يختصُّ بها المُعجَم، تقترحُ الدِّراسةُ تصنيفَ هذه المعاني إلى ثلاثة أقسام، هي: **المعاني الصَّوتيَّة**، **والمعاني الصَّرفيَّة**، **والمعاني التَّركيبيَّة**. وتكونُ منهجيَّةُ تحريرِها على النَّحو المُوَضَّح في (الجدول ٣) و(الجدول ٤) و(الجدول ٥):

٣،٣،١. المعاني الوظيفيَّة الصَّوتيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُوذَج
١	الفعل	ضمنيّ	ضبط حَـرَكـة عَين الثُّلاثيّ	كَـتَـبَ (ـــُـــ)
		صريح	معلومات النُّطق [والهجاء]	كَـتَـبَ [kataba]، كـاتَـبَ [kætaba]
٢	الاسم	صريح	معلومات النُّطق [والهجاء]	إيجـــار [ʔi:dʒær-ʊn]، هَـــــذا [hæḏæ]
٣	الأداة	صريح	معلومات النُّطق [والهجاء]	عَن [ʔan]، أو [ʔaw]
		صريح	الدِّلالة الصَّوتيَّة	الحاء: حرفٌ هجائيٌّ، حَلْقيّ، ..

الجدول ٣: **منهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة الصَّوتيَّة في المُعجم التَّاريخيّ**

٣،٣،٢. المعاني الوظيفيَّة الصَّرفيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُوذَج
١	الفعل	ضِمنيّ	تمييز الفعل المُتصرِّف	سَأَلَ (ـــَـــ)
		صريح	تمييز الفعل الجامد	ليسَ [جامد]، ينبغي [جامد]
٢	الاسم	صريح	(مُفرَد، جمع، جمع الجمع، اسم الجمع، اسم الجنس، اسم الفعل، اسم الصَّوت)	سَيِّدٌ [م]، سادة [ج]، سادات [جج] قَوم [اسم ج]، ثَمَر [اسم جنس] آمِين [اسم فعل]، ها [اسم صَوت]
٣	الأداة	----------		

الجدول ٤: منهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة الصَّرفيَّة في المُعجم التَّاريخيّ

٣,٣,٣. المعاني الوظيفيَّة التَّركيبيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُوذَج
١	الفعل	ضمنيّ	تمييز اللَّازم والمُتعدِّي	جاءَ [فُلانٌ]، أعطى [فُلانًا]
		صريح	دلالة الفعل النَّاسخ ونحوه	صارَ: فعلٌ ناسخ، مِن أخوات كـانَ ..
٢	الاسم	صريح	دلالة الاسم المبنيّ ونحوه	الَّذي: اسمٌ موصولٌ للمُفرد المُذكَّر ..
٣	الأداة	صريح	الدِّلالة التَّركيبيَّة للأدوات	إلَّا: أداةٌ تُفيدُ الاستثناء

الجدول ٥: منهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة التَّركيبيَّة في المُعجم التَّاريخيّ

٣,٤. منهجيَّة التَّعريف [تحرير المعاني المُعجميَّة]:

٣,٤,١. وسائل التَّعريف:

هناكَ العديدُ من الوسائل المُستَخدَمَة في التَّعريف المُعجميّ، منها:

- **التَّعريفُ بالتَّرادُف**: ويُقصَدُ به تعريف الكلمة المُعَيَّنة بكلمة أو عبارة مُرادفة تصلحُ لأن تقومَ مقامَها أو تَحُلَّ محلَّها. ويُمكنُ التَّمثيلُ عليه بتعريف (الوُلُوج) بأنَّهُ (الدُّخول)، وتعريف (القاموس) بأنَّهُ (كتابٌ يشرَحُ معاني الكلمات)، ونحو ذلك.
- **التَّعريف بالتَّضادّ**: ويُقصَدُ به تعريفُ الكلمة المُعَيَّنة بنقيضِها؛ كتعريف (العِلم) بأنَّهُ (ضدّ الجهل)، وتعريف (القَويّ) بأنَّهُ (عكس الضَّعيف).

- **التَّعريف الاشتقاقيّ**: ويُقصَدُ به تعريفُ الكلمة المُعَيَّنة بكلمةٍ أو عبارةٍ تشتركُ معها في أصُول مبناها [الجذر اللُّغويّ]، كتعريف (البدو) بأنَّهم (سُكَّان البادية)، وتعريف (البادي) بأنَّهُ (مَن يسكنُ البادية)، وتعريف (السَّيَّارة) بأنَّها (المَركبة السَّائرة).

- **التَّعريف السِّياقيّ**: ويُقصَدُ به تعريفُ الكلمة المُعَيَّنة بسياقٍ لها يُبرزُ معناها ويُوضِّحُه؛ كتعريف (عَين الماء) بأنَّها ينبُوعُه، وتعريف (عَين الجَيش) بأنَّها طليعتُهُ ومُقدِّمَتُه.

تنبني الوسائلُ الثَّلاث (التَّعريف بالتَّضادّ، والتَّعريف الاشتقاقيّ، والتَّعريف السِّياقيّ) – وما جاءَ على شاكلتِها – على فرضيَّةٍ مفادُها أنَّ مُستخدِمَ المُعجم على معرفةٍ مُسبقةٍ ببعض المعاني، وأنَّ هذه المعرفةَ تقودُهُ إلى معرفة معانٍ أخرى. ففي الأمثلة الواردة أعلاه، يُفتَرَضُ أن يكونَ مُستخدِمُ المُعجم على معرفةٍ بمعنى (الضَّعيف) ليفهمَ أنَّها تُقابلُ (القويّ)، وأن يكونَ على معرفةٍ بمعنى (البادية) ليفهمَ معنى (البَدْو)، وعلى معرفةٍ بمعنى (الماء) و(الجيش) ليفهمَ ما يُشيرُ إليه السِّياقان (عَين الماء) و(عَين الجَيش). لهذا، فإنَّ هذه الوسائل تصلُحُ لأن تُستَخدَمَ للتَّعريف المُعجميّ، شريطةَ أن تُعَرَّفَ الكلماتُ المفاتيحُ فيها [الجهل، الضَّعيف، البادية، ...] بعباراتٍ شارحةٍ ضِمنَ المداخل المُعجميَّة الَّتي تنتمي إليها، على النَّحو الَّذي يُحقِّقُ غايةَ الإفهام.

أمَّا (التَّعريف بالتَّرادُف) [ونعني: تعريف الوَحدة المُعجميَّة بعبارةٍ تفسيريَّةٍ مُرادفةٍ لها] فهو الوسيلةُ الأكثرُ مُناسبةً للتَّعريف المُعجميّ، من وِجهة نظرِ الباحث، نظرًا لأنَّهُ لا يقومُ على معارفَ سابقة، حالَ صياغتِه على نحوٍ دقيقٍ يَزُولُ مَعَهُ الغُمُوضُ والالتباس. والواقعُ أنَّ تحقيقَ هذا الأمر – عندَ التَّطبيق العمليّ في المُعجم التَّاريخيّ – يستدعي تمرُّسًا على بناء التَّعريف المُعجميّ من

ناحية، وإحاطةً بنظريَّات دراسة المعنى الَّتي يُمكنُ توظيفُها في بناء تعريفاتٍ مفهومةٍ وواضحةٍ وقريبةٍ إلى أذهـان مُستخدِمي المُعجم من ناحيةٍ أخرى. **ومع هذا، فإنَّ تحقيقَ غاية الإفهام يفرضُ وُجُودَ قدرٍ من المُرُونة الَّتي تسمحُ باستخدام وسائلَ مُتعدِّدةٍ للتَّعريف**.

من المُهمِّ أن نُقرَّ بأنَّ صياغةَ (التَّعريف المُعجميّ) تُمثِّلُ تحدِّيًا كبيرًا؛ حيثُ ينبغي أن يُؤدِّي التَّعريفُ الدَّور نفسَه الَّذي تُؤدِّيه الوَحدةُ المُعجميَّةُ المُعرَّفة **(Draper, 2018)**؛ كما ينبغي التَّحسُّبُ من الوُقُوع في إشكالاتٍ قد تُؤثِّرُ سلبًا في العمل المُعجميّ، كالتَّعريف الدَّائريّ، وتعريف الوَحدة المُعجميَّة بما هُوَ أكثرُ منها غُمُوضًا، والتَّعريف النَّاقص الَّذي لا يُزيلُ غُمُوضَ الوَحدة المُعجميَّة، والتَّعريف المُتماثل مع تعريفاتٍ أخرى لوحداتٍ مُعجميَّةٍ غير مُترادفة.

فبالإضافة إلى أنَّ هذه الإشكالات تخلُقُ شُعورًا لدى مُستخدِم المُعجم بعجز القائمينَ على الصِّناعة المُعجميَّة عن إيجاد تعريفاتٍ واضحةٍ ومُفهمة، فإنَّها تُؤدِّي إلى خَلَلٍ منهجيٍّ، تبرُزُ معالمُهُ عندَ تتبُّع التَّعريفات الَّتي تترابطُ فيما بينها بعلاقاتٍ دلاليَّة، سواءٌ أكانت هذه العلاقاتُ أُفُقيَّةً (مثل: التَّرادُف، والتَّضادّ، والاشتراك اللَّفظيّ) أم رأسيَّةً (مثل: الاشتمال، والنَّوعيَّة، والجُزئيَّة).

ورُبَّمـا علينا أن نقفَ قليلًا على بعض الأمثلة الحيَّة للتَّعريف [المعنى المُعجميّ] في المُعجم العربيّ – قديمًا وحديثًا – لنستَبينَ أثرَ هذه الإشكالات، مع التَّنويه إلى أنَّ جميعَ ما نعرضُهُ من أمثلةٍ يندرجُ ضمنَ نماذجَ حقيقيَّةٍ مُستَمَدَّةٍ من معاجمَ عربيَّةٍ مشهورة، وليسَ من صُنع الباحث (**ابن دُرَيد**: ١٩٨٧، **الفَيرُوزآبادي**: ٢٠٠٥، **مَجمَع**، ٢٠٠٤، **عُمَر**، ٢٠٠٨).

– ليسَ من المُناسب مثلًا أن نُعرِّفَ (الغَيم) بأنَّهُ (السَّحاب) ثُمَّ نُعرِّفَ (السَّحاب) بأنَّهُ (الغَيم)؛ حيثُ يُوقعُنا ذلكَ في التَّعريف الدَّائريّ [التَّكراريّ]

الَّذي ينتهي بمُستخدم المُعجم إلى الحَيرة أو عدم بُلُوغ المعنى المنشود. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ تعريفات دائريَّة مثل: [(السَّحاب): الغَيم]، و[(السَّفينة): الفُلك]، و[(القطّ): الهِرّ] ... تدخُلُ جميعًا في باب تعريف الوَحدة المُعجميَّة بما هُوَ أكثرُ منها غُمُوضًا.

- وليسَ من المُناسب أيضًا أن نُعرِّفَ (العَبْس) بأنَّهُ (ضَربٌ من النَّبات) أو نُعَرِّفَ (النَّهْب) بأنَّهُ (ضَربٌ من الرَّكض) أو نُعَرِّفَ (الهَوذَة) بأنَّها (ضَربٌ من الطَّير)؛ وكذلكَ ليسَ من المُناسب أن نكتفي في تعريف (الثُّؤْباء) أو (الجُلْجُل) أو (الخَزّ) بكلمة (معروف) أو نحو ذلك؛ إذ لا تُزيلُ أيٌّ من هذه التَّعريفات الغُمُوضَ الواقعَ على الوحدات المُعجميَّة.

- وأخيرًا، ليسَ من المُناسب أن نُعرِّفَ أجناسَ الحيوانات بغَير تمييزٍ لكُلٍّ منها، كأن نُعرِّفَ (الثَّعْلَب) بأنَّهُ (جنسُ حيواناتٍ مَشْهُورَة من الفصيلة الْكَلْبيَّة ورتبة اللواحم) ثُمَّ نُعرِّف (الذِّئْب) بأنَّهُ (حَيَوَان من الفصيلة الْكَلْبيَّة ورتبة اللواحم). ذلكَ أنَّ تماثُلَ التَّعريفات يعني إقرارًا ضمنيًّا من مُحرِّري المُعجم بأنَّ الوَحدات المُعجميَّة المُعرَّفة تشتركُ فيما بينَها بعلاقة التَّرادُف، وهُوَ إقرارٌ ينفيهِ المثالُ المذكور؛ حيثُ يدلُّ الثَّعلبُ على حيوانٍ مُعَيَّنٍ، ويدلُّ الذِّئبُ على حيوانٍ آخَرَ مُختلفٍ عنه.

هُناكَ حقيقةٌ مُهمَّةٌ ينبغي أن تُؤخَذَ بعَين الاعتبار عندَ تحرير المعنى المُعجميّ [التَّعريف]؛ هي أنَّ مُفرداتِ اللُّغة الَّتي تردُ في صُورة وَحداتٍ مُعجميَّة تتباينُ في أنساقِها إلى حَدٍّ بعيد؛ ويُؤدِّي هذا التَّباينُ إلى اختلاف مُستوياتِها، فتكونُ الوَحدةُ – باعتبار مَبناها – اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، وتكونُ – باعتبار معناها – دالَّةً على مَوجُوداتٍ أو مُجرَّداتٍ أو أحداثٍ أو عَلاقات. ومِن ثَمَّ، فإنَّ اختيارَ الوسيلة المُثلى للتَّعريف المُعجميّ لا يَخضعُ لإجراءاتٍ صارمةٍ يُمكنُ التَّقيُّدُ بها حرفيًّا؛ وإنَّما تتحكَّمُ فيه طبيعةُ الوَحدة في مَبناها ومَعناها. وقد

تصلُحُ إحدى وسائل التَّعريف المُعجميّ عندَ صياغة المعنى لوَحدةٍ ما، على النَّحو الَّذي يُحقِّقُ غايةَ الإفهام؛ لكنَّ استخدامَ الوسيلةِ ذاتِها قد لا يكونُ مُجديًا عندَ تعريف وَحداتٍ أخرى في مُستوياتٍ مُغايرةٍ لمُستوى الوَحدة المُعرَّفة.

يُمكنُ القَولُ في هذا الصَّدَد: إنَّ لنا هدفًا رئيسًا، يتمثَّلُ في: ضَبط منهجيَّة اختيار وسيلة التَّعريف المُعجميّ. وتنبثقُ عن هذا الهدف ثلاثةُ أهدافٍ أخرى، هي: تجنُّب الوُقُوع في أيٍّ من الإشكالات الواردة آنفًا، وإحداث الرَّبط المنطقيّ بينَ الوحدات المُعجميَّة وتعريفاتِها، وإحداث التَّجانُس بينَ التَّعريفات [أو المفاهيم] الَّتي تُصاحبُ مجموعةً من الوحدات في مُستوًى دلاليٍّ واحد. ولأجل هذا، فإنَّ الباحثَ يقترحُ الإفادةَ من (**شبكة للكلمات العربيَّة Arabic WordNet**) في صياغة المعنى المُعجميّ؛ حيثُ تُمثِّلُ شبكةُ الكلمات مَوردًا لُغويًّا ثانويًّا، يكونُ بمنزلة قاعدة بياناتٍ علائقيَّة بينَ الوحدات المُعجميَّة ودلالاتها المُوجِّهة إلى التَّعريف. ولعلَّ الأثرَ الأكبرَ لشبكة الكلمات أنَّها تتعاملُ مع المُعجم باعتبارِهِ كيانًا واحدًا مُترابطَ الأجزاء (**السَّعيد، ٢٠١٥**).

وتتمَّةً لضبط منهجيَّة اختيار وسيلة التَّعريف في المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، نودُّ الإشارةَ إلى جدوى الاستئناس بإجراءات تحرير المعنى المُعجميّ في بعض نظريَّات دراسة المعنى، لا سيَّما (**نظريَّة الحُقُول الدِّلاليَّة Semantic Field Theory**) و(**نظريَّة التَّحليل التَّكوينيّ Compositional Analysis Theory**). فالنَّظريَّة الأولى تُساعدُنا على تحديد المُستوى الأكثر مُناسَبةً لكلّ وَحدة مُعجميَّة على حدة؛ أمَّا النَّظريَّةُ الأخرى فتُساعدُنا على تحديد السِّمات [المُكوِّنات] الأساسيَّة الَّتي تُميِّزُ الوَحدةَ المُعجميَّةَ الواحدةَ عن الوَحدات الأخرى.

ومع الاعتقاد بصُعوبة تطبيق أيٍّ من النَّظريَّتَين على جميع الوَحدات المُعجميَّة؛ إلَّا أنَّ الاستعانةَ بهما تُؤدِّي إلى ضبط كثيرٍ من أنماط التَّعريف

المُعجميّ. وعلى سبيل المثال، يُمكنُ توظيفُ نظريَّة الحُقُول الدِّلاليَّة في ضَبط تعريفات الوَحدات المُترابطة فيما بينها بعلاقات دلاليَّة رأسيَّة، كالوَحدات الدَّالَّة على أعضاء الأُسرة أو الكيانات المُجتمعيَّة؛ كما يُمكنُ توظيفُ نظريَّة التَّحليل التَّكوينيّ في ضبط تعريفات الوَحدات المُترابطة فيما بينها بعلاقات دلاليَّة أُفُقيَّة، كالوَحدات الدَّالَّة على أفعال الحَركة أو أجناس الحيوانات والنَّباتات أو نحو ذلك.

٣,٤,٢. حُدُود التَّعريف:

المُعجمُ التَّاريخيُّ مُعجمٌ عامٌّ (أُحاديُّ اللُّغة). وهذا يعني أنَّهُ مُوَجَّهٌ إلى أبناء العربيَّة وأربابها، ممَّن يُفتَرَضُ أنَّهم أحاطوا بمجموعة [ليسَت محدُودة] من المُفرَدات الَّتي تُمكِّنهم من فهم اللُّغة وإدراك ماهيَّتِها. وتُعَبِّرُ هذه المُفرَداتُ الَّتي استقرَّت في أذهانهم عمَّا يُسَمَّى بـ(**اللُّغة الواصفة Descriptor Language**)؛ وهي الَّتي تُستَخدَمُ لشرح المعنى وتقريبِه إلى القارئ، في مُقابل ما يُعرَفُ بـ(**اللُّغة الموصُوفة Descriptive Language**)؛ وهي المُعبِّرة عن المُفرَدات الغامضة الَّتي تستدعي شرحًا أو تقريبًا إلى أذهان مُستخدمي اللُّغة. ويُمكنُ القَولُ: إنَّ أكثرَ المُفرَدات الَّتي نستخدمُها للتَّواصُل في حياتنا اليوميَّة من نمط اللُّغة الواصفة. والواقعُ أنَّ مُفردات اللُّغة الواصفة محدودةٌ للغاية، ومن المُمكن حصرُها على أوجُهٍ تقريبيَّة؛ لكنَّها – مع محدوديَّتِها – تتردَّدُ بكثرة.

تُساعدُنا هذه المُعطياتُ على وضع تصوُّرٍ منهجيٍّ لحُدود التَّعريف المُعجميّ [عدد كلماته]. فإذا كانَ المُعجمُ المنشودُ أُحاديَّ اللُّغة، فهذا يُسَوِّغُ أن يكونَ أقلُّ حدٍّ للتَّعريف كلمةً مُرادفة؛ بحيثُ تُعرَّفُ كلمةٌ موصوفة بكلمة واصفة، كأن نُعَرِّفَ الفعل (مَضى) بأنَّهُ يعني (ذَهَبَ) أو أن نُعَرِّفَ (الهِرّ) بأنَّهُ يعني (القطّ)، وهكذا. ومع وُجود ما يُسوِّغُ تعريفَ الكلمة بالكلمة، إلَّا أنَّ التَّعريفَ يُقَيَّدُ حينئذٍ بأن يكونَ واضحًا ومفهومًا لمُستخدِم المُعجم. وإذا كانت الكلمةُ تصلحُ

لأن تكونَ أقلَّ حدٍّ للتَّعريف، فالواقعُ أنَّنا لا نستطيعُ تقديرَ الحدّ الأعلى بعدد الكلمات. ذلكَ أنَّ عددَ الكلمات المُستخدَمة في التَّعريف المُعجميّ يتفاوتُ وفقًا لاعتباراتٍ مُتعدِّدة، منها: انتماء الوحدة المُعجميَّة للُّغة العامَّة أو المُختَصَّة، وارتباط الوحدة المُعجميَّة بدلالاتٍ مُصطلحيَّةٍ ذات بُعدٍ علميّ، وغير ذلك. لكنَّنا، مع هذا، نستطيعُ إطلاقَ قاعدةٍ عامَّةٍ لحُدُود التَّعريف **بأن يشتملَ على المعنى الَّذي يصلُ بالوحدة المُعجميَّة إلى ذهن القارئ بأقلّ عددٍ مُمكنٍ من الكلمات، دونَ إيجازٍ يُعيقُ الفهمَ، ودونَ توسُّعٍ يُخرجُ العملَ عن إطاره المُعجميّ المنشود إلى إطارٍ موسُوعيّ**.

وإذا ارتَضَينا أن تكونَ حُدُودُ التَّعريف بينَ الكلمة الواحدة ومجموعة الكلمات المُعبِّرة عن المعنى، وأن تكونَ المُفرَداتُ المُستَخدَمةُ في التَّعريف مُستمدَّةً من (اللُّغة الواصفة) المعلومة لمُستخدم المُعجم، فسنُواجهُ حينئذٍ إشكالَين يستدعيان حلًّا؛ يتمثَّلُ الأوَّلُ منهما في كيفيَّة تمييز مُفرَدات اللُّغة الواصفة عن مُفرَدات اللُّغة الموصُوفة؛ لنتمكَّنَ من تحديد المُفرَدات الَّتي تصلحُ لأن تُستَخدَمَ في التَّعريف، في مُقابل المُفرَدات الَّتي هي موضعُ التباسٍ أو غُموضٍ يستدعي تعريفَها. أمَّا الإشكالُ الآخَرُ فيتمثَّلُ في كيفيَّة تعريف مُفرَدات اللُّغة الواصفة حينَ تردُ باعتبارها وحداتٍ مُعجميَّة ضمنَ مداخلها الرَّئيسة. وبعبارةٍ أخرى، إذا عَرَّفنا (الفُلْك) – مثلًا – بأنَّهُ (السَّفينة)، فكيفَ نُعَرِّفُ (السَّفينة)؟! وستسعى الدِّراسةُ إلى تقديم رُؤيةٍ لحلّ الإشكالَين في المحور الآتي.

٣,٤,٣. لُغة التَّعريف:

إذا اعتمَدنا على الحَدْس في التَّمييز بينَ مُفرَدات اللُّغة الواصفة ومُفرَدات اللُّغة الموصُوفة – على نحو ما نجدُ في المعاجم العربيَّة – فستبدو التَّعريفاتُ المُعجميَّةُ مُضطربةً إلى حدٍّ كبير. وسيزدادُ اضطرابُها إذا تعدَّدَ القائمونَ على

تحرير التَّعريف [المعنى المُعجميّ]؛ حيثُ تقومُ لُغةُ التَّعريف عندئذٍ على ثقافة هؤلاء وتكوينهم، دونَ معيارٍ واضحٍ يُراعي ثقافةَ مُستخدِم المُعجم وتكوينَه. وقد يترتَّبُ على هذا الأمر أن يبدو المعنى المُعجميُّ أكثرَ غُمُوضًا من الوَحدة المُعجميَّة الَّتي يُفتَرَضُ أنَّهُ يُزيلُ الغُمُوضَ والالتباسَ عنها. ومن ثمَّ، فإنَّ علينا أن نُوجِدَ معيارًا منهجيًّا واضحًا للفصل الحقيقيّ الحاسم بينَ مُفرَدات اللُّغة الواصفة ومُفرَدات اللُّغة الموصُوفة.

ترى الدِّراسةُ أنَّ الطَّريقةَ المُثلى لهذا التَّمييز تقومُ على إعداد قائمة محدودة من كلمات (**اللُّغة العربيَّة العامَّة المُعاصرة**) الأكثر دورانًا ومُناسَبةً لصياغة لُغة التَّعريف [الواصفة]، اعتمادًا على مواردَ مُختلفة، كمُدوَّنة لُغويَّة مُمثِّلة لواقع العربيَّة ومُشتملة على أنماطٍ مُتعدِّدة من التَّعريفات المُعجميَّة. وقد أمكنَ إعدادُ مثل هذه القائمة في بعض المعاجم الإنجليزيَّة، مثل (مُعجم لونجمان للإنجليزيَّة المُعاصرة Longman Dictionary of Contemporary English)؛ حيثُ وضَعَ صُنَّاعُهُ – في طبعته السَّادسة – قائمةً من حدود ٢٠٠٠ كلمة مُختلفة، استُخدِمَت دونَ سواها لتعريف نحو ٢٣٠,٠٠٠ وحدة مُعجميَّة في الإصدار الورقيّ **(Longman, 2014)**.

حالَ إعداد مثل هذه القائمة وتوظيفها في صياغة التَّعريفات في المُعجم التَّاريخيّ المنشود للعربيَّة، فستُمثِّلُ معيارًا واضحًا للتَّمييز بينَ مُفرَدات اللُّغة الواصفة [الَّتي تنتمي إلى القائمة] ومُفرَدات اللُّغة الموصوفة [الَّتي تُمثِّلُ الوحدات المُعجميَّة]. وتُمثِّلُ القائمةُ بذلكَ حلًّا للإشكالَين المذكورَين في خاتمة المحور السَّابق. فهي من ناحيةٍ تضعُ حدًّا فاصلًا بينَ المُفرَدات الشَّارحة والمُفردات المشروحة، ومن ناحيةٍ أخرى يُمكنُ توظيفُها في شرح بعضها بعضًا، حينَ تردُ باعتبارها وحداتٍ مُعجميَّة، حتَّى لو أدَّى ذلك إلى خلق بعض التَّعريفات الدَّائريَّة [المحدودة]؛ إذ المُفتَرَضُ أن تكونَ مُفرداتُ هذه القائمة

معلومةً لمُستخدمي المُعجم، ليسَ فقط لأنَّها مُستمدَّةٌ من واقع العربيَّة، بل أيضًا لأنَّها تُوَجَّهُ إليهم سلفًا في صورة مَسرَدٍ وحداتُهُ مُنتظمةٌ ومعدودة.

وتبقى الإشارةُ إلى أهمِّيَّة عُنصُر (المُعاصَرة) في صياغة لُغة التَّعريف المُعجميّ، دونَ النَّقل عن المعاجم القديمة. فمع ما يبدو من بساطة اللُّغة المُستخدمة في معاجم الأسلاف وقُربها إلى أبناء عُصُورهم، إلَّا أنَّها لن تكونَ كذلك على أبناء عصرنا. ولا يُسَوَّغُ مثلًا أن تُنقلَ تعريفاتُ الخليل وتُقدَّمَ إلى قارئ مُعاصِر، ما دامَ مُعجم الخَليل (العَين) مُتاحًا بينَ يَدَيه أصلًا. بل إنَّ أحدَ أهداف التَّعريف في المُعجم المنشود أن يُقرِّبَ تعريفات المعاجم القديمة إلى أذهان المُعاصرين.

٣,٤,٤. ضوابط التَّعريف:

المعيارُ الأساسيُّ لإدراج التَّعريفات [المعاني المُعجميَّة] في المُعجم التَّاريخيّ أن يَثبُتَ وُرُودُها ودورانُها في التُّراث العربيّ المكتوب الَّذي تُمثِّلُهُ (المُدوَّنة اللُّغويَّة المصنوعة لغرض صناعة المُعجَم). ومن ثَمَّ، فإنَّ وُرُودَ المعنى المُعجميَّ في المعاجم العربيَّة المُؤلَّفة سلفًا لا يعني بالضَّرورة أن تردَ في المُعجم التَّاريخيّ المنشود. وإنَّ نظرةً دقيقةً إلى المعاني الواردة في المعاجم العربيَّة تكشفُ لنا عن أنَّ كثيرًا من هذه المعاني لا تخرُجُ عن دائرة المعاجم الَّتي تحويها؛ إذ لا أثرَ لها في شواهد التُّراث العربيّ واستعمالاته، كما لا أثرَ لها في العربيَّة الَّتي تدورُ على ألسنة النَّاطقينَ بها وتجري في كتاباتهم. ومع وُجود احتمالٍ على صحَّة هذه المعاني، وإن لم تدعم ذلكَ الشَّواهد، إلَّا أنَّ هناكَ احتمالاتٍ أخرى لأن تكونَ لحنًا أو خطأً أو تصحيفًا أو تحريفًا أو شيئًا ممَّا يقعُ في المعاجم.

وإذا كُنَّا سنستقرُّ على استخلاص المعاني المُعجميَّة من المُدوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم المنشود، فعلينا أن نضعَ ضوابطَ منهجيَّةً للتَّعاطي مع هذه المعاني،

تحسُّبًا لتعدُّد أنماط المعاني المُعجميَّة للوَحدة الواحدة حينَ تتعدَّدُ سياقاتُها في المُدوَّنة اللُّغويَّة، ومُراعاةً لحجم المُدوَّنة الَّذي سيتجاوزُ عشرات [أو مئات] الملايين من الكلمات. وبعبارةٍ أخرى، يُمكنُ القَولُ: إنَّنا سنُواجهُ إشكالًا حقيقيًّا عندَ تحرير المعاني المُعجميَّة؛ حيثُ سنجدُ الوحدةَ المُعجميَّةَ الواحدةَ في سياقات مُتعدِّدة، يحملُ بعضُها دلالةً على معنًى عامّ [حقيقيّ أو مجازيّ]، ويحملُ بعضُها دلالةً على معنًى سياقيٍّ خاصّ، ويحملُ بعضُها دلالةً على العلميَّة، ويحملُ بعضُها دلالةً مُصطلحيَّة.

ولأجل هذا، تقترحُ الدِّراسةُ تحريرَ المعاني المُعجميَّة على النَّحو الآتي:

٣,٤,٤,١. المعاني العامَّة:

نقصدُ بها المعاني الَّتي يقبلُها مُجتَمَعُ أبناء اللُّغة ويتعارَفُ عليها، سواءٌ أكانَت حقيقيَّة أم مجازيَّة. والضَّابطُ في هذه المعاني أن تكونَ **مُوجَزة وواضحةً وخاليةً من العناصر السَّلبيَّة والعُنصُريَّة**. فلا ينبغي مثلًا تعريفُ (السَّوسَن) بأنَّهُ (جنسُ نباتاتٍ تنتهي بزُهُورٍ جذَّابة) ثُمَّ تفصيل القَول في وصفه وطوله وأماكن وُجوده على نحوٍ يبدو موسوعيًّا، أو تعريفُ (الماء) على أساسٍ علميٍّ مُجرَّدٍ بأنَّهُ (مُرَكَّبٌ كيميائيٌّ يتألَّفُ من ثلاث ذرَّات ...) أو تعريف (الجاهل) بأنَّهُ (غير العالم) أو تعريف (الإرهاب) على أساسٍ دينيٍّ أو طائفيّ، أو نحو ذلك؛ إذ إنَّ هذه المعاني تخرُجُ عن العُرفِ العامِّ إلى مُعتَقداتٍ خاصَّةٍ بمُجتمعاتٍ مُعَيَّنةٍ أو أفراد دونَ غَيرهم. ومن ناحيةٍ أخرى، ينبغي الاحترازُ من تعريف الوَحدة المُعجميَّة بأسماءٍ وصفاتٍ تختلفُ دلالاتُها عن دلالات المعنى المُعجميّ. فلا ينبغي مثلًا تعريفُ (الحُسام) بأنَّهُ (السَّيف)، وإنَّما هُوَ صفةٌ للسّيف حينَ يكونُ حادًّا، ولا ينبغي تعريفُ (الغَضَنفر) بأنَّهُ (الأسَد)، وإنَّما هُوَ صفةٌ للأسد حينَ يكونُ غليظًا، وهكذا.

٣,٤,٤,٢. المعاني السِّياقيَّة:

يقولُ حُذَيفة بن أنَس الهُذَليّ (٩ ق.هـ) (**الهُذَليُّون، ١٩٦٥: ٣/٢٤**):

فأَلْزَمَ قيسًا رَمْيَةً ذاتَ عانِدٍ وسَلَّ وسَلًّا يَضْرِبان ويَضْرِب

يَعني الفعلُ (ألزَمَ) في سياق هذا البَيت: (أصابَ وتركَ أثرًا لإصابته). وإذا كانَ هذا المعنى مقبولًا في مثل هذا السِّياق، فإنَّهُ لن يكونَ مقبولًا في سياقاتٍ أخرى تحملُ عُمُومَ دلالة الفعل. وحالَ الاتِّجاه إلى إثبات المعاني السِّياقيَّة في المُعجم المنشود، فسنجدُ أعدادًا هائلةً من المعاني الَّتي يصعبُ حصرُها لكلِّ وَحدةٍ على حِدَة. ومن ثَمَّ، فإنَّ ضابطَ تحرير المعنى حينئذٍ يقومُ على **التَّحوُّل بالتَّعريف من الدِّلالة على المعنى السِّياقيّ [الخاصّ] إلى الدِّلالة على المعنى المُعجميّ [العامّ]**، فيكونُ تعريفُ الفعل (ألزَمَ) مثلًا (ألحَقَ الشَّيءَ وأثبَتَهُ فيه). وسيُؤدِّي المعنى المُعجميُّ بذلكَ دورَهُ في إزالة الغُموض عن الوَحدة المُعجميَّة، دونَ أن يتأثَّرَ باختلاف السِّياق أو قائله.

٣,٤,٤,٣. المعاني الدَّالَّة على العَلَميَّة:

وهي كثيرةٌ في العربيَّة؛ حيثُ تُمثِّلُ أسماءَ عدد كبير من الموجودات الدَّالَّة على ذَوات مُعَيَّنة. والضَّابطُ الَّذي تقترحُهُ الدِّراسةُ **أن يُقتَصَرَ في هذه المعاني على**: (**ما دلَّ على ذات مُقدَّسة**) **كلفظ الجلالة [الله]**، و(**ما دلَّ على جِنس**) **كأُسامة وثُعالة الدَّالَّين على [الأسد والثَّعلب]**، لأنَّ مثلَ هذه الأعلام تحملُ دلالةً مُعجميَّةً عامَّة. أمَّا المعاني الدَّالَّة على أسماء الأشخاص والمواضع ونحوها، فيرى الباحثُ إهمالَها؛ لأسباب، أهمُّها: أنَّ المُجتمَعَ اللُّغويَّ يستخدمُ أسماءَ الأعلام للدِّلالة على العَلَميَّة بذاتها، فتصيرُ بذلكَ مُجرَّدةً من المعاني المُعجميَّة. وعلى سبيل المثال، ينتشرُ الاسمُ (خالِد) في المُجتَمَع العربيّ. لكنَّهُ يُطلَقُ لقصد العَلَميَّة، لا لقصد وَسْمِه بالخُلُود.

٣,٤,٤,٤. المعاني ذات الدِّلالة المُصطلحيَّة:

تَمُرُّ الكلمةُ بعدَّة مراحلَ قبلَ أن تصلَ إلى صُورة (المُصطَلَح). وهي صُورةٌ مُلازمةٌ لحالة السُّكون الَّتي تفرضُها الطَّبيعةُ العلميَّة لكلمة ما؛ حيثُ يؤدِّي الخُرُوجُ عن هذه الحالة إلى اكتساب مفهوم آخَرَ مُختلف عن المفهوم الَّذي تُؤدِّيه الوَحدةُ في شكلِها الاصطلاحيّ. ومن ثَمَّ، فَالدِّلالةُ المُصطلَحيَّةُ لا تُعبِّرُ عن أقدم استعمالٍ للوَحدة المُعجميَّة؛ وإنَّما تُعَبِّرُ عن مفهوم مُختَصٍّ تكتسبُهُ الوَحدةُ في مراحلَ تالية لمرحلة ظُهور الوَحدة في المُجتَمَع اللُّغَويّ. وهو ما يعني أنَّ المعنى الاصطلاحيّ مَظهرٌ من مظاهر التَّطوُّر الدِّلاليّ للوَحدة المُعجميَّة المُعَيَّنة. وفي ضوء ذلكَ، تقترحُ الدِّراسةُ تحرير هذه المعاني استنادًا إلى حالة السُّكون المُلازمة. وعلى سبيل المثال، يُمكنُ تعريف (الجاحظيَّة) بأنَّها: [مُصطلَحٌ فلسَفيّ: فرقة من المتكلِّمين المُعتزلة، يُنسَبون إلى الجاحظ]. وهو تعريفٌ يُوافقُ معنى الكلمة لدى المُجتَمَع اللُّغويّ، ولا يتطرَّقُ إلى الدِّلالة على النِّسبة أو المصدريَّة.

٣,٥. منهجيَّة تحرير الشَّواهد المُعجميَّة:

٣,٥,١. حُدُود الاستشهاد:

تُعَبِّرُ الشَّواهدُ في المُعجم التَّاريخيّ عن لُغة طبيعيَّة حيَّة. وهي بذلكَ ليسَت أمثلةً من وضع صُنَّاع المُعجم؛ وإنَّما أنماطٌ حقيقيَّةٌ مُستَمَدَّةٌ من المُدوَّنة اللُّغويَّة للمُعجَم. والحدُّ الَّذي تقترحُهُ الدِّراسةُ للاستشهاد هو حدُّ الجُملة العربيَّة الَّتي تُبينُ عن معنى الوحدة المُعجميَّة في النَّصّ المُستَشهَد به. ولأنَّ الجُملةَ العربيَّةَ لا تستقيمُ على عددٍ مُحدَّد من الكلمات؛ إذ يُمكنُ أن تشتملَ على كلمة واحدة [ظاهرة]، كما في الأفعال الدَّالَّة على الطَّلب، ويُمكنُ أيضًا أن تشتملَ على أكثر من أربعينَ كلمة، كما في بعض الجُمَل السَّرديَّة، فمن المُهمِّ أن تكونَ مُقَيَّدةً بشرطَين:

- **الأول: أن تكونَ مُعبِّرةً عن المعنى المُعجميّ بلا خَلَلٍ يُجزِئُها أو امتدادٍ يُربكُها.**

- **الثاني: أن تكونَ الوَحدةُ المُعجميَّةُ مُستَمَدَّةً من لُغةٍ واصفةٍ لا موصوفة.**

يفرضُ الشَّرطُ الأوَّلُ إطالةَ مساحة الشَّاهد إذا كانَ معنى الوحدة المُعجميَّة فيها مُرتبطًا بجُملةٍ أخرى سابقةٍ لجُملة الاستشهاد أو لاحقة بها. ويُمكنُ التَّمثيلُ على ذلك عندَ الاستشهاد على معنى الوَحدة (بَدَّلَ) في شعر سعد بن مالك البَكْريّ (٩٤ ق.هـ) (**الفريجات، ٢٠٠٨: ٣٣٣**):

عَمَرْنـا بـابْنَـةِ البَكْرِيِّ قِدْمًا ... تِهـامـةَ دارَنَا فـي حُسْنِ حالِ

فَبَدَّلَنَا الإِلَـهُ بِـهـا سِـواهـا ... بِـلادًا جَمَّـةً، وَثَـــراءَ مـالِ

فالجُملةُ تامَّةٌ تركيبيًّا في البيت الثَّاني – موضع الشَّاهد؛ لكنَّ المعنى لا يتَّضحُ إلَّا بإيراد البَيت السَّابق. واستدعى هذا الأمرُ تحويلَ موضع الشَّاهد من جُملةٍ بسيطةٍ إلى جُملةٍ مُرَكَّبة.

ومن ناحيةٍ أخرى يفرضُ الشَّرطُ الأوَّلُ اختزالَ مساحة الشَّاهد إذا امتَدَّت الجُملةُ على نحوٍ قد يُربكُ مُستخدمَ المُعجم. ويُمكنُ التَّمثيلُ على ذلك عندَ الاستشهاد على معنى الوَحدة المُعجميَّة (الأخ) في قوله تعالى ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (الأعراف: ٨٥)؛ حيثُ تردُ الكلمةُ معطوفةً على كلماتٍ أخرى، وتفصلُها عن أوَّل الجُملة أكثر من أربعمئة كلمة. والمنهجُ المُقتَرَحُ عندَ الاستشهاد على مثل هذه الأنماط أن يردَ الشَّاهدُ مُقترنًا بجُملةٍ مُختَزَلةٍ تدلُّ على المعنى، على النَّحو الآتي:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ... وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (الأعراف: ٥٩–٨٥).

أمَّا الشَّرطُ الآخَرُ فيفرضُ أن يكونَ الشَّاهدُ مُمثِّلًا لاستعمالٍ حقيقيٍّ يتَّضِحُ من خلاله المعنى. ويَعني هذا إهمالَ الشَّواهد الَّتي ترِدُ فيها الوحداتُ المُعجميَّةُ موصُوفةً [مشروحة]. ويُمكنُ التَّمثيلُ على ذلك بجُملة الخليل: «والباحِرُ: الأحْمَقُ الَّذي إذا كُلِّمَ بَحِرَ وبَقِيَ كَالمَبْهُوت» (**الفراهيدي**، ١٩٨٩: ٣/٢٢٠)؛ حيثُ تصلحُ الجُملةُ شاهدًا على وحدات مثل (الأحمق، المبهوت)؛ لكنَّها لا تصلحُ شاهدًا على الوحدة (الباحِر)، لأنَّها لا تُعبِّرُ عن استعمالٍ لُغويٍّ حقيقيّ.

٣,٥,٢. ضوابط الاستشهاد:

ذَكَرنا آنفًا – عندَ الحديث عن توصيف المُعجم التَّاريخيّ – أنَّ المُعجَمَ يُعنى باللُّغة العربيَّة المُشتَرَكة. وسيدفعُنا هذا الأمرُ إلى إهمال بعض أنماط المُفرَدات عندَ الاستشهاد، وإن صاحَبَتها دلالةٌ مُعجميَّة، كمُفرَدات اللَّهجات العربيَّة مثلًا، والمُفرَدات الَّتي صاحَبَتها تغيُّراتٌ صوتيَّةٌ تُميِّزُ اللُّغة المَحكيَّة [المنطوقة] عن اللُّغة المكتوبة؛ كما سيدفعُنا الأمرُ إلى تقييد بعض أنماط المُفرَدات، كالمُفرَدات الَّتي تخُصُّ نصًّا بعَينه وتنتفي أدلَّةُ دورانها في اللُّغة أو تلكَ الَّتي ينفردُ بها مُستعملٌ مُعَيَّنٌ ولا تستقيمُ مع العُرف اللُّغويّ للمُجتَمَع؛ حيثُ يُفتَرَضُ أن تصحبَ مثلَ هذه المُفرَدات إشارةٌ إلى أنَّها [مُنكَرة] أو نحو ذلك، في إطار تعيين مُستوى استعمال الوحدات المُعجميَّة من حيثُ الشُّيُوع (وسيأتي الحديثُ عن مُستويات الاستعمال لاحقًا). ذلكَ أنَّ وُرُودَ بعض المباني أو قصدَ بعض المعاني في نصٍّ شعريٍّ – مثلًا – لا يعني بالضَّرورة إقرارًا بسلامتها. فكثيرًا ما يخرُجُ الشُّعراءُ عن المألوف والدَّائر في اللُّغة إلى الصِّيَغ والمعاني المصنوعة الَّتي ينشُدُونَ بها ضبطَ القافية أو إحداثَ التَّجانُس الصَّوتيّ. وليسَ من المنطقيّ أن تُعامَلَ مثلُ هذه الصِّيَغ والمعاني مُعاملَةَ غيرِها ممَّا أقرَّهُ المُجتمَعُ اللُّغويُّ وسارَ في كتابات أهل العربيَّة وعلى ألسنة النَّاطقينَ بها. ومن ناحيةٍ أخرى، ينبغي ألَّا تتأثَّرُ

اللُّغةُ بوجود بعض الشَّواهد أو عَدَم وُجُودِها؛ إذ الأصلُ في اللُّغة أنَّها ظاهرةٌ اجتماعيَّة، لا تتأثَّرُ بالأفراد، وإنَّما تَتأثَّرُ بالمُجتَمَع.

نخلُصُ من ذلكَ إلى ضابطٍ رئيسٍ للشَّواهد في المُعجم التَّاريخيّ، مفادُهُ أن **يُعتَدَّ بالشَّواهد الَّتي يُقرّها المُجتمَعُ اللُّغويّ؛ أمَّا غيرُها فتُهمَلُ أو تُقَيَّدُ بحسب حالتِها، استنادًا إلى مُعالَجةٍ إحصائيَّة دقيقة**. وإلحاقًا بهذا الضَّابط، فثمَّةَ ضابطان آخَران مَعنيَّان بالاستشهاد على الوحدات حينَ تردُ باعتبارِها صيغةً صرفيَّةً سماعيَّةً أو قياسيَّةً. وبيانُ ذلكَ على النَّحو الآتي:

- **الصِّيَغ السَّماعيَّة**: تشمل: (الأفعال الثُّلاثيَّة، ومصادرَها، ومُشتقَّاتِها غير القياسيَّة، والأسماء الجامدة، وجُمُوع التَّكسير، والأدوات، بالإضافة إلى ما أُلحِقَ بأيٍّ منها، كالصِّفات والظُّرُوف والخوالف ونحوها). وضابطُها أن يُستَشهَدَ عليها جميعًا، ما دامَ لها وُجُودٌ في مُدوَّنة المُعجَم؛ لأنَّها تُمثِّلُ أنماطًا غيرَ مُطَّردةٍ لمُفرَدات اللُّغة.
- **الصِّيَغ القياسيَّة**: تشمل: (الأفعال غَير الثُّلاثيَّة [الرُّباعيَّة، والخُماسيَّة، والسُّداسيَّة]، ومصادرَها، ومُشتقَّاتِها). وضابطُها أن يُكتَفى بشاهدٍ واحدٍ لأيٍّ منها، يكونُ الأقدمَ بينَ جميع الصِّيَغ القياسيَّة، على أن يردَ هذا الشَّاهدُ مُصاحبًا للوحدة [الَّتي يُفتَرَضُ أن تكونَ فعلًا باعتبار منهجيَّة التَّرتيب]. ويُستَثنى من ذلك أن تُضيفَ الوَحدةُ معنًى جديدًا أو دلالةً مُختلفة، على نحو ما أشَرنا آنفًا، عندَ الحديث عن منهجيَّة تحرير المباني.

٣,٦. منهجيَّة التَّأثيل:

يُعنى التَّأثيلُ Etymology بالبحث في الأصول الَّتي كانت عليها المُفرداتُ قبلَ أن تُوجَدَ في نُصُوص اللُّغة وشواهدها، ويُعرَفُ أيضًا بـ(علم دراسة أصُول الكلمات). ويتمثَّلُ الإشكالُ الرَّئيسُ للتَّأثيل في المُعجم التَّاريخيّ المنشود في أنَّ المكتبة العربيَّة تخلو من أيِّ مُعجم تأثيليٍّ حتَّى الآن، الأمر الَّذي يستدعي وضعَ منهجيَّة لتحرير المعلومات التَّأثيليَّة بُغيَةَ توجيه مُستخدمي المُعجم إلى أُصُول المُفرَدات. وفي هذا الصَّدَد نودُّ الإشارة إلى أنَّ الصِّناعةَ المُعجميَّةَ تقتضي السَّيرَ على أُسُسٍ علميَّة محكومة بضوابط منطقيَّة، دونَ أن ننساقَ وراءَ الأحكام المُتناثرة في بُطون بعض الكُتُب ومُخرَجات التَّجارب المُعجميَّة الحديثة النَّشأة. ولعلَّهُ من المُفيد أيضًا تأكيدُ أهمِّيَّة تصحيح الصُّورة الذِّهنيَّة المُستقرَّة لدى كثيرٍ من اللُّغويِّينَ المُعاصرينَ؛ حيثُ يُقصرُونَ تأثيلَ المُفرَدات العربيَّة على البحث في لُغة النُّقُوش ومُقارَنة العربيَّة بنظائرها المُختلفة من اللُّغات السَّاميَّة.

يرى الباحثُ أنَّ التَّأثيلَ المُعجميَّ أبعدُ من هذه الرُّؤية. فما يُمكنُ أن تُخلِّفَهُ النُّقُوشُ واللُّغاتُ السَّاميَّةُ من أحكام حولَ أصالة المُفردات أو جدَّتها قليلٌ للغاية؛ خُصُوصًا حينَ تنتفي أدلَّةُ الحُكم بأسبقيَّة بعض اللُّغات السَّاميَّة على بعضها الآخَر. أضف إلى ذلكَ أنَّ البحثَ في النُّقُوش قد يخرُجُ بنا عن إطار [الصِّناعة المُعجميَّة] إلى إطار [علم الآثار Archaeology] الَّذي يتفرَّعُ إلى عدَّة عُلُوم، منها [علم النُّقُوش Epigraphy]. وإذا كانَت الصِّناعةُ المُعجميَّةُ معنيَّةً بمُفرَدات اللُّغة ومعانيها وشواهدها في حِقَبٍ زمنيَّةٍ معلومةٍ ومحدودة المدى، فإنَّ عِلْمَ النُّقُوش مَعنيٌّ بمحارف اللُّغة وأشكالها في حِقَبٍ زمنيَّةٍ مُمتدَّةٍ وغَير معلومةٍ على وَجه اليَقين.

إنَّنا ننشُدُ مُعجمًا تاريخيًّا للعربيَّة، يكونُ ديوانًا لها وسجلًّا لتُراثها. ومثلُ هذا المُعجم ينبغي أن يحوي معلوماتٍ أقربَ إلى الثَّوابت منها إلى الفرضيَّات، وهُوَ أمرٌ قد لا يُحقِّقُهُ التَّأثيلُ بصُورته القائمة. ولعلَّ نظرةً إلى المعلومات التَّأثيليَّة للمداخل (ءرر، ءسس، ءلي، ءود) في (المُعجم الكبير) – مثلًا – تُعطي صُورةً عن واقع التَّأثيل المُعجميّ (**مَجمَع، د.ت**: ١/، ٢٧، ١٠٩، ١٢٢، ٢٢٩)؛ حيثُ تنبني المعلوماتُ التَّأثيليَّةُ لهذه المداخل على مَظنَّة الاتِّفاق في الأصل بينَ العربيَّة وقريناتها، انطلاقًا من التَّشابُه اللَّفظيّ. إلَّا أنَّ اختلافَ معاني المُفرَدات يُرَجِّحُ أن تدخُلَ في إطار ما يُعرَفُ بـ[الصَّداقة الكاذبة False friend]، وهُوَ مُصطَلَحٌ يُشارُ به إلى المَبنى الَّذي يُشبِهُ غيرَهُ في لُغةٍ أخرى، لكنَّهما يختلفان في المعنى **(Torres-Zúñiga, 2017: 7)**. وإذا كانت هذه المعلوماتُ لا تتجاوزُ المُقارَنةَ من ناحية، ولا تُحَدِّدُ الأصلَ من ناحية ثانية، وتتناثرُ في معاجم ألفاظ النُّقُوش واللُّغات السَّاميَّة الَّتي وضَعَها بعضُ المُستشرقينَ من ناحية ثالثة، فهي لا تُقَدِّمُ جديدًا للفئات المُستَهدَفة. ومِن ثَمَّ، ينبغي أن يُعادَ النَّظرُ فيها بموضوعيَّةٍ تتحقَّقُ معها أهدافُ الصِّناعة.

أمَّا عن منهجيَّة التَّأثيل في المُعجم التَّاريخيّ، فالدِّراسةُ تنطلقُ من حاجة مُستخدمي المُعجم إلى معرفة أصول الألفاظ، اعتمادًا على معلوماتٍ مُقرَّرة ومُستندة إلى أدلَّة علميَّة. وفي ضوء ذلك، يُقدِّمُ الباحثُ في (الجدول ٦) تصوُّرًا مُقتَرَحًا لتأثيل الألفاظ في المُعجم المنشود.

م	التَّأثيل		النَّمُوذج	الضَّابط
١	سامِيَّة Sem.	العامّ [باعتبار الزمان]	**الحكيم**: الآراميَّة: חָכִים، وفي العبريَّة: חָכָם، ... **(Gesenius, 1886: 264)**	اتِّفاق اللَّفظ في المبنى والمعنى معًا [كُلِّيًا أو جزئيًا] مع المُقابلات في اللُّغات السَّاميَّة [أو بعضها]
٢	عربيَّة النُّقُوش Ins.Arab.		**الرَّبّ**: المُرَبِّي. عن: نقش أمّ الجِمال الأوَّل **(Abulhab, 2011: 100)**	وُجُودُ اللَّفظ بدلالته في النُّقُوش العربيَّة
٣	عربيَّة قديمة Old.Arab.		**الصَّمَد**: السَّيِّد في قَومِه ... (**الفراهيدي**، ١٩٨٩: ٧/١٠٤)	انفرادُ العربيَّة باللَّفظ في نُصُوصِها، حتَّى عام (١ ق.هـ)
٤	عربيَّة إسلاميَّة Islam.Arab		**المُلاعَنة**: القَذف بالفُجُور .. (**ابن دُرَيد**: ١٩٨٧: ٢/٩٥٠)	اكتساب دلالة [عامَّة] من (١ هـ) إلى (٢٠٠ هـ) [حِقبة الرِّواية]
٥	عربيَّة مُوَلَّدة Gen.Arab.		**الهامش**: حاشية الكتاب .. (**الفَيرُوزآبادي**: ٥٢٠٠: ٦١٠)	اكتساب دلالة [عامَّة] من (٢٠١ هـ) إلى (١٢٠٠ هـ) [حِقبة التَّدوين]
٦	عربيَّة حديثة Mod.Arab.		الآلاتيّ: العازف على آلةٍ مُوسيقيَّة (**مَجمَع**، ٢٠٠٤: ٣٣)	اكتساب دلالة [عامَّة] من (١٢٠١ هـ) إلى الآن [عَصر النَّهضة]

م	التَّأثيل		النَّمُوذج	الضَّابط
٧	الخاصّ [باعتبار المكان والبنية]	أندلُسيَّة Andalus.	**العَمُود**: خَيمةٌ يُسجَنُ فيها الأسرى. **(Dozy, 1927: II\170)**	اكتساب دلالة [أندلُسيَّة] من (٩٢ هـ) إلى (٨٩٧ هـ)
٨		منحوتة Port.	**الغُضْرُوف**: من (غَضَرَ) و(غَضَفَ) (**ابن فارس**، ١٩٧٩: ٤/٤٣١)	تكوُّن اللَّفظ عن كلمَتَين عَرَبيَّتَين أو أكثر
٩		مُعَرَّبة Arabiz.	**البُستان**: عن الفارسيَّة: بُوسْتان (**الجواليقي**، ١٩٩٠: ١٦٦)	دخول العربيَّة عن لُغة أخرى، مع تغيُّر المبنى
١٠		دخيلة Loan.	**الشَّمعدان**: عربيَّة فارسيَّة (**الكلدانيّ**، ١٩٠٨: ١٠٢) هَجين	تكوُّن اللَّفظ عن كلمَتَين إحداهُما عربيَّة، والأخرى أجنبيَّة
			التَّلمُود: عن العِبريَّة: **תַּלְמוּד** **الجُنَيه**: عن الإنجليزيَّة **Guinea** (**عبد الرَّحيم**، ٢٠١١: ٨٤، ٩٤) أجنبيَّة	دخول العربيَّة عن لُغة أخرى، مع ثُبُوت المبنى

الجدول ٦: منهجيَّة مُقتَرَحة لتأثيل الألفاظ في المُعجم التَّاريخيّ

٣,٧. منهجيَّة التَّأريخ:

تُعَدُّ قضيَّةُ التَّأريخ في المُعجم التَّاريخيّ إحدى أكثر القضايا الَّتي تَشغَلُ صُنَّاعَه. ذلكَ أنَّ التَّأريخَ هُوَ السِّمةُ الأساسيَّةُ الَّتي تُميِّزُ هذا المُعجمَ عن غيره من المعاجم اللُّغويَّة. وحتَّى نقفَ على أُسُسٍ منهجيَّة للتَّأريخ في المُعجم، فنحنُ بحاجةٍ إلى الإجابة عن سُؤالَين محوَرِيَّين:

١- ما التَّاريخُ الَّذي نعتمدُهُ ليكونَ نقطةَ البداية للتأريخ للُّغة العربيَّة؟
٢- ما التَّاريخُ الَّذي نعتمدُهُ عندَ التَّأريخ لنُصُوص الشَّواهد المُعجَميَّة؟

أمَّا عن التَّاريخ الَّذي ننطلقُ منهُ، فيستدعي تعيينُهُ تتبُّعَ تاريخ اللُّغة العربيَّة منذُ أوَّل وُرُود مُؤرَّخ لنُصُوصها، للاهتداء إلى أقدم نصٍّ عربيّ. [وحينَ نتحدَّثُ عن العربيَّة هُنا، فنحنُ نقصدُ الحديثَ عن (**العربيَّة الباقية**) الَّتي انتَهَت إلينا بالرِّواية والتَّدوين، لا عن (**العربيَّة البائدة**) الَّتي يُشارُ إليها بـ(عربيَّة النُّقُوش) ممَّا يُعرَفُ بعضُهُ ويُجهَلُ أكثرُه]. والواقعُ أنَّ الحُكمَ على نصٍّ بعينه بأنَّهُ أقدمُ النُّصُوص العربيَّة يُعَدُّ أمرًا بالغَ الصُّعوبة، ومن الصَّعب جدًّا تحقيقُهُ إلَّا على أوجُهٍ ترجيحيَّة يُخالطُها كثيرٌ من الظَّنّ. وأسبابُ ذلكَ كثيرةٌ، منها: الامتدادُ الزَّمنيُّ لحقبة الرِّواية، وكثرة الأخبار الَّتي وردَت إلينا بلا سَنَد، والاضطرابُ بينَ رُواة النُّصُوص العربيَّة، سواءٌ في نسبة النُّصُوص إلى قائليها أم في نسبتها إلى حِقَبٍ زمنيَّةٍ مُعَيَّنة، وغير ذلك. ولأنَّ أهلَ اللُّغة والأدب يتَّفقُونَ على أنَّ الشِّعرَ كانَ ديوانَ العرب في عُصُورها الأولى (**الجُمَحيّ، د.ت: ١/٢٤، ابن عبد ربِّه، ١٩٨٣: ٦/١١٨، النَّحَّاس، ٢٠٠٤: ١٣١، العَسكريّ، ١٩٩٦: ١٣٨**)، فما نملكُهُ أن نتتبَّعَ آراءَ المُصنِّفينَ الأوائلِ في نقد الشِّعر وتاريخ الأدب العربيّ، دونَ استغراقٍ أو استطراد.

إنَّ تحديدَ نُقطة البداية للتأريخ للُّغة العربيَّة يجعلُنا بحاجةٍ إلى التَّثبُّت أوَّلًا من فرضيَّة محدوديَّة نُصُوص العربيَّة في عُصُورها الأولى، على النَّحو الَّذي يُمكنُ معهُ حَصرُ هذه النُّصُوص، بُغيةَ الوُصُول إلى أقدمِها. يروي ابنُ سلَّام الجُمَحيّ أنَّ عُمرَ بنَ الخطَّاب – رَضِيَ **اللهُ** عنهُ – قال: «كانَ الشِّعرُ علمَ قَومٍ لم يَكُن لَهُم علمٌ أصَحُّ منهُ. فجَاءَ الإسلامُ فتشاغَلَت عنهُ العَرَبُ ...، ولَهَت عنِ الشِّعر وروايته. فلمَّا كثُرَ الإسلامُ وجاءَت الفُتُوحُ ... راجَعُوا روايةَ الشِّعر، فلم يؤُولوا إلى ديوانٍ مُدوَّنٍ ولا كتابٍ مكتوب. وألْفَوْا ذلكَ وقد هلكَ من العَرَب مَن

هلكَ بالموت أو القتل، فحفظُوا أقلَّ ذلكَ وذهَبَ عليهم منهُ كثير». (**الجُمَحيّ، د.ت: ١/٢٥**). ويَروي في موضع آخَرَ عن يُونُس بن حبيب أنَّ أبا عمرو بنَ العلاء قال: «ما انتهى إليكُم ممَّا قالَت العَرَبُ إلَّا أقلّه. ولو جاءَكم وافرًا لجاءَكم علمٌ وشعرٌ كثير (**الجُمَحيّ، د.ت: ١/٢٥**). ويُشيرُ ابنُ سلَّام بذلكَ إلى أنَّ ما وصلَنا من العربيَّة في عُصُورها الأولى قليلٌ جدًّا. ومع قلَّته، فثمَّةَ غُمُوضٌ يكتنفُه، لأنَّهُ لم يُحفَظ في ديوانٍ أو كتاب. ولعلَّ إشارات ابن سلَّام تقومُ دليلًا على صحَّة الفرضيَّة الَّتي نحنُ بصددِها.

وانطلاقًا من هذه الفرضيَّة [المنطقيَّة]، نعرُجُ إلى مُحاولة استكشاف الحِقبة الزَّمنيَّة الَّتي شَهِدَت بدايةَ ظُهُور الشِّعر العربيّ؛ حيثُ يُساعدُ تعيينُ هذه الحِقبة على تحديد نقطة بداية التأريخ للُّغة العربيَّة. وسعيًا إلى ذلك، فإنَّنا نستأنسُ بآراء اثنَين من أقدم المُصنِّفينَ في نقد الشِّعر العربيّ وتاريخه، هُما: مُحمَّد بنُ سلَّام الجُمَحيّ (ت ٢٣٢ هـ) الَّذي نقلنا عنهُ سلفًا، وعَمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) الَّذي عاصرَ ابنَ سلَّامٍ وبنَى على كلامِه كلامًا في تاريخ الشِّعر العربيّ ونشأتِه.

يقولُ ابنُ سلَّام: «لم يَكُن لأوائلِ العَرَب من الشِّعر إلَّا الأبياتُ يقولُها الرَّجُلُ في حاجتِه. وإنَّما قُصِّدَت القصائدُ وطُوِّلَ الشِّعرُ على عهدِ عبدِ المُطَّلب وهاشم» (**الجُمَحيّ، د.ت: ١/٢٦**). ويجعلُ ابنُ سلَّام الأمرَ أكثرَ تحديدًا في موضع آخرَ؛ حيثُ يقُول: «كانَ أوَّلَ مَن قَصَّدَ القصائدَ وذَكَرَ الوقائعَ المُهلهلُ بنُ ربيعةَ التَّغلبيّ» (**الجُمَحيّ، د.ت: ١/٣٩**). أمَّا الجاحظُ فيرى أنَّ عُمرَ الشِّعر العربيّ لا يتجاوزُ مِئَتَي عام قبلَ ظُهور الإسلام؛ حيثُ يقول: «وأمَّا الشِّعرُ فحديثُ الميلاد صغيرُ السِّنِّ، أوّلُ مَن نَهَجَ سَبيلَه وسهَّل الطَّريقَ إليه: امرُؤ القَيس بن حُجْر ومُهَلهِلُ بنُ رَبيعة ...» (**الجاحظ، ١٩٩٦: ١/٧٤**). ثُمَّ يشرحُ ذلكَ بقوله: «فانظُرْ كم كانَ عُمْرُ زُرارةَ وكم كانَ بينَ موت زُرارةَ ومولدِ النَّبيّ عليه الصَّلاةُ

والسَّلام. فإذا استظهَرْنا الشِّعرَ وجدنا لهُ إلى أن جاءَ **اللهُ** بالإسلام خمسينَ ومئةَ عام، وإذا استظهَرْنا بغاية الاستظهار فمِئَتَيْ عام» (**الجاحظ، ١٩٩٦**: ١/٧٤). وإذا ترجَمنا رأيَ الجاحظ إلى ما يتَّفقُ والتَّقويمَ الهجريّ، فإنَّهُ يرى أنَّ ميلادَ الشِّعر العربيّ كانَ نحو عام (٢١٣ ق.هـ)؛ إذ كانت البَعثةُ النَّبويَّةُ قبلَ الهجرة بثلاث عشرةَ سنة.

تعليقًا على ذلك، يُثبتُ محمود شاكر أنَّ الجاحظَ قرأَ كلامَ ابنِ سلَّام وبنى عليه رأيَهُ الحسابيّ؛ ثُمَّ يُؤكِّدُ أنَّ ذلكَ الرَّأيَ قائمٌ على تفسيرٍ خاطئ؛ إذ يُفَسِّرُ الجاحظُ عبارةَ ابن سلَّام «أوَّل مَن قَصَّدَ القصائد» على أنَّها «أوَّل من قالَ الشِّعر»، مع أنَّه أرادَ (القصائدَ الطِّوالَ المُطوَّلة) دونَ (المُقطَّعات) (**شاكر، ١٩٩٧**: ١٨). وممَّا يدُلُّ على ذلكَ القَصد أنَّ ابنَ سلَّام يعرضُ في ثنايا حديثِه نُتَفًا ممَّا وسَمَهُ بـ«قديم الشِّعر الصَّحيح» لشُعراءَ سابقينَ على زمن امرئ القَيس والمُهلهل، أمثال: دُوَيْد بن زَيد القُضاعيّ (ت ٣١١ ق.هـ) والعَنبر بن عَمرو التَّميميّ (ت ٢٢٩ ق.هـ) وغَيرهما (**الجُمَحيّ، د.ت**: ١/٢٦-٣١). ومن خلال تعقُّب تواريخ وَفَيات هؤلاء، نجدُ أنَّ أقدمَ الأبيات يعودُ إلى جَذيمة الأبرش (ت ٣٦٥ ق.هـ) الَّذي وَرِثَ مُلكَ أبيه مالك بن فهم الأزديّ.

واستئناسًا بما انتَهى إليه ابنُ سلَّام، ثُمَّ استنادًا إلى مُعاصَرة جَذيمةَ الأبرش لأبيه مالك الَّذي أسَسَ مُلكَ تنُّوخ ودوَّنَ أشعارَهُ وأخبارَهُ بعضُ أعلام الأزد، كالخليل بن أحمد في (العَين) ويزيد بن مُحمَّد في (تاريخ الموصل) والصَّحاريّ العَوتبيّ في (الأنساب) وغيرهم، يرى الباحثُ اعتمادَ تاريخ وفاة **مالك بن فهم الأزديّ (٤٠٣ق.هـ/ ٢٣١م)** ليكونَ نقطةَ بداية التَّأريخ للعربيَّة.

وبعدَ الإجابة عن السُّؤال الأوَّل، فإنَّنا نسعى إلى الإجابة عن السُّؤال الآخَر المُتعلِّق بالتَّاريخ الَّذي نعتمدُه عندَ التَّأريخ لنُصُوص الشَّواهد المُعجَميَّة. ومع أنَّ الإجابةَ الافتراضيَّةَ أنَّ التَّأريخَ للنُّصُوص يكونُ بتاريخ الاستعمال، إلَّا أنَّنا

سنُواجهُ إشكالاتٍ عديدةً حالَ الانتقال من التَّنظير إلى التَّطبيق. وحتَّى نستَبينَ ذلك، فسنعرضُ فيما يأتي لأنماط التَّاريخ الَّتي يُمكنُ أن تُصاحبَ نُصُوصَ الشَّواهد المُعجميَّة، وأبرز الإشكالات المُحيطة بكلٍّ منها على حِدة.

٣,٧,١. تاريخ استعمال النَّصّ:

من النَّاحية النَّظريَّة، هُو أقربُ التَّواريخ لنشأة الكلمات محلّ الشَّواهد المُعجميَّة؛ لكنَّ تحديدَهُ لكُلِّ التُّراث العربيّ ليسَ مُمكنًا، لأنَّ التُّراثَ الَّذي يُعنى به المُعجمُ هُو التُراثُ المكتوبُ الَّذي لم يُدَوَّن زمنُ السَّواد الأعظم منهُ وقتَ تدوينِه. وهو ما يعني أنَّ ما يُمكنُ تحديدُ تاريخ استعماله من الشَّواهد [تأكيدًا أو ترجيحًا] سيكونُ قليلًا ومحدودًا للغاية. ومثالُ ذلك: أكثر أشعار العرب الَّتي وصلَتنا في صُورتِها المُجرَّدة من أسباب القَول، والكُتُب الَّتي استغرَقَ مُؤلِّفُوها سنواتٍ عديدة [أو عشرات السِّنينَ] لتصنيفِها. ومن ثمَّ، فإنَّ اعتمادَ تاريخ استعمال النَّصّ يُلزِمُنا بأحد أمرَين:

- إمَّا أن نقتصرَ في شواهد المُعجم على النُّصُوص الَّتي نهتدي إلى تواريخ استعمالها. وهُو أمرٌ غيرُ مُمكنٍ، لأنَّهُ يعني إهمالَ القدر الأكبر من الشَّواهد المُعجميَّة المُستَمَدَّة من التُّراث العربيّ. ويترتَّبُ على ذلك إهمالُ كثيرٍ من المباني والمعاني والتَّطوُّرات الدِّلاليَّة.
- أو أن نستخدمَ تاريخًا آخرَ يكونُ بديلًا عن تاريخ استعمال النَّصّ حالَ تعذُّر الاهتداء إليه، على نحو ما فعلَت بعضُ المُحاولات القائمة لصناعة مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة، فنجمعُ بذلكَ بينَ منهجَين في تحرير التَّاريخ. وهو أمرٌ بالِغُ الخُطورة – من وجهة نظر الباحث – لأنَّهُ يُؤدِّي إلى اضطراب التَّسلسُل التَّاريخيّ للمعاني وشواهدها. وللتَّمثيل على ذلك الاضطراب، نفترضُ أنَّنا نُؤرِّخُ لثلاثة شواهدَ مُعجميَّة، تُنسَبُ جميعًا للشَّاعر حسَّان

بن ثابت (ت ٥٤ هـ) الَّذي يُروى أنَّهُ عاشَ مئةً وعشرينَ سنة (**ابن مَنْدَه، ١٩٨٩: ٤٦**). لو اهتَدَينا إلى أنَّ حسَّانَ قالَ أحدَ الشَّواهدِ في مرحلةٍ مُبكِّرةٍ من عُمره، ولتكُن سنة (٤٠ ق.هـ)، وقالَ الشَّاهدَ الثَّاني في مرحلةٍ لاحقةٍ بعدَما تقدَّمَ به العُمر، ولتَكُن في سنة (٤٠ هـ)، ولم نقف على تاريخ استعمال الشَّاهد الثَّالث. سنضطرُّ حينئذٍ إلى التَّأريخ لهذا الشَّاهد بتاريخ وفاة حسَّان (٥٤ هـ)؛ الأمرُ الَّذي يفرضُ تسلسُلَ الشَّواهد الثَّلاثة تاريخيًّا، الأوَّل فالثَّاني فالثَّالث. ويعني هذا الجزمَ بتأخُّر الشَّاهد الثَّالث زمنيًّا عن الشَّاهدَين الأوَّل والثَّاني. ومع عدم وُجود سنَدٍ علميٍّ لهذا الحُكم، فثمَّةَ احتمالٌ قائمٌ بأنَّ الشَّاهدَ الثَّالثَ قد يسبقُ أحدَ الشَّاهدَين الأوَّل والثَّاني أو يسبقهما معًا. وقِس على ذلكَ القدرَ الأكبرَ من شواهد المُعجم.

ونظرًا لأهمِّية تاريخ الاستعمال من ناحية؛ حيثُ يُمثِّلُ إحدى أهمّ المعلومات الَّتي ينشُدُ المُعجمُ التَّاريخيُّ تقديمَها لمُستخدميه، وصُعوبة [أو استحالة] تعيين ذلكَ التَّاريخ على أساسٍ منطقيّ من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ الدِّراسةَ تقترحُ الاستعاضةَ عنهُ بعبارةٍ تاريخيَّةٍ تُعبِّرُ عن الحقبةِ الزَّمنيَّة للنَّصّ، استنادًا إلى إحدى قرينَتَين؛ هما: تاريخ الموقف الَّذي صاحَبَ النَّصّ، وتاريخ وفاة صاحب النَّصّ [وسيأتي الحديثُ عنهُ تاليًا]. والحقبةُ الزَّمنيَّة الَّتي تميلُ إليها الدِّراسةُ هي حِقبةُ نصف القَرن؛ لأنَّهُ يُعبِّرُ عن مُتوسِّط أعمار أصحاب النُّصُوص. وحالَ تطبيق ذلك، يُمكنُ أن يردَ الشَّاهدُ المُعجميُّ مصحوبًا بالعبارة الآتية: (**النِّصف [الأوَّل / الآخَر] من القرن ... الهجريّ**).

٣,٧,٢. تاريخ وفاة صاحب النَّصّ:

تقترحُ الدِّراسةُ اعتمادَ هذا التَّاريخ ليكونَ مُصاحبًا للعبارة الدَّالَّة على الحقبة الزَّمنيَّة التَّقريبيَّة لتاريخ الاستعمال. والدَّافعُ إلى ذلك أمران، يتمثَّلُ الأوَّلُ في إمكانيَّة معرفة تواريخ الوفيات لأكثر أصحاب النُّصُوص في التُّراث العربيّ؛

حيثُ تُعنى بها كُتب الطَّبقات والتَّراجم. ويتمثَّلُ الأمرُ الآخَرُ في محدوديَّة الفارق الزَّمنيّ بينَ تاريخ وفاة صاحب النَّصّ وتاريخ استعماله. فمن منظورٍ تاريخيّ، سيكونُ هناكَ فارقٌ زمنيٌّ بينَ التَّاريخَين، باستثناء النُّصُوص الَّتي قيلَت في أواخر حيوات أصحابها. لكنَّ هذا الفارقَ سيكونُ محدودًا، قد لا يتجاوزُ سنواتٍ أو عُقُودًا.

ويعتقدُ الباحثُ أنَّ الفجوةَ الزَّمنيَّةَ بينَ تاريخ استعمال النَّصّ وتاريخ وفاة صاحبه لن يكونَ لها تأثيرٌ ملحوظٌ في تتبُّع التَّطوُّر الدِّلاليّ [اللُّغويّ] للكلمة محلّ الشَّاهد المُعجميّ. ذلكَ أنَّ المُدَّةَ الزَّمنيَّةَ بينَ مولد صاحب النَّصّ ووفاته لا تكفي لإحداث تطوُّرٍ دلاليّ ملموس على مُفرَدات اللُّغة؛ وأقلُّ منها – بطبيعة الحال – المُدَّةُ بين استعمال النَّصّ ووفاة صاحبه. وعلى سبيل المُقارَنة بينَ تاريخ استعمال النَّصّ وتاريخ وفاة صاحبِه، إذا كانَ بالإمكان الاهتداءُ إلى قليلٍ من تواريخ الاستعمال وكثيرٍ من تواريخ الوفاة، وكُنَّا أمامَ خِيارَيْن: إمَّا اعتماد تاريخ الوفاة وإمّا الجمع بينَ تاريخَي الاستعمال والوفاة، فاعتمادُ تواريخ الوفاة أولى من الجمع بينَ التَّاريخَين.

٣,٧,٣. تاريخ تصنيف مصدر النَّصّ:

يبدُو اعتمادُ هذا التَّاريخ منطقيًّا؛ لأنَّهُ يعكسُ أوَّلَ تدوينٍ مُوَثَّقٍ للنَّصّ. لكنَّ تطبيقَهُ لن يكونَ مُمكنًا؛ لأسبابٍ، منها: أنَّ تواريخَ تأليف كثيرٍ من المُصنَّفات العربيَّة غيرُ معلومة، ولأنَّ كثيرًا من المُصنَّفات أُلِّفَ على مدارِ سنواتٍ عديدة. ولعلَّ أهمَّ الأسباب الَّتي تُعيقُ استخدامَ هذا التَّاريخ أنَّهُ يفرضُ تجاهُلَ حقبة الرِّواية الَّتي تمتدُّ لعدَّة قُرُون؛ إذ لم تَعرف العربُ التَّدوينَ إلَّا في القرن الثَّاني الهجريّ. أضف إلى ذلك اتِّساع الفجوة الزَّمنيَّة بينَ تواريخ استعمال بعض النُّصُوص وتواريخ تدوينها؛ حيثُ تتَّسعُ هذه الفجوةُ إلى مئات السِّنين، لا سيَّما في أشعار الجاهليِّين.

٣,٧,٤. تاريخ وفاة مُصنِّف مصدر النَّصّ:

والمقصودُ هُنا أن يكونَ المُصنِّفُ راويـةً أو جامعًا، لا أن يكونَ صاحبَ النَّصّ. ومع أنَّ تعيينَ تواريخ وفَيات مُصنِّفي المصادر مُمكنة، إلَّا أنَّنا سنُواجهُ الإشكالَين الرَّئيسَين الواردَين في المِحور السَّابق. ونعني: تجاهُل حِقبة الرِّواية، واتِّساع الفجوة الزَّمنيَّة مع تواريخ الاستعمال.

٣,٧,٥. تاريخ نشر المصدر [مخطوطًا أو مطبوعًا]:

واعتمادُ هذا التَّاريخ لن يكونَ مقبولًا أيضًا؛ لأنَّـهُ بعيدٌ جدًّا عن تاريخ الاستعمال. فكثيرةٌ هي المُصنَّفاتُ الَّتي لم تُنشَر إلَّا بعدَ وفاة أصحابها بعشرات أو مئات السِّنين.

وتبقى نقطتان أخيرتان في قضيَّة التَّاريخ، تتعلَّقُ أولاهُما بالتَّأريخ لبعض النُّصُوص الَّتي لها طابعٌ خاصٌّ يُميِّزُها عن غَيرِها من نُصُوص التُّراث العربيّ، كالنُّصُوص المُقَدَّسة والمُتَرجَمة والكُتب الَّتي يتشاركُ في تصنيفِها أكثرُ من مُؤلِّف. ولا يرى الباحثُ إشكالًا بشأن هذه النُّصُوص، لوُجود القرائن الَّتي تدلُّ على أزمنتِها. أمَّا عن منهج التَّأريخ، **فيُؤَرَّخُ للنَّصّ المُقدَّس (القُرآن الكريم) بزمن اكتمال نُزُولِه، وللكُتب المُترجمة بزمن ترجمتها، وللكُتُب المُشتَركة بزمن وفاة آخر مُصنِّفيها.**

وتتعلَّقُ النُّقطةُ الأخيرةُ بالتَّأريخ للنُّصُوص المنسوبة إلى المجهولينَ الَّذينَ بَقيَت آثارُهُم وذهَبَت أخبارُهم، فصارَ من الصَّعب الاهتداءُ إلى التَّواريخ التَّقريبيَّة لوَفَياتِهم أو حتَّى أزمنة وُجُودهم في بعض الأحيان. وهُم كُثُرٌ في تاريخ العربيَّة، لا سيَّما في عُصُور العربيَّة الأولى. ويقومُ الأساسُ المنهجيُّ الَّذي تقترحُهُ الدِّراسةُ للتَّأريخ لنُصُوص هؤلاء على تصنيفهم إلى أربعة أصناف، يتمُّ التَّعامُل مع كلٍّ منها في ضوء ما يُمكنُ توفيرُهُ من قرائن، على النَّحو الوارد في (الجدول ٧).

م	الصِّنف	النَّمُوذج	منهجيَّة التَّأريخ
١	مجهول الاسم	كتاب (أخبار الدَّولة العبَّاسيَّة، وفيه أخبارُ العبَّاس وولده).	يُؤَرَّخُ لهُ بزمن تأليفِه اعتمادًا على قرينة الأحداث الواردة في الكتاب. (مُنتَصَف القرن ٣ الهجريّ)
٢	مجهول النَّسَب	أمّ عمرٍو، شاعرة.	يُؤَرَّخُ لها بقرينة لُغة النُّصُوص. (النِّصف الأوَّل من القرن ١ قبلَ الهجرة)
٣	مجهول الوفاة	زرقاء اليمامة.	يُؤَرَّخُ لها بزمان مُعاصريها. (النِّصف الأوَّل من القرن ٢ قبلَ الهجرة)
٤	مجهول الزَّمَن	أصحاب الأمثال المجهولة (مجهولة الأخبار).	يُؤَرَّخُ لهم بزمن وفاة صاحب أوَّل مُصَنَّفٍ يحوي أمثالَهم.

الجدول ٧: منهجيَّةٌ مُقتَرَحة للتَّأريخ للنُّصُوص المنسوبة لمجهولينَ في التُّراث العربيّ

٣،٨. منهجيَّة تعيين المُستعمِل:

يستمدُّ المُعجم التَّاريخيّ مادَّتَهُ من نُصُوص اللُّغة العربيَّة عبرَ المراحل الزَّمنيَّة لها. وإذا كانَت الدِّراسةُ تميلُ إلى اعتماد تاريخ استعمال النَّصّ – في العُمُوم – في التَّأريخ لأقدم المباني والمعاني، فعلينا أن نُحدِّدَ مُستعملَ النَّصّ الَّذي يُعَدُّ القرينةَ الرَّئيسةَ على التَّاريخ. وتبدو القضيَّةُ بسيطةً في أبعادِها النَّظريَّة للوهلة الأولى؛ إذ الأصلُ أن يُنسَب النَّصُّ إلى قائلِه الأوَّل. لكنَّنا سنُواجهُ العديدَ من الإشكالات عندَ تطبيق ذلك عمليًّا، خُصُوصًا مع تعدُّد فُنون القَول في العربيَّة بينَ الشِّعر والنَّثر من ناحية، ومع اختلاف طريقة وُصُول هذه الفُنون

إلينا بينَ الرِّواية والتَّدوين من ناحيةٍ ثانية، ومع نسبة كثيرٍ من نُصُوص العربيَّة إلى أكثرَ من مُستعملٍ أو قائلٍ من ناحيةٍ ثالثة.

لقد انتقلَت إلينا الأشعارُ والأسجاعُ والأمثالُ عن العَرَب الجاهليِّين ومَن تَبِعَهُم. ولمَّا جاءَ الإسلامُ أنزلَ **الله** جل جلاله القُرآنَ الكريمَ وحيًا من عنده ليكونَ كتابَ المُسلمينَ الَّذي يتعبَّدونَ به، وظهرَ الحديثُ النَّبويُّ الَّذي اكتَسَبَ أهمِّيَّتَهُ من نسبتِه إلى نبيّ الإسلام مُحمَّدٍ ﷺ. وبينَ الجاهليَّة والإسلام جمعَ أهلُ الأدب نُصُوصًا مُتنوِّعة من الخُطَب والرَّسائل والوصايا. وغلَبَت الرِّوايةُ على بعض هذه النُّصُوص، في حين غلبَ التَّدوينُ على البعض الآخَر. وإذا كُنَّا نضعُ حدًّا تاريخيًّا فاصلًا بينَ الرِّواية والتَّدوين بنهاية القرن الثَّاني الهجريّ، فإنَّ ذلكَ من باب إقرار واقع ما وصلَنا من كُتُب ودواوين. لكنَّهُ لا ينفي أنَّ العربَ الأوائلَ عَرَفُوا التَّدوينَ، وجمَعُوا بعضَ ما دوَّنُوهُ من الشِّعر والقُرآن والحديث والسِّيرة في صحائفَ مُتناثرة (**الأسَد، ١٩٩٦: ١٠٧-١٤٩**).

ليسَت هُناكَ مُشكلةٌ في نُصُوص كتابٍ منسوبٍ إلى مُؤلِّفٍ بعَينه؛ إذ يُعرَفُ النَّصُّ وتُعرَفُ نسبَتُه. لكنَّ المُشكلةَ في النُّصُوص المرويَّة والمحكيَّة، لا سيَّما تلكَ الَّتي دُوِّنَت في حِقبةٍ زمنيَّةٍ مُتأخِّرةٍ عن حِقبة مَن نُسبَت إليه. وإذا كانَ المُعجمُ التَّاريخيُّ المنشودُ يُؤرِّخُ للألفاظ ومعانيها، فمن الضَّروريّ جدًّا أن نتحقَّقَ من نسبة النُّصُوص (بألفاظِها) إلى قائلينَ بأعيُنِهم. وبالنَّظر إلى أنماط النُّصُوص المرويَّة والمَحكيَّة، يُمكنُ القَولُ: إنَّ النِّسبةَ قائمةٌ لبعضِها بألفاظِها على وجه التَّأكيد، مثل (القُرآن الكريم)، وقائمةٌ لبعضِها بألفاظِها على وجه التَّرجيح، مثل (الأشعار والأمثال)؛ حيثُ فرضَت الطَّبيعةُ لها أن تحتفظَ بسَمتِها العامّ، رغمَ تعدُّد رواياتها وتداخُلها والنَّحل فيها. والنِّسبةُ قائمةٌ لبعض النُّصُوص بألفاظِها على وجه الاحتمال، مثل (الحديث النَّبويّ) الَّذي رُويَ بلفظِه أحيانًا وبمعناهُ (دونَ لفظِه) أحيانًا أخرى. والنِّسبةُ قائمةٌ لبعض النُّصُوص بألفاظِها

على وجه الشَّكّ، مثل (مُحاورات الجاهليِّين) الَّتي وصلَتنا مُشافَهةً بلا سَنَدٍ يُمكنُ التَّأكُّدُ منه.

وسعيًا إلى تحقيق نسبة النَّصّ وتعيين مُستعملِه في المُعجم التَّاريخيّ المنشُود، فإنَّنا نَميزُ بينَ المُستعملينَ في فُنُون القَول العربيَّة على النَّحو الآتي:

٣,٨,١. القُرآن الكريم:

هُوَ كتابُ **الله** العظيم إلى البشريَّة. ونسبتُهُ ثابتةٌ – بلا شكّ – إلى **الله** سُبحانَه؛ إذ هُوَ كلامُهُ الَّذي أنزَلَهُ على رسول الإسلام مُحمَّد ﷺ باللِّسان العربيّ عن طريق الوحي ليتعبَّدَ به النَّاس. والقُرآنُ الكريمُ مُنَزَّهٌ عن التَّبديل والتَّحريف؛ حيثُ انتقلَ إلى عُمُوم المُسلمينَ عن طريق التَّواتُر. ولأنَّ **الله** – خالقَ الخَلق – حيٌّ لا يموت، فللقُرآن الكريم مزيَّةٌ خاصَّةٌ، لا يعدلُهُ فيها نَصٌّ آخرُ ممَّا قالَهُ البَشَر. ومن ثمَّ، فلا إشكالَ في نسبة نُصُوص القُرآن الكريم في المُعجم التَّاريخيّ المنشود؛ حيثُ تُنسَبُ جميعًا [برواياتِها المُتواترة] إلى **الله** عزَّ وجَلَّ.

وقد رُوِيَ القُرآنُ الكريمُ [عن الصَّحابة عن النَّبيّ ﷺ عن جبريل عن **الله** جل جلاله] على أوجُهٍ مُتعدِّدة، عُرِفَت بالقراءات القُرآنيَّة. واتَّفقَ عُلماءُ القُرآن على صحَّة عشر قراءاتٍ مُتواترة، هي: قراءة نافع بن عبد الرَّحمن المدنيّ (١٦٩ هـ)، وقراءة عبد **الله** بن كثير المكِّيّ (١٢٠ هـ)، وقراءة أبي عَمرو بن العلاء البَصريّ (١٥٤ هـ)، وقراءة عبد **الله** بن عامر الشَّاميّ (١١٨ هـ)، وقراءة عاصم بن أبي النَّجود الكُوفيّ (١٢٧ هـ)، وقراءة حمزة بن حبيب الكُوفيّ (١٥٦ هـ)، وقراءة عليّ بن حمزة الكسائيّ (١٨٩ هـ)، وقراءة أبي جعفر بن القعقاع المدنيّ (١٣٠ هـ)، وقراءة يعقُوب بن إسحق الحَضرميّ (٢٠٥ هـ)، وقراءة خَلَف بن هشام البَغداديّ (٢٢٩ هـ) (**ابن الجَزَريّ**، د.ت: ٥٤/١). والسُّؤالُ في هذا الصَّدد: ما الرِّواية [أو القراءة] الَّتي نعتمدُها لتحرير نُصُوص القُرآن في المُعجم؟

إذا كُنَّا سنعتمدُ في تحرير المُعجم على مُدوَّنةٍ لُغويَّة، فالمُفتَرَضُ أن تشتملَ هذه المُدوَّنةُ على كُتُب التَّفسير والقراءات الَّتي تحوي نُصُوصَ الرِّوايات العشر في ثناياها؛ لكنَّ هذا لا يُغني عن ضرورة اعتماد نَصٍّ القُرآن الكريم كاملًا بإحدى رواياته، ليكونَ النَّصَّ الرَّئيسَ للاستشهاد. فهل نعتمدُ أشهرَ هذه الرِّوايات أم أوثقَها أم أسبقَها؟ وجوابُ ذلكَ على نحو ما يرى الباحثُ أن نعتمدَ أوثقَ هذه الرِّوايات وأكثرها انتشارًا؛ لأنَّ الاستشهادَ في الصِّناعة المُعجميَّة يستدعي أعلى درجات الوُثُوقيَّة. ومن ثمَّ، تميلُ الدِّراسةُ إلى اعتماد نصِّ القُرآن **برواية نافع المدَنيّ**؛ إذ إنَّها أوثَقُ القراءات وأصحُّها سندًا، وهي أيضًا قراءة أهل المدينة الَّتي نزلَ فيها أكثرُ القُرآن والَّتي أجمَعَ النَّاسُ عليها بعدَ التَّابعين (**ابن الجَزَريّ**، د.ت: ١١٢/١، **القَيروانيّ**، ١٩٧٧: ٨٩). أضف إلى ذلكَ أنَّ روايةَ نافع ظلَّت الأكثرَ انتشارًا في دولة الإسلام حتَّى أواخر حِقبة الخلافة العُثمانيَّة، كما لا تزالُ مُنتشرةً في المغرب العربيّ ومناطقَ أخرى من مصرَ والسُّودان (**ابن عاشُور**، ١٩٨٤: ٦٣/١).

أمَّا القراءاتُ الشَّاذَّة الَّتي يضطربُ سَندُها أو تُخالفُ رَسم المُصحف العُثمانيّ، فلا يُمكنُ الجزمُ بأنَّها (قُرآنٌ كريم)، ولا تجري عليها أحكامُ القراءات المُتواترة. ومن ثمَّ، يقترحُ الباحثُ أن يُنسَبَ استعمالُها – حالَ وُرُودِها – إلى رُواتِها، وأن يُؤرَّخَ لها بالتَّبعيَّة بأزمنة هؤلاء الرُّواة.

٣,٨,٢. الشِّعر:

ليسَ من عمل المُعجميّ أن يتحقَّقَ من نسبة النَّصّ؛ إذ المُفتَرَضُ أن يقومَ الباحثونَ في الأدب العربيّ وتحقيق التُّراث بهذا الأمر في المصادر الَّتي يَعتمدُ عليها المُعجميُّ في مرحلةٍ لاحقة. ومع هذا فإنَّ بعضَ الإشكالات المُحيطة بالتُّراث العربيّ المُحَقَّق تدعو إلى عدم التَّسليم المُطلَق بما يُقرُّهُ الباحثون. وعلى

صعيد الشِّعر العربيّ، تتواردُ إلى الأذهان مجموعةٌ من الأسئلة، تَعنينا الإجابةُ عن ثلاثة مُحَدَّدةٍ منها، هي: **ما المصادرُ الَّتي نعتمدُها في نسبة الشِّعر؟ وهل يُنسَبُ الشِّعرُ إلى صاحبِه الَّذي عَيَّنَتهُ هذه المصادرُ أم إلى راويَته؟ وما الحلُّ إذا وردَ النَّصُّ الشِّعريُّ منسوبًا لأكثر من مُستعمل؟** ولأنَّ قضيَّةَ نسبة الشِّعر العربيّ – لا سيَّما القديمُ منهُ – شائكةٌ في عُمُومِها، فلسنا بصدد مُناقشة الآراء الكثيرة الَّتي عَرَضَت لها، ولا تزال. لكنَّنا نكتفي فقط بوضع الأسُس المنهجيَّة الَّتي تضبطُ الصِّناعةَ المُعجميَّةَ في هذا الباب، بما يتَّفقُ وأهدافَ الدِّراسة.

فيما يتعلَّقُ بالمصادر الَّتي نعتمدُها لتحقيق نسبة الشِّعر، فثمَّةَ ثلاثة مصادر أساسيَّة، هي: (**الدَّواوين المُفرَدة**) الَّتي رواها المُتقدِّمونَ، كالمُفَضَّل الضَّبِّي (١٧٨ هـ) والأصمعيّ (٢١٦ هـ) وثَعلب (٢٩١ هـ) وأبي بكر الأنباريّ (٣٢٨ هـ) وغيرهم، أو الَّتي وضَعَها الشُّعراءُ أنفُسُهم في حِقبة التَّدوين، و(**دواوين القبائل**) الَّتي جمعَها الرُّواةُ الأوائل، أمثال ابن الأعرابيّ (٢٣١ هـ) ومحمَّد بن حبيب (٢٤٥ هـ) والسُّكَّريّ (٢٧٥ هـ)، و(**المُختارات الشِّعريَّة**) الَّتي جمعَها الرُّواةُ الأوائل أيضًا. ومنها: المُفَضَّليَّات، والأصمعيَّات، ودواوين الحماسة، وغيرها (**الأسَد، ١٩٩٦**: ٥٧٣–٥٩١). أمَّا الدَّواوين والمُختارات الَّتي جمَعَها مُتأخِّرون، فلا تُمثِّلُ مصدرًا أساسيًّا من المصادر المُعتَمَدَة في التَّوثيق؛ لأنَّها تتجاوزُ عُصورَ الرِّواية من ناحية، ولأنَّها تنقلُ عن دواوين الشِّعر وغَيرِها من ناحيةٍ أخرى.

وثمَّةَ مصدرٌ ثانويٌّ، هو (**كُتُب اللُّغة والأدب والتَّاريخ**) الَّتي حَوَت مُتناثرات من الشِّعر العربيّ في مواطن الاستشهاد أحيانًا، والتَّعليم والتَّثقيف أحيانًا، والتَّسلية أحيانًا أخرى. ولأنَّ صُنَّاع هذه الكُتُب جعلوا الشِّعرَ وسيلةً لا غايةً لذاته، فأهملوا بذلكَ توثيقه وتوثيق نسبته، ووجَّهوا عنايتَهم إلى تحقيق أهداف مُصَنَّفاتهم (**الأسَد، ١٩٩٦**: ٥٩٢–٦١٤)، فإنَّ الدِّراسة تقترحُ تقييدَ الشِّعر الوارد في هذه الكُتُب بأمرَين، الأوَّل: وُرُود الشِّعر لدى أكثر من راويةٍ أو مُصنِّفٍ لم ينقل بعضُهُم عن

بعض، والآخَرُ: وُجُودُ نصٍّ يدلُّ على نسبة الشِّعر إلى شاعرٍ بعَينه. أمَّا الأشعار الَّتي انفرَدَ بذكرِها المُتقدِّمونَ، كتلكَ الَّتي نَسَبَها محمَّد بن إسحق (١٥١ هـ) في سيرته إلى الغابرينَ من عادٍ وثمود، ونقلَها عنهُ عبدُ الملك بن هشام (٢١٨ هـ)، وتلكَ الَّتي نَسَبَها الحسنُ بنُ أحمد الهمدانيّ (٣٣٦ هـ) في (الإكليل) إلى الغابرينَ من الحِميرَيِّينَ والتَّبابعة، فلا يقومُ دليلٌ على صِحَّة نسبتها. وما يراهُ الباحثُ أن تُنسَبَ مثلُ هذه الأشعار إلى أقدم الكُتُب الَّتي أورَدَتها.

وانطلاقًا من هذه الرُّؤية في توثيق الشِّعر العربيّ، يُمكنُ الانتقالُ إلى السُّؤال الثَّاني بشأن نسبة الشِّعر إلى صاحبِه أم راويته؛ وجوابُ ذلكَ أنَّ الشِّعرَ يُنسَبُ إلى صاحبِه الَّذي تُعَيِّنُهُ المصادر. ليسَ لطول المُدَّة الزَّمنيَّة بينَ الشَّاعر وراويته؛ وإنَّما لأنَّ **البنية اللُّغويَّة والمُوسيقيَّة للشِّعر العربيّ تُقَيِّدُ روايَتَهُ باللَّفظ والمعنى**، الأمرُ الَّذي يُضعِفُ احتماليَّةَ تحريفِه أو تغيير مبناه. أضف إلى ذلكَ أنَّ الشِّعرَ كانَ ديوانَ العرب وعمادَ فصاحتهم وسِجلَّهم التَّاريخيّ الَّذي يحفظُ أخبارَهم وينقلُها عبرَ العُصُور. لهذا، فهو يُمثِّلُ لونًا من ألوان التُّراث اللُّغويّ الشَّعبيّ [ثابت اللَّفظ والمعنى]. أمَّا اختلافُ الرِّواية في الشِّعر العربيّ فأمرٌ طبيعيٌّ، هيَّأت الطَّريقَ إليه ظروفُ المُجتمَع العربيّ الَّذي شاعَ فيه الارتجالُ وحلَّت الذَّاكرةُ محلَّ الدَّواة والقلَم. ومن وجهة نظر الباحث، فإنَّ اختلافَ الرِّواية في الشِّعر العربيّ لا يُؤثِّرُ في نسبة النُّصُوص إلى الشَّاعر في المُعجم المنشود، لأنَّهُ يبقى محدودًا للغاية، لا يتجاوزُ الكلمات المعدودة في جُملة قصائد الشَّاعر الواحد، مع أبياتٍ قليلةٍ في القصائد الطِّوال، إمَّا أن يرويها بعضُ الرُّواة ويُهملَها آخَرون، وإمَّا أن تبقى على هيئتها مع تبدُّل ترتيبها في القصيدة الواحدة؛ وهو أمرٌ يَجري على سائر فُنون القَول في العربيَّة.

والسُّؤالُ الأخيرُ في هذا الصَّدد عمَّا نفعلُهُ حينَ يردُ النَّصُّ الشِّعريُّ منسوبًا إلى أكثرَ من مُستعمل. وجوابُ ذلكَ أنَّنا لا نستطيعُ –من النَّاحية الموضُوعيَّة–

إطلاقَ قاعدة عامَّة في نسبة الأشعار المُتعدِّدة النِّسبة؛ لأنَّ النَّصَّ الشِّعريَّ الواحدَ يرتبطُ بوقائعَ وأحداث وأشخاص، تُعَدُّ جميعُها قرائنَ مُوجِّهةً للنِّسبة الحقيقيَّة. وحتَّى نستبينَ الأمرَ، ينبغي أن نُمَيِّزَ بينَ نسبة البيت الواحد أو شطر البيت، ونسبة الأبيات أو القصيدة؛ إذ تخضعُ كلُّ حالةٍ لقواعدَ خاصَّة.

فيما يتَّصلُ بالأبيات وأنصافِها، قامَ الباحثُ بإجراء تحليلٍ إحصائيٍّ باستخدام تقنيات (النَّحو العدديّ N-Gram) بهدف تعيين المُتماثلات في الشِّعر العربيّ القديم (حتَّى عام ٢٠٠ هـ)؛ وانتهى إلى العُثُور على جُملةٍ من المُتماثلات منسوبة إلى شُعراءَ كُثُر. ومن ذلكَ مثلًا: شطرُ البيت:

لَعَمري وَما عَمري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ .....

حيثُ يُنسَبُ إلى أحدَ عشرَ شاعرًا، هُم: يَزيد بن قُنافة العَدَويّ (٤٦ ق.هـ) (**السَّنديوني**، ١٩٨٣: ٤٩٨)، والنَّابغة الذُّبيانيّ (١٨ ق.هـ) (**ابن عاشُور**، ١٩٧٦: ١٦٥)، ورَيْطة بنت العبَّاس السُّلَميَّة (١٧ ق.هـ) (**البَلاذُري**، ١٩٩٦: ٣١٦/١٣)، وهند بنت حُذَيفة الفَزاريَّة (١٧ ق.هـ) (**السُّوَيدي**، ١٩٨٧: ٥١٥)، وعامر بن الطُّفَيل (١١ هـ) (**جَنهويتْشي**، ١٩٩٧: ٩٨)، وعاصم بن عمرو التَّميميّ (١٥ هـ) (**القَيسي**، ١٩٨٤: ٦٥)، والخنساء (٢٤ هـ) (**شيخو**، ١٨٩٦: ٢٣٤)، وسُوَيد مُنَيْواء (٥٠ هـ) (**الكلبيّ**، ١٩٨٨: ٥٦٩/٢)، ورقيع الوالبي (٦٠ هـ) (**ابن مَيمون**، ١٩٩٩: ١٤٥/٨)، والفرزدق (١١٠ هـ) (**الحاوي**، ١٩٨٣: ٤٦١/١)، وذو الرمة (١١٧ هـ) (**الباهليّ**، ١٩٩٣: ١٥٩٣/٣).

وقِس على ذلكَ كثيرًا من الأبيات وأنصافِها، كالبَيت (**القَيسي**، ١٩٨٥: ٢٦٧، وغَيرُه):

كِلانا غَنيٌّ عن أخيه حياتَه ونحنُ إذا مِتْنا أشدُّ تغانيا

وشَطر البيت (إبراهيم، ١٩٩٠: ٤٣، وغَيرُه):

تبَصَّرْ خَليلي هل تَرى مِنْ ظَعائنٍ .....

وشَطر البيت (**الطَّائيّ، ١٩٨٠: ٢٣٠، وغَيرُه**):

..... **وَكلُ امـرئٍ جارٍ عَلى ما تَعوّدا**

وما يميلُ إليه الباحثُ أنَّ مثلَ هذه النَّماذج لم تكُن نتاجَ قريحة الشَّاعر الواحد بقدر ما كانت جُزءًا من الثَّقافة الشَّعبيَّة اللُّغويَّة المُتوارَثة في المُجتَمَع العربيّ. وسَوَّغَت هذه الثَّقافةُ لأيِّ أحدٍ من الشُّعراء أن يضُمَّ بيتًا أو شطرَ بيتٍ إلى قصائده، دونَ أن يُنظَرَ إلى ذلكَ على أنَّهُ اقتباسٌ أو سرقة. ومن ثمَّ، فمن المُحتَمَل بصورة كبيرة أن تصحَّ نسبةُ بعض الأبيات وأنصافها إلى أكثرَ من شاعر. ولا إشكالَ حينئذٍ في نسبة النَّصّ في المُعجم التَّاريخيّ؛ إذ يُنسَبُ بطبيعة الحال إلى أقدم قائليه، ما لم تكُن هناكَ قرينةٌ يُستأنَسُ بها في ترجيح نسبة البَيت أو شَطره إلى شاعرٍ بعَينه.

أمَّا فيما يتَّصلُ بالقصائد الكاملة أو المُجتَزَأة أو المُقَطَّعات المنسوبة إلى أكثرَ من شاعر، فيبدو أمرُها أكثرَ تعقيدًا؛ لأنَّ القصيدَةَ [أو المُقطَّعة] قد تحملُ من القرائن ما يُرَجِّحُ نسبةَ النَّصّ إلى الشَّاعر الأسبق زمنًا. ومثالُ ذلك الأبياتُ الأربعة الواردة في بعض روايات مُعلَّقة امرئ القَيس بن حُجر (٨٠ ق.هـ) (**إبراهيم، ١٩٩٠: ٣٧٢**):

وَقِـربَةِ أَقوامٍ جَعَلـتُ عِصامَها ... عَلـى كـاهِـلٍ مِنّي ذَلـولٍ مُـرَحَّـلِ

وَوادٍ كَجَـوفِ العَيـرِ قَفرٍ قَطَعتُـهُ ... بِـهِ الذئبُ يَعوي كَالخَليعِ المُعَيَّلِ

فَقُلـتُ لَـهُ لَمّا عَـوى إن شـأنَنـا ... قَليـلُ الغِنى إن كُنتَ لَمّا تَمَـوَّلِ

كِـلانـا إذا مـا نالَ شَيئًا أَفـاتَهُ ... وَمَن يَحتَرِث حَرثي وَحَرثَكَ يهزَلِ

حيثُ تُرَجِّحُ القرائنُ نسبَتَها إلى تأبَّطَ شرًّا (٩٥ ق.هـ) (**ذو الفقَّار شاكر، ١٩٨٤: ١٨١–١٨٣**). وقد تحملُ الأبياتُ من القرائنِ ما يُرَجِّحُ نسبةَ النَّصّ إلى الشَّاعر الأحدث. ومثالُ ذلك البائيَّة المنسوبة للمُتلمِّس الضُّبَعيّ (٤٣ ق.هـ) الَّتي مطلعُها (**الأثرَم، ١٩٧٠: ٢٧٢**):

إذا كُنتَ فـي كُلِّ الأمـور مُعاتبًا صديقَكَ، لم تَلقَ الَّذى لا تُعـاتبُه

حيثُ تُرَجِّحُ القرائنُ نسبَتَها إلى بشَّار بن بُرد (١٦٧ هـ) (**ابن بُرد، ٢٠٠٠: ١٠٦**). وقد تحملُ الأبياتُ من القرائنِ ما يدعو إلى الشَّكّ في نسبة النَّصّ إلى أيٍّ ممَّن نُسبَت إليهم أصلًا. ومثالُ ذلك القصيدة اليَتيمة [الدَّعديَّة] المنسوبة إلى شُعراءَ كُثُر، والَّتي مطلعُها (**التَّنُوخي، ١٩٨٣: ٢٧**):

هَـل بِالطُلـولِ لِسـائِلٍ رَدُّ أَم هَـل لَهـا بِتَكَلُّم عَـهدُ

أمامَ ذلكَ كُلِّه، تبقى القرينةُ هي المُحدِّدَ الوحيدَ لمُستعمل النَّصِّ الشِّعريّ. مع تأكيد أنَّ إصدارَ أحكام حولَ نسبة نُصُوص الشِّعر العربيّ، لا سيَّما القديمُ منه، تستدعي جُهدًا في البحث الأدبيّ، وإحاطةً بأحوال النُّصُوص ومُناسَباتِها وأزمنتِها، ومعرفةً جيِّدةً بسِيرَ الشُّعراء وأخبارِهم ورُواتِهم. أمَّا إذا انتفَت القرائنُ [اللُّغويَّة، والتَّاريخيَّة، والمقاميَّة، ...] الدَّالَّة على صاحب النَّصّ – حالَ تعدُّد النِّسبة – فيقترحُ الباحثُ نسبةَ النَّصِّ إلى أوَّل مَن نُسبَت إليه من الشُّعراء؛ لأنَّه الوحيدُ من بينهم الَّذي يُصاحبُهُ حدٌّ تاريخيٌّ فاصلٌ يمُكنُ الاهتداءُ به.

وتبقى الإشارةُ إلى ضرورة الاحتراز من إطلاق أحكام مُطلقة على قصائدَ أو مُقَطَّعاتٍ كاملة، دونَ تحليلٍ علميٍّ وموضُوعيٍّ لمُحتواها. ويُمكنُ الاستئناسُ في ذلكَ بمنهج المُستشرق الألمانيّ (فيلهلم ألفردت Wilhelm Ahlwardt) (١٨٢٨–١٩٠٩) فـي كتـابِـه «**مُلاحظـات حـولَ مصـداقيَّة القصائـد العربيَّة القديمة**»

[بالألمانيَّة] **(Ahlwardt, 1872)**؛ حيثُ فصَّلَ مُحتوى كُلِّ قصيدةٍ على حِدة، ونوَّهَ إلى الأبيات المُشكلة فيها؛ فأبانَ بذلكَ عن احتماليَّةٍ قائمةٍ مفادُها أنَّ القصيدةَ يُمكنُ أن تصحَّ نسبتُها إلى شاعرٍ بعينِه، لكنَّ الشَّكَّ يُحيطُ ببعض أبياتِها.

٣,٨,٣. الأمثال:

تُعَدُّ (الأمثالُ Proverbs) من أقدم فُنُون القَول الَّتي انتَشَرَت في المُجتَمَع العربيّ. «فقد كانت الحاجةُ إليها شديدة، ولم تَصُغها العَرَبُ إلَّا لأسبابٍ أوجَبَتها وحوادث اقتَضَتها، فصارَ المَثَلُ المضرُوبُ لأمرٍ من الأمور عندَهم كالعلامة الَّتي يُعرَفُ بها الشَّيء. وليسَ في كلامِهم أوجزُ منها، ولا أشدُّ اختصارًا» (**ابن الأثير، ١٩٥٩**: **٥٤/١**). ولأنَّ الأمثالَ كانت مظهرًا ثقافيًّا شعبيًّا، فقد اعتنى بها المُصَنِّفُونَ في مرحلةٍ مُبكِّرةٍ من مراحل التَّدوين؛ حيثُ وضعَ المُفَضَّل الضَّبِّيّ كتابَهُ (أمثال العَرَب) في القَرن الثَّاني الهجريّ (**الضَّبِّيّ، ١٩٨٣**)، وتَبِعَهُ في جمع الأمثال بعضُ الرُّواة، منهم: أبو فَيد مؤرِّج السَّدوسيّ (١٩٥ هـ)، والقاسم بن سلَّام (٢٢٤ هـ)، وأبو هلال العسكريّ (٣٩٥ هـ)، وآخَرُون.

وتفرضُ الطَّبيعةُ اللُّغويَّة المُوجَزة للأمثال أن تحتفظَ بهيئة ألفاظِها على الصُّورة الَّتي قِيلَت بها أوَّلَ مرَّة. أضف إلى ذلكَ أنَّ تنوُّعَ موارد الأمثال بينَ الشِّعر والنَّثر قد أسهَمَ في نقاء ألفاظِها بصورةٍ كبيرة، على النَّحو الَّذي يجعلُ وُرُودَ المَثَل الواحد بروايات مُتعدِّدةٍ أمرًا نادرًا، وإن تعاقَبَت عليها الأزمنة. وإذا أخَذنا في الاعتبار ارتباطَ الأمثال بحوادثَ ومُستعملينَ بأعيُنِهم، أمكنَ القَولُ: إنَّ الأمثالَ المعلومةَ تُنسَبُ إلى أصحابها الَّذينَ ارتبَطَت بهم. ويبقى الإشكالُ في الأمثال المجهولة الَّتي ذَهَبَت أخبارُ أصحابِها، وكذلك الأمثال الَّتي صاحَبَتها خُرافاتٌ تعودُ بنسبَتِها إلى ألسنة الحيوانات. وما تقترحُهُ الدِّراسةُ بشأن هذَين الصِّنفَين من الأمثال أن يُنَصَّ على أنَّ مُستعملَها (مجهول)، على أن يُؤَرَّخَ لها بزمن وفاة صاحب أقدم المصادر الَّتي حَوَتها، على نحو ما أشَرنا سلفًا.

٣,٨,٤. الحديث النَّبَويّ:

ينبغي أن نكونَ أكثرَ احترازًا في نسبة ألفاظ الحديث النَّبويّ، خُصُوصًا حينَ يتعلَّقُ الأمرُ بإثبات صحَّة لفظ ما، لداعيَين، الأوَّلُ: أنَّ عُلماءَ السُّنَّة أجازوا روايةَ الحديث بالمعنى دُونَ اللَّفظ «لأنَّ ذلكَ هُوَ الَّذي تشهدُ به أحوالُ الصَّحابة والسَّلف الأوَّلين. وكثيرًا ما كانُوا ينقلونَ معنًى واحدًا في أمرٍ واحدٍ بألفاظٍ مُختلفة» (**ابن الصَّلاح**، ١٩٨٦: ٢١٤). والآخَرُ: أنَّ عنايةَ الأعاجم برواية الأحاديث النَّبويَّة أدَّت إلى وُقُوع اللَّحن في بعض ما رُوِيَ وتبدُّل الألفاظ في بعضٍ آخَر (**أبو حيَّان**، ١٩٩٨: ١٥٤/٢، **الفيُّوميّ**، ١٩٨٧: ٢٥٢، **السُّيُوطيّ**، ١٩٨٩: ٨٢، **البَغداديّ**، ١٩٩٧: ١١/١).

وإذا كانَ ثَبُتَ عن أعلام رُواة الحديث النَّبويّ الصَّحيح – أمثال: مالك بن أنَس (١٧٩ هـ)، ومُحمَّد بن إسماعيل البُخاريّ (٢٥٦ هـ)، ومُسلم بن الحجَّاج (٢٦١ هـ) – أنَّهم أكثرُوا من رواية الحديث بالمعنى، فهذا دليلٌ على أنَّ كثيرًا من ألفاظ الحديث ليسَت للنَّبيّ ﷺ، وإنَّما للرُّواة. فمالكٌ مثلًا كانَ يَقرأُ (المُوطَّأ) على تلاميذِه أربعينَ سنة، فتعدَّدت رواياتُهُ حتَّى بلغَت أربعَ عشرة نُسخة، تتباينُ فيما بينها من حيثُ عدد الأحاديث وألفاظ مُتُونها (**ابن أنَس**، ١٩٨٥: **مُقدِّمة المُحقِّق**). والبُخاريُّ ومُسلمٌ أخرجا الصَّحيحَين بروايات مُتعدِّدة، تبايَنَت فيها الأسانيدُ والمُتون، ممَّا أدَّى إلى اختلاف العُلماء في تحديد عدد الأحاديث عندَ كُلٍّ منهما (**السُّيُوطيّ**، ١٩٨٦: ١٠٩/١).

ومع ثُبُوت رواية الحديث بمعناهُ وتعدُّد روايات الحديث ومُتُونِه، نكونُ أمامَ أحد احتمالاتٍ ثلاثة، الأوَّلُ: أن تصِحَّ نسبةُ اللَّفظ للنَّبيّ ﷺ في مجموع الرِّوايات أو بعضِها [وهذا يعني تعدُّد المواقف الَّتي يُذكَرُ فيها الحديث. وإذا أمكنَ أن يقعَ هذا الأمرُ في بعض الحديث فلا يُمكنُ أن يقعَ في كُلِّ الحديث أو أكثره]، والثَّاني: أن تصِحَّ نسبةُ اللَّفظ للنَّبيّ ﷺ في روايةٍ واحدة وتنتفي عن بقيَّة الرِّوايات، والأخير: أن تكونَ جميعُ روايات الحديث قد رُوِيَت بالمعنى دُونَ اللَّفظ.

وبالنَّظر إلى الطَّبيعة النَّثريَّة لنُصُوص الأحاديث النَّبويَّة [الَّتي تضمُّ جميعَ ما وردَ عن النَّبيّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير]، يُمكنُ القَولُ: إنَّ نسبةَ بعض ألفاظ الحديث للنَّبيّ ﷺ ثابتةٌ بالتَّواتُر، لكنَّها غيرُ ثابتةٍ لأكثر الألفاظ، لاختلاف الرِّوايات وتعدُّدِها. وفي ضوء ذلك، يقترحُ الباحثُ تصنيفَ نُصُوص السُّنَّة النَّبويَّة الَّتي تردُ شواهدَ مُعجميَّةً إلى قِسمَين:

- ما تواترَ على لفظِه الرُّواة، كالأدعية والوصايا وبعض الأحاديث القُدُسيَّة ونحوها؛ ويُكونُ مُستعملُ الوحدة المُعجميَّة فيها هُوَ النَّبيُّ ﷺ.
- ما اختَلَفَت رواياتُ ألفاظِه، كالأحاديث الطِّوال وأحاديث المواقف والمُحاورات ذات الرِّوايات المُتعدِّدة. ويُنَصُّ في مثلِها على أنَّها تنتمي إلى (الحديث النَّبويّ)، على أن يكونَ مُستعملُ الوحدة المُعجميَّة حينئذٍ هُوَ الرَّاوية الَّذي أملَى الحديثَ أو دوَّنَه بألفاظِه.

٣,٨,٥. أسجاع الكُهَّان:

تُمَثِّلُ هذه الأسجاعُ أحدَ فُنُون القَول المشهورة في الجاهليَّة. وقد ضاعَ أكثرُها لأسبابٍ عديدة، منها: تحريم الإسلام الكهانةَ، وذمُّ التَّكلُّف في السَّجع (**جمول**، ٢٠١٢: ١٧٠)، بالإضافة إلى التَّغيُّرات الَّتي صاحَبَت فُنُونَ القَول العربيَّة مع ظُهور الإسلام. ومع هذا، فقد بَقِيَت بعضُ آثار أسجاع الكُهَّان، وإن لم تُفرَد لها مُصَنَّفاتٌ تجمعُها؛ حيثُ تناثَرَت هذه الأسجاعُ في مصادرَ عديدة، تشملُ: كُتُبَ الشِّعر والأدب والتَّراجم واللُّغة والأمثال والنَّوادر والأمالي والتَّاريخ والتَّفسير والأنساب والبُلدان والسُّنَّة، ومصادرَ أخرى مُتفرِّقة لرُواةٍ مُتقدِّمين، كهشام بن مُحمَّد، المعروف بابن الكلبيّ (٢٠٤ هـ) وأبي عُبَيدةَ مَعمَر بن المُثَنَّى (٢٠٩ هـ) وغيرهما (**جمول**، ٢٠١٢: ١٦٣–١٦٩).

وعلى هذا النَّحو، فإنَّ أسجاعَ الكُهَّان مُتَضَمَّنة في المصادر الثَّانويَّة للشِّعر العربيّ القديم، مع مُلاحظة أنَّها تشتركُ مع الشِّعر في أنَّهما كانا مصدرًا للأمثال، وتنمازُ عنهُ في أنَّها: ثابتة النِّسبة لمَن عُرِفَت عنهم ممارسةُ الكَهانة، ومرتبطةٌ بحوادثَ مُعَيَّنة، ومُستقرَّةٌ في بنيتها اللُّغويَّة على النَّحو الَّذي يجعلُ تعدُّدَ رواياتِها أمرًا نادرَ الحُدوث. ومن ثمَّ، يُرَجِّحُ الباحثُ نسبةَ أسجاع الكُهَّان إلى أصحابِها الَّذينَ نُسِبَت إليهم، لتكونَ في حُكم الأمثال والشِّعر المُستَمَدّ من مصادرِهِ الأساسيَّة.

٣,٨,٦. المَحكيَّات النَّثريَّة (الخُطَب، والمُحاوَرات، والقِصص، والرَّسائل، والوصايا):

هُناكَ ثلاثةُ أمورٍ تدعو إلى عدم التَّسليم بصحَّة نسبة ألفاظ هذه المحكيَّات النَّثريَّة إلى مَن نُسِبَت إليهم، **الأوَّل**: أنَّها فُنُونٌ قوليَّةٌ نثريَّةٌ طويلةٌ نسبيًّا، تخلو من العلامات الَّتي تُميِّزُها عن لُغة العامَّة، كالمُوسيقى [المُمَيِّزة للشِّعر] والإيجاز [المُمَيِّز للأمثال] والسَّجع [المُمَيَّز لأسجاع الكُهَّان]، **والثَّاني**: أنَّ كثيرًا منها، لا سيَّما الخُطَب والرَّسائل، يرتبطُ بحوادثَ طائفيَّة عمدَ مُؤرِّخوها إلى الانتصار لفريقٍ على آخَر، كتلكَ الَّتي صاحَبَت فتنةَ الصَّحابيَّين عليٍّ ومُعاوية – رَضِيَ اللهُ عنهما، وتلكَ الَّتي صاحَبَت الدَّعوةَ إلى إسقاط حُكم بني أميَّة وإقامة دولة العبَّاسيِّين. **والأمرُ الثَّالث**: أنَّ أكثرَ هذه الأخبار وصلتنا مُتناثرةً في مصادر الأدب والتَّاريخ دونَ سَنَدٍ يُثبتُ صِحَّةَ نسبتها بألفاظِها.

ومع أنَّ هذه الأمور لا تنفي صِحَّةَ الوقائع الَّتي صاحَبَت المحكيَّات النَّثريَّة، كما لا تنفي نسبةَ نُصُوصها لمن نُسِبَت إليهم بمعناها، إلا أنَّها تدعو إلى الاعتقاد بأنَّ أكثرَ ألفاظِها قريبةُ عهدٍ من رُواتِها ومُدوِّنيها، خُصُوصًا مع تعدُّد رواياتها وتبايُن ألفاظِها من مصدرٍ إلى آخَر. ومن ثمَّ، يرى الباحثُ نسبةَ ألفاظ المحكيَّات النَّثريَّة إلى مُصنِّفي المصادر الَّتي حَوَتها، باستثناء ما دلَّت القرائنُ

على نسبته إلى أحدٍ بعَينه، كأن يكونَ راويةُ النَّصِّ أو مُدَوِّنُهُ مُعاصرًا لصاحب النَّصّ، أو أن تُوجدَ مخطوطاتٌ تُعَيِّنُ صاحبَ النَّصّ، من مثل «برديَّات قُرَّة بن شَريك العبسـيّ» (**أبو صفيَّة، ١٩٩٦**)، و«مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» (الهنديّ، ١٩٨٧)، ونحو ذلك.

٣,٩. منهجيَّة تحرير مُستويات الاستعمال:

ثَمَّةَ العديدُ من العوامل الَّتي تفرضُ تنوُّعًا على مُستويات الاستعمال اللُّغويّ، لعلَّ أبرزَها: (**الزَّمان**) الَّذي يُؤَرِّخُ لأعمار الوحدات المُعجميَّة، و(**المكان**) الَّذي تنمو فيه الوَحداتُ وتكتسبُ معانيها، و(**المُحيط**) الَّذي تتنوَّعُ فيه الدِّلالاتُ المُعجميَّة لكلِّ وَحدةٍ على حِدة. ومع تنوُّع مُستويات الاستعمال، فإنَّ كُلَّ مُستوًى يشتملُ على أقسامٍ فرعيَّة، يُعبِّرُ كلٌّ منها عن إحدى درجات المُستوى. وتمثيلًا على ذلك، يمكنُ القولُ: إنَّ قراءةَ النُّصُوص الشِّعريَّة للشُّعراء: بشَّار بن بُرد (ت ١٦٧ هـ) وأبي نُواس (ت ١٩٨ هـ) وابن الرُّومي (ت ٢٨٣ هـ) ستضعُ أيدينا على وحداتٍ مُعجميَّة تنتمي إلى ما يُعرَفُ بـ(المحظور اللُّغويّ Linguistic taboo). ويستدعي تمييزُ هذه الوحدات عن غَيرِها إدراكَ (مُستوى الاستعمال باعتبار الإباحة). كذلك يمكنُ التَّمثيلُ على مُستويات الاستعمال بالوحدات الَّتي يشيعُ استخدامُها في بيئةٍ مُعَيَّنة ممَّا يدخُل في دائرة (مُستوى الاستعمال باعتبار البيئة)، كالوحدات [الجُرْن، الطَّابونة، المِدراس، المُنْخُل] الَّتي تنتشرُ في البيئة الرِّيفيَّة [الزِّراعيَّة]، والوحدات [الخِطام، السَّامِط، اللَّقْحَة، المِقاط] الَّتي تنتشرُ في البيئة البدويَّة [الصَّحراويَّة]، وهكذا. ونظرًا لما يمكنُ أن يُحيطَ بأحكام الاستعمال اللُّغويّ من رُؤًى شخصيَّةٍ أو وُجهات نظرٍ مُتباينة قد تُؤثِّرُ سلبًا في ضوابط تحرير المُعجم، فإنَّ الباحثَ يطرحُ معيارَين رَئيسَين لتمييز درجات مُستويات الاستعمال، أحدُهُما (**كَمِّيّ**) يستندُ إلى إحصاءات الوحدات المُعجميَّة في المُدوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم [باعتبارِها تمثيلًا لواقع اللُّغة]، والآخَرُ (**كَيفيّ**)

يستندُ إلى طبيعة السِّياقات [اللُّغَويَّة وغَير اللُّغويَّة] الَّتي ترِدُ فيها الوحدات. وفي العُمُوم، فإنَّ مُستويات الاستعمال المَعنيَّة تدخلُ جميعًا في إطار (اللُّغة العربيَّة المُشتَرَكة) الَّتي يُعنى بها المُعجَم.

وتبقى الإشارةُ إلى أهمِّيَّة مُوَجِّهات الاستعمال اللُّغويّ للفئات المُستَهدَفة؛ إذ تُمثِّلُ هذه المُوجِّهاتُ سِجلًّا وصفيًّا، يُعرَفُ من خلالِه ما إذا كانت الوَحدةُ المُعجميَّةُ مَقبولةً في المُجتَمَع أم مُستَهجَنةً أم مرفوضة، وما إذا كانَ استخدامُها عامًّا أم مقصورًا على فئةٍ مُعيَّنة، ونحو ذلك. وحتَّى يكونَ هذا (**السِّجلّ الوصفيّ**) مبنيًّا على أُسُسٍ علميَّة، فلا ينبغي الاكتفاءُ بإيراد أقدم استعمالات الوحدة المُعجميَّة؛ بل ينبغي أن نتتبَّعَ استعمالاتِها زمنيًّا عبرَ عُصُور العربيَّة، لداعيَين اثنَين؛ **الأوَّل**: أنَّ كلماتِ العربيَّة تمُوت وتحيا، وقد تُبعَث من جديد. ولا نستطيعُ إصدارَ حُكم بشأن استعمالها ما لم نكُن على بيِّنةٍ من درجات هذا الاستعمال في الحِقَب الزَّمنيَّة المُتعاقبة. **والآخَرُ**: أنَّ كثيرًا من مُفردات اللُّغة تثبُتُ على معنًى معجميٍّ واحدٍ أو معانٍ محدودة ثابتةٍ على مدار حِقَبٍ زمنيَّةٍ مُمتدَّة؛ لكنَّها مع هذا تتباينُ في دلالاتِها السِّياقيَّة الَّتي يَصعبُ استكشافُها إلَّا من خلال النُّصُوص، ومثلُ هذا التَّبايُن قد يَسمحُ للوحدات باكتساب دلالاتٍ مُعجميَّةٍ جديدة.

في ضوء ما سبق، وسعيًا إلى ضبط مُستويات الاستعمال على نَسَقٍ قياسيٍّ في المُعجم التَّاريخيّ المنشود، فإنَّ الدِّراسةَ تقترحُ خمسةَ مُستوياتٍ رئيسةٍ للاستعمال؛ يُمكنُ تصنيفُها إلى **مُستويَيْن كَمِّيَّين**، يعتمدان على إحصاءات الوحدات [الألفاظ] في المُدوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم، هُما (مُستوى الوُجود، ومُستوى الشُّيوع)، **وثلاثة مُستويات كيفيَّة**، تعتمدُ على طبيعة نُصُوص المُدوَّنة [الشَّواهد]، هي (مُستوى الإباحة، ومُستوى البيئة، ومُستوى الإطار الاجتماعيّ). ويُوضِّحُ (الجدول ٨) تصوُّرًا مُقترَحًا لأقسام هذه المُستويات الخمسة وضوابط التَّحرير المُعجميّ لها.

م	المُستوى	الأقسام	الضَّابط [على اللَّفظ / الوَحدة المُعجميَّة]
١	الوُجود [الاستعمال]	مُستَعمَل	لفظٌ مُوافقٌ لطبيعة اللُّغة، لهُ دلالةٌ مُعجميَّة مُستعمَلَة
		مَتروك	لفظٌ قياسيّ، ليسَت لهُ دلالة مُعجميَّة
		مُـمات	لفظٌ ورَدَ في قرنٍ زمنيّ، ثُمَّ انقطَعَ قرنًا مُتأخِّرًا
		مُـحيًى	لفظٌ ورَدَ، ثُمَّ انقطَعَ قرنًا [أو أكثر]، ثُمَّ أُعيدَ استخدامُهُ في قرنٍ مُتأخِّر
٢	الشُّيوع	شائع	نسبةُ الدَّوران مرَّة [أو أكثر] لكلّ ألف كلمة في مُدوَّنة المُعجم
		مُطَّرِد	نسبةُ الدَّوران من مرَّة إلى أقلّ من ١٠ لكلّ ١٠ آلاف كلمة
		نادر	نسبةُ الدَّوران من مرَّة إلى أقلّ من ١٠ لكلّ ١٠٠ ألف كلمة
		شاذّ	نسبةُ الدَّوران أقلّ من ١٠ لكلّ مليون كلمة، وأكثر من مرَّة لجُملة الكلمات
		مُنكَر	اقتصرَ عليه مُستعملٌ واحدٌ، ولم يَرِد عندَ غَيرِه

م	المُستوى	الأقسام	الضَّابط [على اللَّفظ / الوَحدة المُعجميَّة]
٣	الإباحة	سواديّ	لفظٌ دارجٌ عندَ العامَّة والخاصَّة، مقبولٌ اجتماعيًّا
		مُباح	لفظٌ بديلٌ عن اللَّفظ المحظور، مقبولٌ اجتماعيًّا
		سُوقيّ	لفظٌ دارجٌ عندَ العامَّة، مُستَهجَن اجتماعيًّا
		محظور	لفظٌ ممنوع، للفُحش أو لدواعٍ دينيَّة أو اجتماعيَّة
٤	البيئة	حَضريّ	لفظٌ دائرٌ في نُصُوصٍ ذات صبغة حَضَريَّة [مَدنيَّة]
		بَدويّ	لفظٌ دائرٌ في نُصُوصٍ ذات صبغة بَدَويَّة [صحراويَّة]
		ريفيّ	لفظٌ دائرٌ في نُصُوصٍ ذات صبغة ريفيَّة [زراعيَّة]
		ساحليّ	لفظٌ دائرٌ في نُصُوصٍ ذات صبغة ساحليَّة [بحريَّة]
٥	الإطار الاجتماعيّ [في البيئة الواحدة]	عُرفيّ	لفظٌ عامّ
		علميّ / ثقافيّ	لفظٌ لهُ دلالة مُصطلحيَّة أو يَختَصُّ بفئةٍ لها طابعٌ معرفيّ مُميِّزٌ لها
		مِهَنيّ	لفظٌ مختَصٌّ بأهل حرفةٍ ما

الجدول ٨ : تَصوّرٌ مُقترَحٌ لمُستويات الاستعمال في المُعجم التَّاريخيّ

٣,١٠. منهجيَّة التَّوثيق:

يهدفُ التَّوثيقُ في المُعجَم التَّاريخيّ للعربيَّة إلى أمرَين رَئيسَين، هُما:

- تأكيد اشتمال مصادر التُّراث العـربيّ المُدوَّن على الشَّواهد المُعجميَّة.
- تيسير وُصُول مُستخدمي المُعجم إلى المصادر الَّتي حَوَت هذه الشَّواهد.

ولأجل تحقيق هذَين الهَدَفَين مُجتَمِعَين، ينبغي الاعتمادُ على مصادرَ مطبوعة، يُمكنُ للمُستخدمينَ أن يصلوا إليها ويبحثوا فيها. وهو ما يعني إهمالَ الاستشهاد من المصادر المخطوطة وما في حُكمِها من مصادرَ تخلو من المعلومات الببليوغرافيَّة المُوثِّقة لها، لأنَّ الوُصُولَ إلى مثل هذه المصادر ليسَ مُتاحًا لأيّ أحد، فضلاً عن صُعُوبة القراءة والبحث فيها على غَير المُختَصِّينَ حالَ الوُصُول إليها، خُصُوصًا تلكَ الَّتي ارتبَطَت بمراحل التَّدوين المُبكِّرة.

وسعيًا إلى إرساء منهجيَّةٍ لتوثيق الشَّواهد المُعجميَّة، فإنَّ الباحثَ يُمَيِّزُ في التَّوثيق بينَ بُعدَين، هما: البُعد العلميّ، والبُعد الفَنِّيّ [الاقتصاديّ]. وبيانُ ذلكَ على النَّحو الآتي.

٣,١٠,١. البُعد العلميّ:

هُناكَ إشكالان يُمثِّلان البُعدَ العلميَّ للتَّوثيق، يكمنُ **الأوَّلُ** في تعدُّد مصادر مادَّة المُستعمل الواحد لأولئكَ الَّذينَ وصلَتنا نُصُوصُهم عن طريق الرِّواية، سواءٌ أعاصروا حِقبة الرِّواية أم حقبةَ التَّدوين. وعلى سبيل المثال، سنجدُ (ديوان امرئ القَيس بن حُجْر) مطبوعًا بروايات مُختلفة، منها: رواية السُّكَّريّ، ورواية الأعلم الشَّنتمريّ، ورواية الأصمعيّ، وغَيرها. والحالُ كذلكَ في مصادر السُّنَّة النَّبويَّة المُتقدِّمة (مثل: مُوطَّأ مالك) ونحو ذلك. ويتشابهُ المُحتوى في هذه المصادر بصورةٍ كبيرة، لكنَّهُ لا يتماثلُ إلا نادرًا، لأسبابٍ، منها: اختلافُ

مناهج الرُّواة، واختلاف أزمنة الرِّواية. وما يراهُ الباحثُ بشأن هذه المصادر أن تُستخدَم جميعًا في التَّوثيق، مع تقييد استخدامِها بأمرَين؛ الأوَّلُ: **انتفاء الشَّكّ في نسبة مُحتواها إلى راويتِها**، والآخَرُ: **أن تعتمدَ في تحقيقِها على مخطوطاتٍ حقيقيَّةٍ تُثبتُ صِحَّةَ وُجُودِها وتُرَجِّحُ نسبَتَها إلى أحدٍ بعَينِه**.

ويكمُنُ الإشكالُ الآخَرُ في تعدُّد مطبوعات المصدر الواحد، سواءٌ لأولئكَ الَّذينَ وصلَتنا نُصُوصُهم عن طريق الرِّواية أم التَّدوين. ومثلُ هذه المصادر تأتي على إحدى صُورَتَين، **الأولى**: المصدر المطبوع بتحقيقٍ واحدٍ [أو غَير المُحقَّق للمُتأخِّرين]. ويقترحُ الباحثُ الاعتمادَ على آخر المطبوعات المُتاحة للمصدر الواحد؛ إذ المُفتَرَضُ أن تكونَ تنقيحًا أو استدراكًا للأخطاء في المطبوعاتُ السَّابقة. والصُّورة **الأخرى**: المصدر المطبوعُ بتحقيقاتٍ مُتعدِّدة. ومع أنَّ الأصلَ في مثل هذه الحالة أن تَستدركَ المطبوعاتُ الأحدثُ على المطبوعات السَّابقة، إلَّا أنَّ الواقعَ يفرضُ وُجودَ قدرٍ من المُرُونة الَّتي تسمحُ لصُنَّاع المُعجم بالانتقاء من بينها، وفقَ ضوابطَ إجرائيَّة مُنظِّمة.

٣,١٠,٢. البُعد الفنِّيّ:

حالَ إنجاز المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة، فالمُفتَرَضُ أن يحوي عشرات [أو مئات] الآلاف من الشَّواهد المُعجميَّة الَّتي يرتبطُ كُلٌّ منها بمعلوماتٍ ببليوغرافيَّة توثيقيَّة لمصدر الاستشهاد. ولو اكتَفَينا بإيراد المعلومات الببليوغرافيَّة للمصدر الواحد في صُورةٍ بسيطة، كأن تشتملَ مثلًا على (عُنوان المصدر، واسم المُؤلِّف، ورقم الصَّفحة)، فسيستغرقُ التَّوثيقُ مساحةً هائلةً من حجم المُعجم. ولتوضيح ذلك، فإنَّنا نُحاولُ استشرافَ المساحة التَّقريبيَّة للمعلومات الببليوغرافيَّة التَّوثيقيَّة من خلال افتراضيَّةٍ حسابيَّةٍ بسيطة، يُوضِّحُها (الشَّكل ٢).

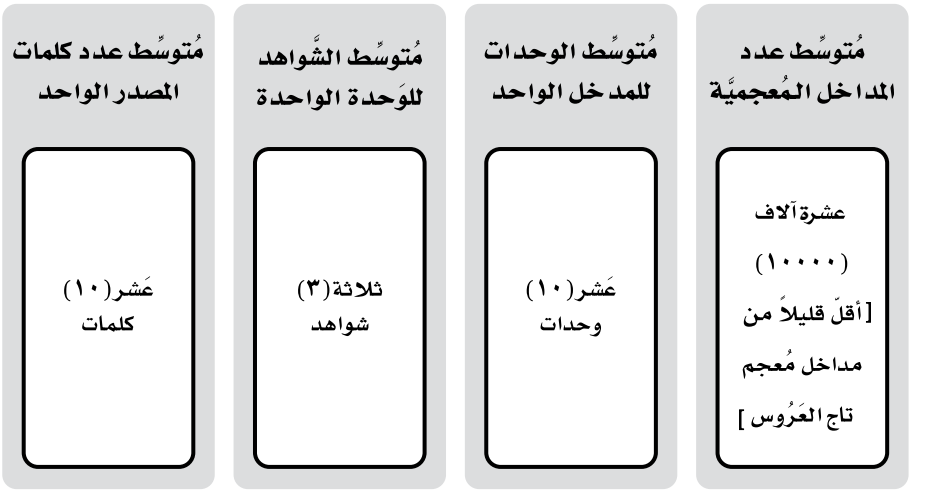

الشَّكل ٢: افتـراضيَّة استشرافيَّة لمساحة المعلـومات الببليوغـرافيَّة التَّوثيقيَّـة فـي المُعجم التَّاريخيّ

في ضوء ذلك، سنجدُ المعلومات الببليوغرافيَّة وحدها تستغرقُ مساحةَ ثلاثة ملايين كلمة تقريبًا؛ أي: مساحة ثلاثينَ مُجلَّدًا يشتملُ كُلٌّ منها على مئة ألف كلمة. وهي مساحةٌ هائلة، تستدعي ضبطًا منهجيًّا سابقًا لعمليَّة التَّوثيق، خُصُوصًا حينَ نضعُ في الاعتبار أنَّ هذه المساحة تخصُّ معلومات التَّوثيق فَحسب، دونَ المعلومات المُعجميَّة الرَّئيسة.

لهذا، فإنَّ الدِّراسةَ تقترحُ أن تُستَبدَلَ بالمعلومات الببليوغرافيَّة للمصدر الواحد أرقامٌ ورُمُوز في نظام تسلسُليّ على النَّحو (١، أ، ٢٠) فنَعني بذلك (المصدر ١، الجزء ١، الصَّفحة ٢٠)، وهكذا، على أن تُرفَقَ الأرقامُ والرُّموزُ بما يُقابلُها من معلوماتٍ كاملةٍ في مُلحَقٍ بالمُعجم. ومن ثمَّ، سيكونُ المُستخدمُ قادرًا على الوُصُول إلى معلومات التَّوثيق بسُهولة، وسيقلُّ الوقتُ والجُهد المَبذُولَين في توثيق شواهد المُعجَم، كما ستتحقَّقُ الجدوى الاقتصاديَّة بتقليل المساحة الَّتي تستغرقُها المعلوماتُ الببليوغرافيَّة؛ حيثُ تَردُ مرَّةً واحدةً في مُلحق المُعجم.

٤. التَّطبيق:

يبقى الحُكمُ على نَجاعة المنهجيَّة الَّتي تُقدِّمُها الدِّراسةُ مرهُونًا بقابليَّتِها للتَّطبيق؛ ليسَ عَبرَ المُعالجة المُعجميَّة فَحَسب، وإنَّما أيضًا عبرَ المُعالَجَتَين: الآليَّة [الحاسُوبيَّة] والإحصائيَّة. ذلكَ أنَّ المُعجمَ التَّاريخيَّ عملٌ علميٌّ، يستمدُّ قدرًا هائلًا من قيمتِه من حُسن تنظيمِه وسلامة مُخرَجاتِه ودقَّة المعلومات الَّتي يُقدِّمُها لمُستخدِميه. وتُمثِّلُ المُعالَجَتان الآليَّة والإحصائيَّة ضمانةً لهذه الأمور؛ لأنَّهما تستندان أساسًا إلى بياناتٍ كمِّيَّةٍ قابلةٍ للتَّحليل والتَّقييم.

وفي مُحاولةٍ لإثبات قابليَّة المنهجيَّة للتَّطبيق، يسعى الباحثُ فيما يأتي لتقديم رُؤيةٍ عمليَّةٍ لكيفيَّة تحرير المُعجم التَّاريخيّ المنشود لكلِّ محورٍ من المحاور العشرة للتَّحرير على حِدة، من خلال نماذج المدخل المُعجميّ (صبح). وقد اعتمدَ الباحثُ في استخلاص المعلومات المُعجميَّة على مُدوَّنةٍ لُغويَّةٍ مُحَوسَبَة، هي (**المُدوَّنة العربيَّة التَّاريخيَّة Historical Arabic Corpus**) في إصدارِها الثَّالث **(HAC.3.0)**. [وهي مشروعٌ علميٌّ خاصٌّ بالباحث، أنجَزَهُ بينَ عامَي ٢٠٠٥ و٢٠١٨].

تشتملُ هذه المُدوَّنة على أكثرَ من بليون وثلاثمئة مليون كلمة، تُؤرِّخُ للُّغة العربيَّة منذُ عام (٤٠٣ ق.هـ/ ٢٣١ م) إلى عام (١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، وتتوزَّعُ مادَّتُها في خمسةَ عشر ألف وثيقةٍ نصِّيَّةٍ غير مُكرَّرة. وقد خضَعَت جميعُ وثائق المُدوَّنة للمُعالَجَتَين الآليَّة والإحصائيَّة؛ لتيسير إجراءات التَّحرير المُعجميّ من ناحية، وضمان سلامة المُخرَجات من ناحيةٍ أخرى.

٤،١. تطبيق منهجيَّة التَّرتيب:

٤،١،١. تطبيق ترتيب المباني [الألفاظ]:

٤،١،١،١. تطبيق ترتيب المداخل المُعجميَّة:

م	المداخل المُعجميَّة		التَّوصيف
١	مداخل سابقة	صبب	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٢		صبث	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٣		صبج	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٤	المدخل المَعنيّ	صبح	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٥	مداخل لاحقة	صبخ	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٦		صبر	جذر لُغويّ / عَرَبيّ
٧		طابور	أصل / دَخيل

الجدول ٩ : نموذج لمنهجيَّة ترتيب المداخل في المُعجم التَّاريخيّ

٤،١،١،٢. تطبيق ترتيب الوحدات المُعجميَّة:

م	الوَحدة المُعجميَّة		الباب الصَّرفيّ	التَّرميز العدديّ ١ : ٥ = أصول ٦ : ٩ = زوائد	الرُّتبة		
					أصُول	حُرُوف	حركات
١	صَبَحَ (يَصْبَح)	من الأفعال	فَعَلَ (يَفْعَل)	٣+٢+١	١	١	١
٢	صَبُحَ (يَصْبُح)		فَعُلَ (يَفْعُل)	٣+٢+١	١	١	٢
٣	صَبِحَ (يَصْبَح)		فَعِلَ (يَفْعَل)	٣+٢+١	١	١	٣
٤	صَبَّحَ		فَعَّلَ	٣+٦+٢+١	٤	٤	٤
٥	أَصْبَحَ		أَفْعَلَ	٣+٢+١+٦	٥	٥	٥
٦	تَصَبَّحَ		تَفَعَّلَ	٣+٧+٢+١+٦	٦	٦	٦
٧	تَصابَحَ		تَفاعَلَ	٣+٢+٧+١+٦	٧	٧	٧
٨	اصْطَبَحَ		افْتَعَلَ	٣+٢+٧+١+٦	٧	٨	٨
٩	اسْتَصْبَحَ		اسْتَفْعَلَ	٣+٢+١+٨+٧+٦	٩	٩	٩
١٠	الصُّبْح	من الأسماء	فُعْل	٣+٢+١	١٠	١٠	١٠
١١	الصُّبْحَة		فُعْلة	٦+٣+٢+١	١١	١١	١١
١٢	الصَّبْحان		فَعْلان	٧+٦+٣+٢+١	١٢	١٢	١٢
١٣	الصَّباح		فَعال	٣+٦+٢+١	١٣	١٣	١٣
١٤	الصُّباح		فُعال	٣+٦+٢+١	١٣	١٣	١٤
١٥	الصَّبُوح		فَعُول	٣+٦+٢+١	١٣	١٤	١٥
١٦	الصَّبِيحة		فَعِيلَة	٧+٣+٦+٢+١	١٦	١٦	١٦
١٧	الصُّباحِيّ		فُعالِيّ	٨+٧+٣+٦+٢+١	١٧	١٧	١٧
١٨	الصَّباحيَّة		فُعالِيَّة	٩+٨+٧+٣+٦+٢+١	١٨	١٨	١٨
١٩	الصَّابِح		فاعِل	٣+٢+٦+١	١٩	١٩	١٩
٢٠	المِصْبَح		مِفْعَل	٣+٢+١+٦	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	الإصْباح		إفْعال	٣+٧+٢+١+٦	٢١	٢١	٢٢
٢٢	المِصْباح		مِفْعال	٣+٧+٢+١+٦	٢١	٢٢	٢٣

الجدول ١٠ : نموذج لمنهجيَّة ترتيب الوحدات في المُعجم التَّاريخيّ [المدخل: صبح]

٤,١,٢. تطبيق ترتيب المعاني:

❖ أَصْبَحَ:

– معنى ١: تَحوَّلَ من حالٍ إلى حال.

[البَرَّاق بن رَوْحان (١٦١ ق.هـ)] (شَيخو، ١٨٩٠: ١/٢–١٤٧).

وَقَد أَصبَحَ البرَّاقُ في دارِ غُربَةٍ وَفــارَقَ إِخــوانًا لَــهُ وَمَوالِيا

– معنى ٢: دخَلَ في الصَّباح.

[تأبَّط شرًّا الفَهْميّ (٩٥ ق.هـ)] (ذو الفقَّار شاكر، ١٩٨٤: ١١٢–١١٥).

وَقــالوا لَهــا: لا تَنكِحيهِ، فَـإِنَّـهُ لِأَوَّلِ نَصــلٍ أَن يُـلاقِـيَ مَـجمَعـا

يَبيتُ بِـمَغنى الوَحشِ حَتّى أَلِفنَهُ وَيُصبِحُ لا يَحمي لَها الدَهرَ مَرتَعا

٤,٢. تطبيق منهجيَّة تحرير المباني:

م	من الوحدات الرَّئيسة		من الوَحدات الفرعيَّة [السَّماعيَّة]		من الوَحدات الَّتي لم تُضف معنًى جديدًا [القِياسيَّة]	
			الوَحدة	التَّوصيف	الوَحدة	التَّوصيف
١	من الأفعال	صَبَحَ	يَصْبَح	فعل مُضارع		
٢		صَبُحَ	يَصْبُح	فعل مُضارع		
			الصَّبيح	صِفة مُشَبَّهة		
٣		صَبِحَ	يَصْبَح	فعل مُضارع		
			الأَصْبَح	صِفة مُشَبَّهة		
٤		صَبَّحَ			التَّصبيح	مَصدر
٥		اسْتَصْبَحَ			الاستِصباح	مَصدر
٦	من الأسماء	الصُّبْح	الأَصْباح	جمع تكسير		
٧		الصَّبْحان	الصَّبْحى	صِيغة المُؤنَّث		
٨		الصَّباحيَّة			الصَّباحيَّات	جمع مُؤنَّث
٩		الصَّابِح			الصَّابِحُون	جمع مُذكَّر
١٠		المِصْباح	المَصابِيح	جمع تكسير		

الجدول ١١ : نموذج لمنهجيَّة تحرير المباني في المُعجم التَّاريخيّ

٤,٣. تطبيق منهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة:

٤,٣,١. تطبيق المعاني الوظيفيَّة الصَّوتيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُوذَج
١	الفعل	ضمنيّ	ضبط حَرَكة عَين الثُّلاثيّ	صَبُحَ (ـــُـــ)
		صريح	معلومات النُّطق [والهجاء]	صَبُحَ [ṣabʊħa]
٢	الاسم	صريح	معلومات النُّطق [والهجاء]	صُبْح [ṣʊbħ-ʊn]
				صَباحيَّة [ṣabæħiyyat-ʊn]

الجدول ١٢ : نموذج لمنهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة [الصَّوتيَّة] في المُعجم التَّاريخيّ

٤,٣,٢. تطبيق المعاني الوظيفيَّة الصَّرفيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُوذَج
١	الفعل	ضِمنيّ	تمييز الفعل المُتصرِّف	صَبَحَ (ـــَـــ)
٢	الاسم	صريح	(مُفرَد، جمع)	الصُّبْح [م]، أصْباح [ج]
				المِصْبَح [م]، مَصابِح [ج]
				المِصْباح [م]، مَصابِيح [ج]

الجدول ١٣ : نموذج لمنهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة [الصَّرفيَّة] في المُعجم التَّاريخيّ

٤,٣,٣. تطبيق المعاني الوظيفيَّة التَّركيبيَّة:

م	القسم	حالة المعنى	توصيف المعنى	النَّمُـوذَج	
				الوَحدة	التَّوصيف
١	الفعل	ضمنيّ	تمييز اللَّازم والمُتعدِّي	صَبُحَ [الوَجهُ]	ثُلاثيّ / لازم
				صَبَحَ [القَومَ]	ثُلاثيّ / مُتعدٍّ
				أَصْبَحَ [فُلانٌ]	رُباعيّ / لازم
				صَبَّحَ [القَومَ]	رُباعيّ / مُتعدٍّ
		صريح	دلالة الفعل النَّاسخ ونحوه	أَصْبَحَ: فعلٌ ناسخ، مِن أخوات كانَ	
٢	الاسم	–	–	–	

الجدول ١٤ : نموذج لمنهجيَّة تحرير المعاني الوظيفيَّة [التَّركيبيَّة] في المُعجم التَّاريخيّ

٤,٤. تطبيق منهجيَّة التَّعريف [تحرير المعاني المُعجميَّة]:

مِن معاني الأفعال:

❖ صَبَّحَ:

– معنى ١: [الشَّعرُ] خالَطَ بياضُهُ حُمرة.

– معنى ٢: [الحَديدُ] ظَهَرَ بَريقُه.

❖ صَبَّحَ:

- معنى ١: [القومَ] هجمَ عليهم صباحًا.
- معنى ٢: [فُلانًا] حيَّاهُ بالسَّلام صباحًا.
- معنى ٣: [**اللهُ** فُلانًا بالخَير]: (دُعاء) أنعمَ **اللهُ** عليه بالخَير مطلَعَ يومِه.

مِن معاني الأسماء:

❖ **الصُّبْح**: أوَّل النَّهار.

❖ **الصَّباح**: الصُّبْح.

❖ **المِصباح**: وعاءٌ يُستضاءُ بِهِ.

٤,٤. تطبيق منهجيَّة تحرير الشَّواهد المُعجميَّة.

مِن شواهد الأفعال:

❖ صَبَّحَ:

- شاهد ١: من جنس الفعل:

[أُحَيحة بن الجُلاح الأوسيّ (١٤٩ ق.هـ)] (**الفريجات، ٢٠٠٨**: ٤٤٠).

فـأنـا الَّـذي صَبَّـحْـتُـكُم بالقَـومِ إذْ دَخَلُوا الـرَّحـابَـه

- شاهد ٢: من المصدر القياسيّ:

[رُؤبة بن العَجَّاج (١٤٥ هـ)] (**عالم لُغويّ قديم، ٢٠١١**: ١/٤-٦).

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ
ناءٍ مِن التَّصْبِيحِ نائِي المُغْتَبَقْ

مِن شواهد الأسماء:

❖ **المِصْبَح:**

[عَمرو بن مَعدي كَرِب (٢١ هـ)] (الطَّرابيشي، ١٩٨٥: ٧٤).

وكانَ العُدَائيُّونَ تحتَ رماحِهم رماحِ بني عَمرٍ غَداةَ **المَصابِحِ**

٤,٦. تطبيق منهجيَّة التَّأثيل:

م	الوَحدة المُعجميَّة		الدِّلالة	التَّأثيل
١	أَصْبَحَ	من الأفعال	دخلَ في أوَّل النَّهار	عربيَّة قديمة Old.Arab.
٢	تَصابَحَ		تكلَّفَ ليبدو مُشرقًا وجميلاً	عربيَّة مُوَلَّدة Gen.Arab.
٣	اصْطَبَحَ		شَرِبَ شرابَ الصَّباح	عربيَّة قديمة Old.Arab.
٤	الصُّباحيّ	من الأسماء	شديد الحُمرة	عربيَّة إسلاميَّة Islam.Arab
٥	الصَّباحيَّة		أوَّل نهار ليلة الزِّفاف	عربيَّة حديثة Mod.Arab.
٦	المِصْبَح		المِصباح؛ وعاءٌ يُستضاءُ بِهِ	عربيَّة إسلاميَّة Islam.Arab

الجدول ١٥ : نموذج لمنهجيَّة التَّأثيل في المُعجم التَّاريخيّ

٤،٧. تطبيق منهجيَّة التَّأريخ:

نموذَج ١:

❖ **الصَّبِيحة:**

[خِداش بن زُهَير العامريّ (٦ هـ)] (يعقُوب، ١٩٨٢: ٤٠).

(النِّصف الأوَّل من القَرن الأوَّل الهجريّ /

النِّصف الأوَّل من القَرن السَّابع الميلاديّ)

يَصِفُ فَرَسًا:

دَحْضُ السَّراةِ إذا عَلَوْتَ سَراتَهُ صافي الأَدِيمِ صَبِيحَةَ الإعمالِ

نموذَج ٢:

❖ **صَبَّحَ:**

[مجهول (٢٥٠ هـ)] (صاحب أخبار الدَّولة العبَّاسيَّة، ١٩٧١: ١٢٤).

(مُنتَصَف القَرن الثَّالث الهجريّ /

النِّصف الآخَر من القَرن التَّاسع الميلاديّ)

فَرجَعَ الرَّسُولُ فقالَ: ... «وما تَصنَعُونَ برَجُلٍ قد ذَهَبَ منهُ ما تخافُون؟ امتَنِعُوا ممَّا قد أَظَلَّكم. صَبَّحَكُم أو مَسَّاكُم يُذِلُّكُم». ثُمَّ قامَ وقُمنا مَعَه.

٤,٨. تطبيق منهجيَّة تعيين المُستعمِل:

٤,٨,١. التَّطبيق على القُرآن الكريم:

❖ **الإصْباح:**

[اللهُ جل جلاله، القُرآن الكريم، (١١ هـ)، رواية: وَرش عن نافع]

(الأنعام: ٩٦-٩٧).

﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾.

٤,٨,٢. التَّطبيق على الشِّعر:

نموذَج ١:

❖ **الصَّبُوح:**

[امرؤ القَيس بن حُجر (٨٠ ق.هـ)، رواية: ابن النَّحَّاس] (إبراهيم، ١٩٩٠: ٦٠).

إذا نـالَ منهـا نَظـرةً رِيـعَ قَلبُـهُ كما ذَعَرَتْ كأسُ الصَّبوحِ المُخَمَّرَا

نموذَج ٢:

❖ **أَصْبَحَ:**

[عبد الملك بن هشام (٢١٣ هـ)] (ابن هشام، ١٩٧٩: ١٦٠).

«قالَ عَمْرو بنُ الهَدهاد بن شُرَحْبِيل يهجُو عَمرًا ذا الأذعار:

أصبـحَ ذو الأذعـار فـي رَمْسِـهِ يـأكلُـهُ الجَـوْرُ الَّـذي قـدَّمـا»

٤,٨,٣. التَّطبيق على الأمثال:

نموذَج ١:

❖ **أَصْبَحَ:**

[امرؤ القَيس بن حُجر (٨٠ ق.هـ)، رواية: المُفَضَّل] (الضَّبِّيّ، ١٩٨٣: ١٢٣).

«**أَصْبَحَ** لَيلٌ».

نموذَج ٢:

❖ **الصَّبُوح:**

[مَجهول، رواية: المُفَضَّل (١٧٨ هـ)] (الضَّبِّيّ، ١٩٨٣: ١٢٦).

«أعَن صَبُوحٍ تُرَقِّق؟».

٤,٨,٤. التَّطبيق على الحديث النَّبَويّ:

نموذَج ١:

❖ **أَصْبَحَ:**

[مُحمَّد ﷺ (١١ هـ)، حديث نبويّ، رواية: مُسلم، ٢٧٢٣] (مُسلم، ١٩٩١: ٢٠٨٩/٤).

عَنْ عَبْد **الله** قَالَ: كَانَ نبيُّ **الله** صَلَّى **اللهُ** عَلَيْه وَسَلَّمَ إِذَا أَمْسَى قَالَ: «**أَمْسَيْنَا** وَأَمْسَى الْمُلْكُ **للَّهِ** ...» ... وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: «**أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لله**».

نموذَج ٢:

❖ **اسْتَصْبَحَ:**

أحمد بن الحُسَين البَيهقيّ.

[حديث نبويّ، (٤٥٨ هـ)، رواية: البَيهقيّ، ١٩٦٦٠] (البَيهقيّ، ٢٠١١: ١٩/٥٦١).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ **اللهُ** عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ **اللهِ** صَلَّى **اللهُ** عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ وَالزَّيْتِ قَالَ: «**اسْتَصْبِحُوا** بِهِ وَلَا تَأْكُلُوهُ».

٤,٨,٥. التَّطبيق على أسجاع الكُهَّان:

❖ **الصَّباح:**

[زَبراء الكاهنة (٦٤ ق.هـ)، رواية: القالي] (القالي، ١٩٧٥: ١/١٦١).

«واللَّوح الخافِق، واللَّيل الغاسِق، والصَّباح الشَّارِق، والنَّجم الطَّارق، والمُزْنِ الوادِق، إنَّ شَجَرَ الوادي لَيَأْدُو خَتْلا».

٤,٨,٦. التَّطبيق على المَحكيَّات النَّثريَّة:

نموذَج ١:

❖ **الصَّباح:**

[مَذعُور بن عَدِيّ العِجليّ (١٣ هـ)] (الهنديّ، ١٩٨٧: ٣٧٢).

كتب مذعور بن عدي إلى أبي بكر رضي **الله** عنه:

«أمَّا بَعدُ، فإنِّي امرؤٌ من بَني عِجل، أجلاس الخَيل وفُرسان الصَّباح. ومعي رِجالٌ من عَشيرَتي، الرَّجُلُ خَيرٌ من مئة ...».

نموذَج ٢:

❖ **الصَّباح:**

[مُحمَّد بن جَرير الطَّبريّ (٣١٠ هـ)] (الطَّبريّ، ١٩٦٧: ٢/٢٥١).

فلمَّا رآهُم نَوْفَلُ بنُ عَبد مناف، قالَ لهم: «**أَنْعِمُوا صَباحًا**». فقالوا لهُ: لا نَعِمَ صَباحُك ...

٤,٩. تطبيق منهجيَّة تحرير مُستويات الاستعمال:

م	الوَحدة المُعجميَّة		مُستوى الاستعمال				
			الاستعمال	الشُّيُوع	الإباحة	البيئة	الإطار الاجتماعيّ
١	من الأفعال	صَبُحَ	مُستَعمَل	مُطَّرِد	مُباح	حَضريّ	عُرفيّ
٢		تَصَبَّحَ	مُستَعمَل	نادر	سواديّ	بَدويّ	عُرفيّ
٣		اسْتَصْبَحَ	مُستَعمَل	نادر	سواديّ	بَدويّ	عُرفيّ
٥	من الأسماء	الصُّبْح	مُستَعمَل	شائع	سواديّ	حَضريّ	عُرفيّ
٦		الصُّبْحَة	مُمات	شاذّ	سواديّ	بَدويّ	ثقافيّ
٧		الصَّبْحان	مُحيًى	شاذّ	سُوقيّ	بَدويّ	ثقافيّ

الجدول ١٦ : نموذج لمنهجيَّة تحرير مُستويات الاستعمال في المُعجم التَّاريخيّ

٤،١٠. تطبيق منهجيَّة التَّوثيق:

❖ الصَّبُوح:

[أبو ذُؤَيب الـهُذَليّ (٢٧ هـ)] (الـهُذَليُّون، ١٩٦٥: ١٦/١).

قَصَرَ الصَّبُوحَ لها فـشَرَّجَ لَـحْـمَـها بالنَّـيِّ فَهْـي تَثُوخُ فيها الإِصْبَعُ

المعلومات الببليوغرافيّة	المُؤلِّف	الشُّعراء الهُذَليُّون.
	المصدر	ديوان الهذليين.
	المُحقِّق	أحمد الزين، محمود أبو الوفا.
	النَّاشر	دار الكتب المصرية، القاهرة.
	الطَّبعة	٢
	عام النَّشر	١٩٦٥م.
	الجُزء	١
	الصَّفحة	١٦

التَّوثيق	رقم المصدر	الجُزء	الصَّفحة
رمز التَّوثيق	٨٠٠	أ	١٦
	٨٠٠، أ، ١٦		

الجدول ١٧ : نموذج لمنهجيَّة التَّوثيق في المُعجم التَّاريخيّ

٥. نتائج الدِّراسة:

١- أبانَت الدِّراسةُ عن ماهيَّة التَّحرير المُعجميّ وحُدُودِه. وانتَهَت إلى أنَّهُ مرحلةٌ وسيطةٌ من مراحلِ صِناعة المُعجم، تبدأ من حيثُ انتهى العملُ في جمع المادَّة الأوَّليَّة للمُعجم وتصنيفها، وتنتهي بالمُراجَعات الَّتي تسبقُ إعدادَ المُعجم للنَّشر.

٢- قدَّمَت الدِّراسةُ تصوُّرًا عن مُواصفات المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة، واستقرَّت على أنَّ الجديدَ الَّذي يُقدِّمُهُ المُعجمُ يتمثَّلُ في: ضبط معايير الصِّناعة وتقويمها، وتدوين ما أهملته المعاجمُ العربيَّة من المباني والمعاني، وتتبُّع التَّطوُّرات الحادثة لها.

٣- سَعَت الدِّراسةُ إلى استكشاف الإشكالات المُحتَمَلة لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة. وتمثَّلَت هذه الإشكالاتُ – من وِجهة نظر الباحث – في أربعة إشكالاتٍ، هي: القُصُور في جمع مادَّة المُعجَم، وتهميش دَور الآلة في تنفيذ إجراءات التَّحرير، وغِياب الإحصاء عن التَّحرير المُعجَميّ، والاضطراب البِنَويّ والدِّلاليّ في المنظُومة المُعجميَّة العربيَّة.

٤- اقتَرَحَت الدِّراسةُ منهجيَّةً لتحرير المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة عبرَ عشرة محاورَ أساسيَّة يتداخلُ فيها الشَّكلُ الخارجيُّ للمُعجم مع مُحتواهُ الدَّاخليّ. وتمثَّلَت هذه المحاورُ في: التَّرتيب، وتحرير المباني، وتحرير المعاني الوظيفيَّة، والتَّعريف، والاستشهاد، والتَّأثيل، والتَّأريخ، وتَعيين مُستعملي الشَّواهد، وتحرير مُستويات الاستعمال، والتَّوثيق.

٥- **في التَّرتيب**: أقرَّت الدِّراسةُ أسلوبَ ترتيب المداخل المُعجميَّة على أساس هجائيٍّ بما يتَّفقُ مع واقع المعاجم العربيَّة الحديثة، وطَرَحَت رُؤيةً جديدةً

لترتيب الوحدات على أساسٍ بِنَويّ [صرفيّ]؛ يَسْهُلُ استخدامُهُ ويُوافقُ الطبيعةَ الاشتقاقيَّةَ للعربيَّة. أمَّا ترتيب المعاني، فقد اقترَحَت الدِّراسةُ ترتيبَها تاريخيًّا، من الأقدم إلى الأحدث.

٦- **في تحرير المباني**: اقترَحَت الدِّراسةُ تقييدَ الوَحدة المُعجميَّة بالصِّيَغ الصَّرفيَّة السَّماعيَّة دونَ القياسيَّة، إلا في إحدى حالَتَين: الحالة الأولى: أن تُضيفَ الوَحدةُ معنًى مُعجميًّا جديدًا لم يُؤدِّه مصدرُ الاشتقاق [الفعل]، والحالة الأخرى: أن تكتسبَ الوَحدةُ دلالةً مُعجميَّةً أو مُصطلحيَّةً مُختلفةً عن دلالة مصدر الاشتقاق.

٧- **في تحرير المعاني الوظيفيَّة**: انتَهَت الدِّراسةُ إلى الاقتصار على المعاني الوظيفيَّة للأنماط اللُّغويَّة غَير المحدودة الَّتي استقرَّت عن طريق السَّماع والمُشافَهة. واقترَحَت الدِّراسةُ تصنيفَها إلى ثلاثة أقسام، هي: المعاني الصَّوتيَّة، والمعاني الصَّرفيَّة، والمعاني التَّركيبيَّة. وقدَّمَ الباحثُ تصوُّرًا للمعلومات المُتَضَمَّنة في كُلِّ قسمٍ على حِدة.

٨- **في التَّعريف**: قَدَّمَ الباحثُ رُؤيةً لتحرير المعاني المُعجميَّة عبرَ أربعة محاورَ فرعيَّة، هي: وسائل التَّعريف، وحُدُود التَّعريف، ولُغة التَّعريف، وضوابط التَّعريف. وسعى الباحثُ إلى شرح رُؤيتِه وتفسيرِها من خلال نماذجَ حيَّةٍ مُستمَدَّةٍ من واقع المعاجم العربيَّة.

٩- **في الاستشهاد**: قَيَّدَت الدِّراسةُ الجُملةَ الَّتي تردُ شاهدًا بأمرَين: أن تكونَ مُعبِّرةً عن المعنى بلا خَلَلٍ يُجزِئُها أو امتدادٍ يُربكُها، وأن تكونَ الوَحدةُ – محلّ الاستشهاد – مُستمَدَّةً من لُغةٍ واصفةٍ لا موصوفة. وقدَّمَت الدِّراسةُ ضابطًا رئيسًا للشَّواهد في المُعجم، يتمثَّلُ في إقرار المُجتمَع اللُّغويّ للشَّاهد استنادًا إلى مُعالَجةٍ إحصائيَّة.

١٠- **في التَّأثيل**: رأت الدِّراسةُ أنَّ التَّأثيلَ بصُورتِه في المعاجم العربيَّة المَعنيَّة بِه لا يُحقِّق غايةَ الفئات المُستهدَفة بالوُصُول إلى الأصل اللُّغَويّ الَّذي كانَت عليه الألفاظ. وقدَّمَ الباحثُ تصوُّرًا مُقتَرَحًا لتأثيل المُفرَدات في المُعجم التَّاريخيّ، عبرَ إطارَين، أحدهما عامٌّ باعتبار الزَّمان، والآخَرُ خاصٌّ باعتبار المكان والبنية.

١١- **في التَّأريخ**: انتَهَت الدِّراسةُ إلى اعتماد تاريخ وفاة (مالك بن فهم الأزديّ) (٤٠٣ ق.هـ/٢٣١م) ليكونَ نقطةَ بداية التَّأريخ للعربيَّة، استنادًا إلى مُسوِّغاتٍ علميَّة فَنَّدَها الباحث. واقتَرَحَت الدِّراسةُ التَّأريخَ للنُّصُوص بعبارةٍ تاريخيَّةٍ تُشيرُ إلى الحِقبة الزَّمنيَّة للنَّصّ، مصحوبةً بتاريخ وفاة مُستعمل النَّصّ.

١٢- **في تعيين المُستعمِل**: أبانَت الدِّراسةُ عن وُجود إشكالٍ في تعيين مُستعمل النُّصُوص المَرويَّة والمحكيَّة. وقسَّمَ الباحثُ هذه النُّصُوصَ إلى ستَّة أقسام، هي: القُرآن الكريم، والشِّعر، والأمثال، والحديث النَّبويّ، وأسجاع الكُهَّان، والمحكيَّات النَّثريَّة. وفنَّدَ الباحثُ القَولَ في طبيعة نُصُوص كُلِّ قسم على حِدة؛ كما ميَّزَ بينَ النُّصُوص الَّتي تُنسَبُ للمُستعملينَ بألفاظِها على أوجه: (التَّأكيد، والتَّرجيح، والاحتمال، والشَّكّ).

١٣- **في تحرير مُستويات الاستعمال**: اقترَحَت الدِّراسةُ خمسةَ مُستوياتٍ؛ وصنَّفَها الباحثُ إلى مُستويَيْن كَمِّيَّين، هُما (مُستوى الوُجود، ومُستوى الشُّيوع)، وثلاثة مُستوياتٍ كيفيَّة، هي (مُستوى الإباحة، و مُستوى البيئة، و مُستوى الإطار الاجتماعيّ).

١٤- **في التَّوثيق**: قدَّمَ الباحثُ رُؤيةً ذاتَ بُعدَين، أحدهما علميّ، يتعلَّقُ بكيفيَّة توثيق النُّصُوص المُتعدِّدة الرِّواية وضابط الانتقاء من بين المصادر

المُتعدِّدة، والآخَرُ فنِّيّ [اقتصاديّ]، يتعلَّقُ بكيفيَّة تقليل المساحة الَّتي تستغرقُها المعلوماتُ الببليوغرافيَّة.

١٥- سَعَت الدِّراسةُ إلى إثبات قابليَّة الأسُس المنهجيَّة الَّتي قدَّمَتها للتَّطبيق؛ حيثُ عَرَضَ الباحثُ نماذجَ مُعجميَّةً مُمثِّلة لكُلِّ محورٍ من محاور التَّحرير العشرة على حِدة.

٦. الخُلاصَة:

في القَرن التَّاسع عشر ظَهَرَ منهجُ دراسة اللُّغة على أساس تطوُّريّ [دياكرونيّ Diachronic] يُراعي البُعدَ التَّاريخيَّ ويدرسُ مراحلَ النُّمُوّ اللُّغويّ للمُفرَدات والتَّراكيب. وكانَ هذا المنهجُ مُقابلًا للمنهج التَّزامُنيّ [سنكرُوني Synchronic] الَّذي يُعنى بدراسة اللُّغة على هيئتِها الَّتي تبدو عليها، بصرف النَّظَر عن التَّطوُّر التَّاريخيّ. ونتيجةً لذلك، ظهرَت فكرةُ المعاجم التَّاريخيَّة بهدف جمع مُفرَدات اللُّغة وتسجيل التَّطوُّرات الحادثة لكلّ مُفردةٍ منذُ أقدم استعمالٍ معلوم لها حتَّى أحدث استعمال. وأمكنَ بالفعل إنجازُ مجموعةٍ من المعاجم التَّاريخيَّة الَّتي استغرقَ بناءُ كُلٍّ منها عُقُودًا من الزَّمان. وكانَ من أشهرها: مُعجم أكسفورد للإنجليزيَّة Oxford English Dictionary (OED) ، ومُعجم اللُّغة الألمانيَّة الَّذي كانَ مُلهمًا لتجاربَ في لُغاتٍ أخرى، رغمَ تأخُّر ظُهُوره عن بعضِها.

وفي العقد الأوَّل من القَرن العشرين – قبلَ اكتمال إنجاز أيِّ مُعجم تاريخيٍّ للُّغات الأخرى – ظهرَت فكرةُ صناعة مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة، وتُرجِمَت هذه الفكرةُ إلى مُحاولةٍ حقيقيَّةٍ لم يُقَدَّر لها النَّجاح، ثُمَّ ظَهَرَت عدَّةُ مُحاولاتٍ توقَّفَ بعضُها وتغيَّرَ مسارُ بعضِها. ومع مَطلع الألفيَّة الثَّالثة تجدَّدَ الأملُ في صناعة مُعجم تاريخيٍّ للعربيَّة من خلال بعض المشروعات القائمة الَّتي تُشرفُ عليها مُؤسَّساتٌ علميَّةٌ وتَدعَمُها حُكُوماتٌ عربيَّة. وأملًا في تذليل العَقَبات المُحتَمَلة وتمهيد الطَّريق أمامَ المُحاولات الجديدة من ناحية، وإنتاج مُعجم يُلبِّي حاجةَ المُستَهدَفينَ من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ علينا أن نبحثَ في أسباب إخفاق المُحاولات السَّابقة ونسعى إلى إيجاد الوسائل المُثلى لمُعالجتها.

لقد صاحَبَت المُحاولاتِ السَّابقةَ نوايا حَسَنةٌ وغاياتٌ نبيلة. لكنَّ النَّوايا والغايات لا تكفي لإنجاز مشروعٍ علميٍّ ضخمٍ، ما لم تَدْعَمْها رُؤيةٌ منهجيَّةٌ

واضحةٌ وواقعيَّةٌ وقابلةٌ للتَّطبيق. وإيمانًا بأنَّ التَّجربةَ على غَير هُدًى ستخلُقُ حالةً من الفَوضى في الصِّناعة، وستُؤدِّي إلى تكلفةٍ باهظةٍ في الوقت والجُهد والموارد، ورُبَّما تنتهي إلى ما انتَهَت إليه المُحاولاتُ السَّابقة، فإنَّ الباحثَ يُحاولُ في هذه الدِّراسة أن يُقَدِّمَ رُؤيةً منهجيَّةً لتحرير المُعجم التَّاريخيّ المنشود، مُمهِّدًا لذلكَ بالإبانة عن ماهيَّة التَّحرير وحُدُودِه وإشكالاته، ثُمَّ مُقدِّمًا للأسُس المنهجيَّة لتحرير المُعجم المنشود عبرَ عشرة محاورَ تُغطِّي جانِبَي الشَّكل والمُحتوى. ويسعى الباحثُ أخيرًا إلى إثبات قابليَّة المنهج للتَّطبيق من خلال نماذجَ مُمثِّلةٍ لكلّ محورٍ من المحاور العشرة على حِدة.

ولا يزعمُ الباحثُ أنَّ هذه الدِّراسة تُغطِّي جميعَ جوانب التَّحرير المُعجميّ؛ كما لا يزعُمُ أنَّها تُعالِجُ كُلَّ إشكالاته. لكنَّهُ يعتقدُ أنَّها قد تفتحُ بابًا أمامَ الباحثينَ والعاملينَ في مَيدان صِناعة المُعجم لتقديم رُؤًى أكثرَ عُمقًا وضبطًا وإحكامًا، على النَّحو الَّذي يُمَكِّنُ من بناء أساسٍ قَويٍّ للصِّناعة المُعجميَّة العربيَّة عُمُومًا، وللمُعجم التَّاريخيّ المنشُود على وجه الخُصُوص.

المراجع

أوَّلًا - المراجع العربيَّة:

- **القُرآن الكريم**، رواية: وَرش عن نافع المدنيّ.
- إبراهيم، مُحمَّد أبو الفَضل (١٩٩٠). **ديوان امرئ القَيس: تحقيق**، دار المعارف، القاهرة، ط٥.
- الأثرَم، أبو الحَسَن (١٩٧٠). **ديوان المُتلمّس الضُّبَعيّ: رواية**، تحقيق: حسَن كامل الصَّيرَفي، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة.
- ابن الأثير، ضياء الدِّين (١٩٥٩). **المَثَل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر**، تحقيق: أحمد الحُوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الأزهريّ، أبو منصور (٢٠٠١). **تهذيب اللُّغة**، تحقيق: مُحمَّد عوض، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١.
- الأسَد، ناصر الدِّين (١٩٨٨). **مصادر الشِّعر الجاهليّ وقيمتها التَّاريخيَّة**، دار المعارف، القاهرة، ط٧.
- ابن أنَس، مالك (١٩٨٥). **المُوطَّأ**، تحقيق: مُحمَّد فُؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت.
- الباهليّ، أبو نَصر (١٩٩٣). **شرح ديوان ذي الرُّمَّة**، رواية: ثَعلَب، تحقيق: عبد القُدُّوس أبو صالح، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط٣.
- ابن بُرد، بشَّار (٢٠٠٠). **ديوان بشَّار بن بُرْد**، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط١.
- البَغداديّ، عبد القادر بن عُمَر (١٩٩٧). **خزانة الأدَب ولُبّ لُباب لسان العَرَب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.
- البَلاذُري، أحمد بن يَحيى (١٩٩٦). **جُمَل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سُهَيل زكَّار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط١.

- بلعيد، صالح (٢٠٠٨). **المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة: إجراءات منهجيَّة**، مجلَّة مجمَع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، ع ١١٤.
- البَيهقيّ، أبو بكر (٢٠١١). **السُّنَن الكبير**، تحقيق: عبد الله بن عبد المُحسن التُّركي، وآخرين، دار هَجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، القاهرة، ط١.
- التَّنُّوخي، القاضي عليّ بن المُحسن [راوية] (١٩٨٣). **القصيدة اليتيمة**، المنسوبة إلى (دَوقلة المنبجي)، تحقيق: صلاح الدِّين المُنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٣.
- الجاحظ، عَمرو بن بَحر (١٩٩٦). **الحَيوان**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
- ابن الجَزَريّ، شمس الدِّين (د.ت.). **النَّشر في القراءات العَشر**، تحقيق: علي مُحمَّد الضَّبَّاع، المطبعة التِّجاريَّة الكُبرى، القاهرة.
- الجُمَحيّ، مُحمَّد بن سلَّام (د.ت.). **طبقات فُحُول الشُّعراء**، تحقيق: محمُود شاكر، دار المدني، جدَّة.
- جمول، ياسين عبد الله (٢٠١٢). **أسجاع الكُهَّان الجاهليِّين وأشعارُهُم: جمع وتحقيق ودراسة**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- جَنهويْشي، هُدى (١٩٩٧). **ديوان عامر بن الطُّفَيل: تحقيق**، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط١.
- الجواليقي، أبو منصور (١٩٩٠). **المُعَرَّب من الكلام الأعجميّ على حُرُوف العَجَم**، تحقيق: ف. عبد الرَّحيم، دار القلم، دمشق.
- الحاوي، إيليا (١٩٨٣). **شرح ديوان الفرزدق**، دار الكتاب اللُّبنانيّ، بيروت، ط١.
- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يُوسُف الأندلُسيّ (١٩٩٨). **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
- ابن دُرَيد، أبو بكر الأزديّ (١٩٨٧). **جمهرة اللُّغة**، تحقيق: رمزي مُنير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١.

- الزُّبَيديّ، مُحمَّد بن الحَسَن (١٩٩٩). **مُختَصَر العَين [مِن أوَّل حرف الكاف إلى آخِر الكتاب]**، تحقيق: مُحمَّد الرَّحيلي، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القُرى، مكَّة المُكرَّمة.
- السَّعيد، المُعتزّ بالله (٢٠١٤). **حوسبة المعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة**، مجلَّة اللِّسان العربيّ، مكتب تنسيق التَّعريب، الرِّباط، ع ٧٤.
- السَّعيد، المُعتزّ بالله (٢٠١٥). **نحوَ شبكةٍ للكلمات العربيَّة لأغراض الصِّناعة المُعجميَّة**، المجلَّة المِصريَّة لهندسة اللُّغة، القاهرة، ع ٣.
- السَّعيد، المُعتزّ بالله (٢٠١٧). **رُؤية جديدة لترتيب الوحدات في المُعجم العَربيّ**، مجلَّة مجمَع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، ع ١٣٦.
- السَّنديوني، وفاء فهمي (١٩٨٣). **شعر طيِّئ وأخبارها في الجاهليَّة والإسلام: جمع وتحقيق ودراسة**، دار العُلُوم للطِّباعة والنَّشر، الرِّياض، ط١.
- السُّوَيدي، سلامة عبد الله (١٩٨٧). **شعر قبيلة ذُبيان في الجاهليَّة: جمع وتحقيق ودراسة**، جامعة قَطَر، الدَّوحة، ط١.
- ابن سِيده، أبو الحسن الأندلسي (٢٠٠٣). **المُحكَم والمُحيط الأعظم**، تحقيق: مُصطفى السَّقَّا، وآخرين، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ط٢.
- السُّيُوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن (١٩٨٦). **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي**، تحقيق: أبي قُتيبة نظر مُحمَّد الفاريابي، مكتبة الكَوثَر، بيروت.
- السُّيُوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن (١٩٨٩). **الاقتراح في أُصُول النَّحو وجدَله**، تحقيق: محمود فجَّال، دار القلم، دمشق، ط١.
- شاكر، محمُود (١٩٩٧). **قضيَّة الشِّعر الجاهليّ في كتاب ابن سلَّام**، دار المدني، جدَّة.
- شيخو، لويس اليسوعي (١٨٩٠). **شُعَراء النَّصرانيَّة**، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت.
- شيخو، لويس اليسوعي (١٨٩٦). **أنيس الجُلَساء في شرح ديوان الخَنساء**، المطبعة الكاثُوليكيَّة للآباء اليسوعيِّين، بيروت.

- صاحب أخبار الدَّولة العبَّاسيَّة، مجهول (١٩٧١). **أخبار الدَّولة العبَّاسيَّة، وفيه أخبار العبَّاس وولدِه**، تحقيق: عبد العزيز الدُّوري، وعبد الجبَّار المطلبي، دار الطَّليعة، بيروت.
- صالح، عبد الرَّحمن الحاج (٢٠٠٧). **المُعجم التَّاريخيّ وشُرُوط إنجازه**، مجلَّة المجمَع الجزائريّ للُّغة العربيَّة، الجزائر، مج ٢، ع ٥.
- أبو صفيَّة، جاسر بن خليل (٢٠٠٤). **برديَّات قُرَّة بن شَريك العَبْسِيّ: دراسة وتحقيق**، مركز الملك فيصل للبُحُوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، ط١.
- ابن الصَّلاح، عُثمان بن عبد الرَّحمن (١٩٨٦). **معرفة أنواع عُلُوم الحديث [المعروف بـ: مُقدِّمة ابن الصَّلاح]**، تحقيق: نور الدِّين عتر، دار الفكر المُعاصر، بيروت.
- الضَّبِّي، المُفَضَّل بن مُحمَّد (١٩٨٣). **أمثال العَرَب**، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الرَّائد العربيّ، بيروت، ط٢.
- الطَّائيّ، يحيى بن مدرك (١٩٨٠). **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطَّائيّ**، رواية: هشام بن مُحمَّد الكلبيّ، تحقيق: عادل سُلَيمان جمال، مطبعة المَدَني، القاهرة.
- الطَّبريّ، مُحمَّد بن جرير (١٩٦٧). **تاريخ الطَّبريّ**، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- الطَّرابيشي، مُطاع (١٩٨٥). **شعر عَمرو بن مَعْدي كَرِب الزُّبَيديّ**، مَجمَع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ط٢.
- ابن عاشُور، مُحمَّد الطَّاهر (١٩٧٦). **ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ: جمع وشرح**، الشَّركة الوطنيَّة للنَّشر والتَّوزيع، الجزائر.
- ابن عاشُور، مُحمَّد الطَّاهر (١٩٨٤). **التَّحرير والتَّنوير (تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، الدَّار التُّونُسيَّة للنَّشر، تُونُس.
- عالِم لُغويّ قديم، مجهول (٢٠١١). **شرح ديوان رُؤبة بن العَجَّاج**، تحقيق: ضاحي عبد الباقي، وآخرين، مَجمَع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، ط١.
- ابن عبد ربِّه، أحمد بن مُحمَّد الأندلُسيّ (١٩٨٣). **العِقد الفريد**، تحقيق: مُفيد قميحة، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت.

- عبد الرَّحيم، ف. (٢٠١١). **مُعجم الدَّخيل في اللُّغة العربيَّة الحديثة ولهجاتها**، دار القلم، بيروت.
- العَسكريّ، أبو هلال (١٩٩٦). **التَّلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، تحقيق: عزّة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢.
- عُمَر، أحمد مُختار (٢٠٠٩). **صِناعة المُعجم الحديث**، عالَم الكُتُب، القاهرة، ط٢.
- عُمَر، أحمد مُختار، وفريق عمل (٢٠٠٨). **مُعجم اللُّغة العربيَّة المُعاصرة**، عالَم الكُتُب، القاهرة، ط١.
- ابن فارس، أحمد (١٩٧٩). **مقاييس اللُّغة**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، بيروت.
- الفَراهِيدِيّ، الخَلِيل بن أحمد (١٩٨٩). **كتاب العَيــن**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرَّائي، مُؤسَّسة دار الهجرة، قُم – إيران، ط٢.
- الفريجات، عادل (٢٠٠٨). **الشُّعراء الجاهليُّون الأوائل**، دار المَشرق، بيروت، ط٢.
- ذو الفقَّار شاكر، عليّ (١٩٨٤). **ديوان تأبَّطَ شرًّا وأخبارُه: جمع وتحقيق**، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١.
- الفيروزآبادي، مُحمَّد بن يعقوب (٢٠٠٥). **القامُوس المُحيط**، تحقيق: مُحمَّد نعيم العرقسُوسي، وآخرين، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط٨.
- فيشر، أوْجُست (١٩٦٧). **المُعجَم اللُّغَوِيّ التَّارِيخِيّ**، مجمع اللُّغة العَرَبِيَّة، القاهِرة.
- الفيُّوميّ، أحمد بن مُحمَّد (١٩٨٧). **المصباح المُنير في غريب الشَّرح الكبير**، مكتبة لُبنان، بيروت.
- القاسمي، علي (٢٠٠٧). **الشَّواهد في المُعجم التَّاريخيّ: تاريخها، أغراضها، خصائصها، ضوابطها**، مجلَّة مجمَع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، ع ١١٠.
- القالي، القاسم البَغدادي (١٩٧٥). **الأمالي، ويليه: الذَّيل والنَّوادر وكتاب التَّنبيه**، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة.

- القَيروانيّ، أبو مُحمَّد مكّي (ابن أبي طالب) (١٩٧٧). **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مِصر، القاهرة.
- القَيسي، نُوري حمودي (١٩٨٤). **شُعراء إسلاميُّون**، عالَم الكُتُب، بيروت، ط٢.
- القَيسي، نُوري حمودي (١٩٨٥). **شُعراء أُمويُّون**، عالَم الكُتُب، بيروت، ط١.
- الكلبيّ، هشام ابن السَّائب (١٩٨٨). **نَسَب مَعَدّ واليَمَن الكبير**، تحقيق: ناجي حسن، عالَم الكُتُب، بيروت، ط١.
- الكلدانيّ، أدي شير (١٩٠٨). **الألفاظ الفارسيَّة المُعَرَّبة**، المطبعة الكاثُوليكيَّة، بيروت.
- مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة (٢٠٠٤). **المُعجَم الوسيط**، مكتَبَة الشّروق الدَّولِيَّة، القاهِرَة، ط٣.
- مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة (د.ت.). **المُعجَم الكبير**، مطبوعات مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة، القاهِرَة، الجزء الأوَّل.
- ابن مُراد، إبراهيم (٢٠١٤). **في مفهوم المُعجم التَّاريخيّ وتطبيقاتِه على العربيَّة**، مجلَّة المُعجميَّة، تُونُس، ع ٣٠.
- مُسلم، ابن الحجَّاج النِّيسابوري (١٩٩١). **صحيح مُسلم**، تحقيق: مُحمَّد فُؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط١.
- ابن مَنْدَه، يَحيى بن عبد الوهَّاب (١٩٨٩). **مَن عاشَ مائةً وعشرينَ سَنةً من الصَّحابة**، تحقيق: مجدي السَّيِّد إبراهيم، مكتبة القُرآن، القاهرة.
- ابن مَيمون، مُحمَّد بن المُبارَك (١٩٩٩). **مُنتهى الطَّلَب من أشعار العَرَب**، تحقيق: مُحمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١.
- النَّحَّاس، أبو جعفر النَّحْويّ (٢٠٠٤). **عُمدة الكُتَّاب**، تحقيق: بسَّام عبد الوهَّاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١.
- الهُذَليُّون، الشُّعراء (١٩٦٥). **ديوان الهُذَليِّين**، تحقيق: أحمد الزّين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط٢.

- الهنديّ، مُحمَّد حميد الله الحيدر آبادي (١٩٨٧). **مجموعة الوثائق السِّياسيَّة للعهد النَّبويّ والخلافة الرَّاشدة: جمع**، دار النَّفائس، بيروت، ط٦.
- ابن هشام، عبد الملك المُعافري (١٩٧٩). **التِّيجان في مُلُوك حِميَر، ومعه: أخبار عَبيد بن شَريَّة**، تقديم: عبد العزيز المقالح، مركز الدِّراسات والأبحاث اليمنيَّة، صنعاء، ط١.
- يعقُوب، عبد الكريم (١٩٨٢). **أشعار العامريِّين الجاهليِّين**، دار الحوار، اللَّاذقيَّة، ط١.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

- Abel, A. (2012). **Dictionary writing systems and beyond**. In: Granger, S. & Paquot, M. (ED). Electronic Lexicography. Oxford University Press, 2012.
- Abulhab, S. (2011). **DeArabizing Arabia: Tracing Western Scholarship on the History of the Arabs and Arabic Language and Script.** New York: Blaurtopf Publishing.
- Ahlwardt, w. (1872). **Bemerkungen über die Aechtheit der alten arabischen Gedichte mit besonderer Beziehung auf die sechs Dichter nebst Beiträgen zum richtigen Verständnisse Ennābiga's und 'Alqama's. Bamberg.** Greifswald.
- Arts, T. (ED). (2014). **Oxford Arabic Dictionary.** OUP Oxford.
- Dozy, R. (1927). **Supplément aux dictionnaires arabes.** Maisonneuve Frères.
- Draper, C. (2018). **Synonyms and Antonyms.** Achieve 2 day.
- Evhenia, K. (2014). **Brüder Grimm. Wissenschaftler und Märchenerzähler.** In: Каразінський колоквіум. 215-216. Харківський університет.
- Gesenius, W. (1886). **Wilhelm Gesenius' hebräisches und aramäisches Handwörterbuch über das Alte Testament.** Editor: Mühlau, F. F.C.W. Vogel, 1886.
- Hagberg, G. (2018). **Meaning and Interpretation: Wittgenstein, Henry James, and Literary Knowledge.** Cornell University Press.
- Nielsen, S. (2008). **"The Effect of Lexicographical Information Costs on Dictionary Making and Use"**. Lexikos, 18: 170–189.
- Pearson Education. (2014). **Longman dictionary of contemporary English.** Harlow: Pearson Education Limited, 2014. 6th Ed.

- Reqqass, M., Lakhouaja, A., Mazroui, A., Bebah, M. (2014). **"Conception et réalisation d'un système de production de dictionnaires arabes respectant la norme LMF",** 5th International Conference on Arabic Language Processing. CITALA 2014. November 26-27. 2014, Oujda, Morocco.
- Singh,G. (2013). **Information Sources, Services and Systems.** PHI Learning Pvt. Ltd.
- Torres-Zúñiga, L., Schmidt, T. (2017). **New Methodological Approaches to Foreign Language Teaching.** Cambridge Scholars Publishing.

Methodological Basics of Editing the Historical Arabic Dictionary

Abstract:

There is still hope among the Arab people to build a historical dictionary, which is a record of the Arab heritage, and chronicles the Arabic vocabulary and meanings through the Consecutive stages of language. Currently, more than institution has a project to build this dictionary in order to invest the resources and energies directed towards the historical Arabic dictionary, and to guide those who try to build this dictionary to the foundations and controls that help them overcome the problems of editing the desired dictionary, this study seeks to provide a viable methodological vision for editing the historical Arabic dictionary. The study is committed to the analytical approach based on explanation, criticism and deduction, out of the reality of Arabic lexicography, and in the spirit of the other languages experiences in building historical dictionaries. This study aims to provide a reference framework to set the standards of editing the historical Arabic dictionary through ten axes in which the external form of the dictionary overlaps with its internal content. These axes are: arrangement, editing of forms (Vocabulary), editing of functional meanings, definition, citation, dating, identification of users (Sayers), levels of use, and documentation. The study has reached a number of results, including: provide a perception of the specifications of the historical Arabic dictionary, and proposing a realistic methodology for editing the Arabic dictionaries in general, and the historical dictionary in particular.

Key words: Historical Dictionary, Arabic, Lexical Editing, Meaning, Language Industry.

The Author:

Dr. Almoataz B. Al-Said

- PhD in Linguistics, semitic and oriental studies.
- Associate professor of Linguistics at the Faculty of Dar Al Uloom at Cairo University

Publications:

A. Books:

1- Arabic and Artificial Intelligence, (with participation), edited by: Almoataz B. Al-Said, King Abdullah bin Abdul Aziz International Center for the Arabic Language (KAICAL), Riyadh, 2019.

2- Introduction to Arabic Computational Linguistics, (with participation), edited by: Almoataz B. Al-Said, and Mohsen Rashwan, KAICAL, Riyadh, 2019.

3- Computational Linguistic Resources, (with participation), edited by: Almoataz B. Al-Said, and Mohsen Rashwan, KAICAL, Riyadh, 2019.

4- Machine Processing of Arabic Texts, (with participation), edited by: Almoataz B. Al-Said, and Mohsen Rashwan, KAICAL, Riyadh, 2019.

B. Articles:

1- Machine Processing of Arabic Term "An Applied Study in the Terms of Modern Philosophy", Al-'Arabiyya (The annual journal of the American Association of Teachers of Arabic)، Georgetown University, Issue 55, 2022 [under publication].

2- Etymological Dictionary for Arabic "Methodology & Model", Annals of Arts and Social Sciences, Kuwait University, Kuwait [under publication].

3- Management of Arabic Language Industries, Ajman Journal for Studies and Research, a first-place winning study for the Rashid Bin Humaid Prize for Culture and Sciences [branch: Administrative Sciences], Volume 18, Issue 1, 2019.

4- Towards an Arabic Dictionary for non-native speakers "Computational and Statistical processing", LINGUISTICA COMMUNICATIO (International Journal of Arabic Language Engineering & General Linguistics), Fez, Morocco, Volume 19.

5- How to Build a Syntactic Tagged Corpus for Arabic in a Semi-automatic Method, Journal of Linguistic Studies, King Faisal Center for Research, Riyadh, Volume 19, Issue 3, 2017.

6- A New Vision to Organizing Lexemes in Arabic Dictionary, Journal of Arabic Language Academy, Cairo, Issue 136, 2017.

7- The Use of Linguistic Corpora for the Arabic Language Curricula Development in Public Education, Journal of Planning and Language Policy, King Abdullah bin Abdul Aziz International Center for Arabic Language, Riyadh, Issue 3, 2016.

10.34120/0757-042-590-001

Monograph 590

Methodological Basics of Editing the Historical Arabic Dictionary

Almoataz B. Al-Said,Ph.D.
Faculty of Dar Al Uloom - Cairo University
Egypt

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

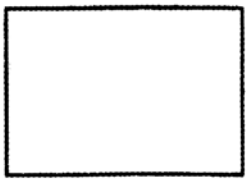

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير
أ. د. عثمان حمود الخضر

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية
- البحوث الإنجليزية
- البحوث الفرنسية

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 170073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833705 (965)
البريد الإلكتروني: jgaps@ku.edu.kw
موقع المجلة: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
: jgaps.kuniv : jgaps_ku : jgaps.ku

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. سلطان غالب الديحاني

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايجي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS alsharia_ku

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

لجنة التأليف والتعريب والنشر

AUTHORSHIP TRANSLATION AND PUBLICATION COMMITTEE

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: apc.ku.edu.kw/atpc

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فهد علي الزميع

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD*	*for individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Arab Countries:	*4 KD*	*for Individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Other Countries:	*15 US$*	*for Individuals.*
	60 US$	*for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- بحوث باللغة الفرنسية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير

أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
أ. د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
  EBSCO PUBLISHING
  و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

مدير المركز

د. فيصل مخيط أبو صليب

يصدر عن المركز

* سلسلة الإصدارات الخاصة.
* سلسلة إصدارات الاستكتاب.
* سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
* سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
* سلسلة التقارير الاستراتيجية.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* سلسلة الدراسات المترجمة.
* سلسلة دراسات قياس الرأي العام.

سلسلة الإصدارات الخاصة ـ سلسلة علمية محكمة

تعني موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية، وتخضع للتحكيم العلمي.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أُخرى.

رابعاً: ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن(٢٥,٠٠٠) كلمة (بحدود١٠٠ صفحة) (A4) لسلسلة الإصدارات الخاصة والاستكتاب، و (٨,٧٥٠) كلمة بحدود (٣٥) صفحة لسلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

الاشتراكات	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
	الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
	المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	١٤ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص .ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) ـ الرمز البريدي : ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف: ٢٤٩٨٤٦٥٨ ـ ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس : ٢٤٨١٤٢٩٥

البريد الإلكتروني

Gulf_center@yahoo.com

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز

www.cgaps.kuniv.edu

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University
Sharjah - United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri
Department of Arabic Language and
Literature -Mohammed V University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein
Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain Shams University

Prof. Sari Hanafi
President of the International Sociological
Association - American University- Beirut

Prof. Abdullah Al-Walee'i
Geography Department
King Saud University

Prof. Ma'moun Fandi
Director of London Institute of Strategic Studies

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Abdallah M. E Alghazali
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Aded El-Aziz Ali Safar
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Taghreed Alqudsi
Information Studies Department

Prof. Numan M. Jubran
History Department

Prof. Baqer Salman Alnajjar
Sociology and Social
Service Department

Prof. Hesham Fathy Gad-elrab
Psychology Department

Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy
Philosophy Department

Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban
Department of Political Science

Dr. Ahmed Mubarak AlHasem
Geography Department

Maha Ibrahim Al-Msad
Editorial Manager

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES.

Volume 42, 2022

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Methodological Basics of Editing the Historical Arabic Dictionary

Almoataz B. Al-Said, Ph.D.
Faculty of Dar Al Uloom - Cairo University
Egypt

ISSN: 1560 - 5248
Monograph -590 Volume 42
1443 A.H/2022 (March)